

التقنيات المخطوط

رؤية معرفية في التبصير والفهم

(2)

المنطق

دكتور
خالد حربي

التراث المخطوط

رؤية فى التبصير والفهم
مستقلة عن النمط الاستشراقى

(2)

المنطق

تأليف

الدكتور

خالد أحمد حسنين على حربى
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

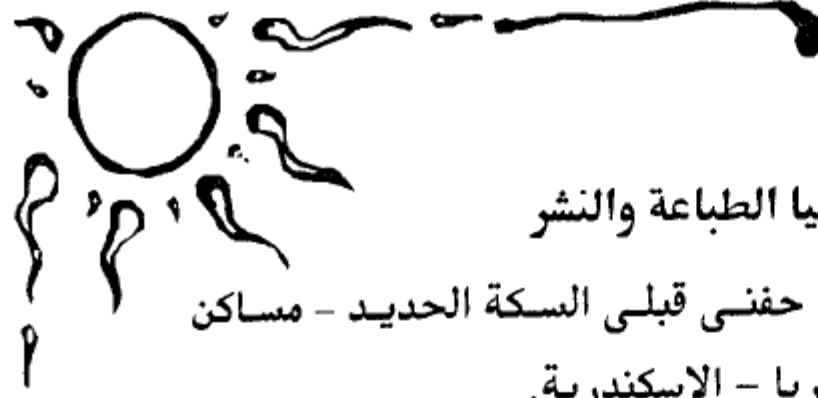
الطبعة الأولى

2004

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5274438 الإسكندرية



الناشر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

العنوان: بلوك ٣ ش ملك حفنى قبلى السكة الحديد - مساكن
درباله - فيكتوريا - الإسكندرية.

تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ / ٠٠٢٠٣ (٢ خط) - موبايل / ٠١٠١٢٩٣٢٣٣

الرقم البريدى: ٢١٤١١ - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.

E- mail

dwdpress@yahoo.com

dwdpress@biznas.com

Website

[http:// www.dwdpress.com](http://www.dwdpress.com)

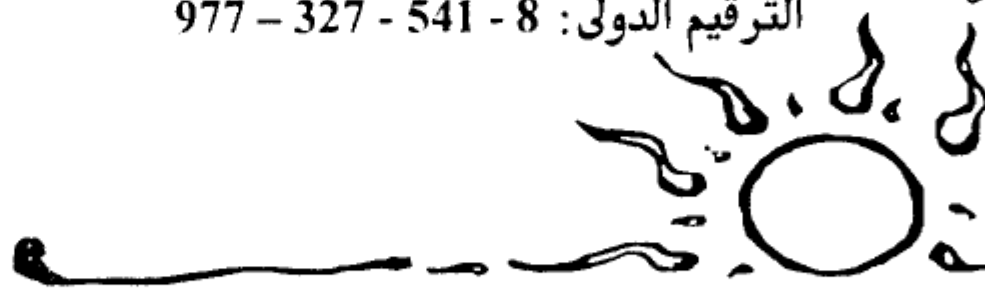
عنوان الكتاب : التراث المخطوط رؤية معرفية فى التبصير والفهم

(٢) المنطق

المؤلف: د. خالد حربى

رقم الإيداع: ١٩٧٨ / ٢٠٠٥ م

الترقيم الدولى: 8 - 541 - 327 - 977



بسم الله الرحمن الرحيم

"لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولَى الْأَلْبَابِ مَا كَانَ
حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ
كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ"

(سورة يوسف، آية 111)

مقدمة وأهداف الكتاب

من الثابت أن التراث يمثل ذاكرة أى أمة من الأمم، وعليه، فإن أى أمة تحاول أن تُهمل أو تتناسى أو تنسى تراثها، تكون بمثابة الإنسان الذى فقد ذاكرته، وتراه يترنح بين لحظات الحاضر بدون أى وعى بماضيه أو مستقبله، والنتيجة النهائية لمثل هذا الوضع - إن لم تُسترد الذاكرة - هى "فقدان الذات" أى فقدان الماضى والحاضر والمستقبل. فكأن التراث يمثل أساساً قوياً فى حاضر الإنسان، وفى الوقت نفسه يدفعه إلى المستقبل.

ومن هنا يأتى الاهتمام بأهمية التراث العربى الإسلامى، خاصة وأن هذا التراث يحتل مكاناً مرموقاً فى تاريخ العلم العالمى - مجال اهتمام العالم المتقدم حالياً -، ويمثل حلقة مهمة جداً - إن لم تكن أهم الحلقات - فى سلسلة المعارف والحضارة الإنسانية بصفة عامة، وذلك يرجع إلى أن تراث الحضارة العربية الإسلامية قد ساد البشرية أطول من تراث أى أمة أخرى، فعلى مدار أكثر من ثمانية قرون كان العلم على مستوى العالم "ينطق بالعربية".

وعلى ذلك فإن إحياء (وتفعيل) التراث العربى الإسلامى واجب قومى - على مستوى الأمة الإسلامية، وليس على مستوى القومية العربية فقط - يجب أن تستثار لأجله الهمم، وتكثف لأدائه الجهود. وبالفعل هناك جهود تبذل فى سبيل الاهتمام بما تمتلكه الأمة من المخطوطات العربية الإسلامية المبعثرة فى جميع أنحاء العالم، فهناك جهود مؤسساتية على مستوى الجامعات والمراكز العلمية الأكاديمية، وجامعة الدول العربية بالإضافة إلى الجهود الفردية.

لكن اللافت للنظر أن الشق الأكبر من هذه الجهود قد تركز على الاهتمام بجمع المخطوطات وتصويرها من هنا وهناك وفهرستها، ثم

تخزينها على رفوف المكتبات، أو عرضها في متاحف كالأثار المادية المجسمة، بل وعقد المؤتمرات الدولية التي تُخصص (لعرض) صفحات من المخطوطات، بدون أدنى تعرض لدراسة محتواها المعرفي والعلمي. وتلك هي الحالة السائدة والغالبة على التعامل مع المخطوطات العربية الإسلامية، وذلك منذ أن بدأ هذا التعامل - بتوجيه من الاستشراق - مع منتصف القرن التاسع عشر وحتى الآن.

أما الشق الأصغر من الجهود، وهو (الأهم)، فيتمثل في فهم وتحقيق ونشر المخطوطات. ويتبين حجم هذا الشق إذا علمنا أن نسبة ما حُقّق ونُشر من مخطوطات تراثنا العربي الإسلامي حتى الآن لا تزيد على ستة في المائة (6%)، وما زالت النسبة المتبقية في صورتها المخطوطة، وخاصة المخطوطات العلمية. وسوف أشير أهم أسباب ذلك في موضع لاحق.

فأن سأل سائل بسؤال واقع: لماذا توجه الجهود العظمية إلى الفهرسة وملحقاتها، ولا توجه إلى التحقيق والنشر؟ أجبت بأن الفهرسة وما يلحق بها من متاحف ومعارض، يُعد عملاً (عضلياً) يعتمد في المقام الأول على النواحي المادية، ويمكن أن يقوم به أي فرد. في حين يُعد الشق الثاني الخاص بالدراسة والتحقيق عمل (علمي وفكري، دقيق وشاق)، وشتان ما بين العمل العضلي والعمل العلمي، خاصاً إذا كان دقيقاً وشاقاً، وللمتدبر أن يتدبر ويعي!.

إنني أتصور أن الشق الأول الخاص بالفهرسة وملحقاتها من معارض ومتاحف المخطوطات يعمل في إطار توجه استشراقي موجه، إذ إن المستشرقين منذ أن عاودوا التنقيب في المخطوطات العربية الإسلامية

إبان منتصف القرن التاسع عشر، أرادوا من العرب والمسلمين أن يتعاملوا مع مخطوطاتهم هكذا، بدون التعرض لدراسة المحتوى العلمى أو المعرفى للمخطوطة، أو محاولة معرفة كيف وصل العالم أو المفكر العربى، والمسلم لما وصل إليه فى مخطوطته، وذلك يتطلب التساؤل والبحث عن المنهج الذى انتهجه هذا العالم أو ذاك المفكر. وما هى القيمة العلمية أو المعرفية لما وصل إليه، فهل خضع خضوعاً تاماً لأبحاث وأفكار علماء عصره وسابقيه، أم طورها، أو عدّلها أو حتى ألغاها وأتى بجديد؟

كل هذه الأسئلة وغيرها من المفروض أن تدخل فى صميم منهج تحقيق ودراسة المخطوطات، وذلك ما لا يريده المستشرقون الغربيون، وإنما يريدون أن يظل العرب والمسلمين يفهرسون ويعرضون ما لديهم من مخطوطات كيما يستمروا فى التغنى بمآثر الأجداد، وهم فى مثل هذه الحالة (المقصودة) يكونون كمن يفتخر بالبطل ولا يعرف (ولا يفهم) سبيل وكيفية الوصول إلى البطولة.

إن ما يؤيد ويعزز طرحى هذا، إننا نرى بين الفنية والفنية ظهور أكثر من فهرس لمكتبة مخطوطات واحدة، فتنشأ المعارك الفكرية (الهزلية) - التى تأتى على هوى الاستشراق - بين من قام بالفهرسة، وبين من يريد أن يفهرس من جديد بحجة أن المفهرس الأول وقع فى أخطاء (إحصائية)، وسقط من فهرسه مخطوطات موجودة فى المكتبة. فما يكاد يظهر فهرس المفهرس الأول، حتى نرى فهرس المفهرس الثانى وهكذا دواليك، وخير وأحدث مثال على ذلك فهرسا مخطوطات المكتبة المركزية بجامعة الإسكندرية، إذ نُشر الفهرس الثانى فى مدة لا تتجاوز أربعة أو خمسة أعوام من نشر الفهرس الأول. وربما يقوم مفهرس ثالث بنشر فهرس

جديد فى المستقبل القريب، مع العلم أنه كان يوجد فهرس (قديم) لهذه المكتبة - الذى اعتمد عليه أئمة المحققين من جيل الرواد أمثال: محمود شاكر وعبد السلام هارون، وغيرهما.. ومن المستشرقين ماكس مايرهوف - مثلما كان يوجد فهرس (قديم) أيضاً لمكتبة المسجد الأحمدي بطنطا، ومع ذلك نُشر فهرس جديد. وهذا الكلام ينطبق على عدد كبير من مكتبات المخطوطات، ليس فى مصر فحسب، بل وفى العالم العربى والإسلامى. وهكذا يريد منا الاستشراق أن نظل ندور فى هذه الحلقة المفرغة.

وفى الوقت الذى ينشغل فيه العالم العربى والإسلامى بفهرسة و(عد) ما لديه من تراث مخطوط، فإن الغرب قد أعد العدة لدراسة وتحقيق ما يستطيع الحصول عليه من مخطوطات عربية إسلامية، فخصص الباحثين والمستشرقين، واعتمد الميزانيات، وأنشأ المعاهد والمراكز الأكاديمية الخاصة بهذا الغرض مثل معهد سيميزونيان Simithonian Institute بواشنطن، ومعهد ولكم Wellcome Institute بلندن، إلى جانب مراكز باريس والاسكوريال، وهولندا، والفاتيكان، وأسبانيا.. وغيرها.

إن إنشاء مثل هذه المعاهد والمراكز العلمية ليؤكد بصورة جلية أن الغرب قد عاود التفتيش فى المخطوطات العربية الإسلامية أملاً فى مزيد من العلم، وبعد أن رأى أن ورثة هذه المخطوطات قد اكتفوا بتخزينها وتخصيص الميزانيات الضخمة لفهرستها من آن إلى آخر، دون تحقيقها ونشرها، اللهم إلا بعض المجهودات الأكاديمية والفردية المتفرقة التى تقتضى بعضها "المصلحة" فى معظم الأحيان، كأن يحصل المحقق بتحقيقه لإحدى المخطوطات على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

إن عملية فهرسة المخطوطات، وإن كانت لا تخلو من قيمة علمية تفيد سائر الباحثين من حيث إنها تحصر عدد مخطوطات المكتبة المفهرسة وتختصر الوقت اللازم للبحث عن نسخ المخطوطات المراد دراستها وتحققها، إلا أنها لا ينبغي أن تستمر بهذه الصورة الآلية، فنظل نفهرس المخطوطات على طول الوقت، - كل مكتبة على حدة - وكأننا (حَفَظَة) لهذه المخطوطات، لا ورثة شرعيين، لهم الحق، وعليهم واجب الغوص العميق في هذا اليم الكبير لاستخراج كنوزه ودرره.

وإذا كان بعض المفكرين والكتاب العرب والمسلمين قد فطنوا إلى مآرب الاستشراق، فتوجهوا إلى دراسة وفهم وتحقيق المخطوطات، فإن الجانب الاستشراقي كان لديه أيضاً أسلحة (خبیثة) مضادة لهذا الاتجاه، فنراه يوجه جهود العلماء المحققين نحو تحقيق مخطوطات بعينها مثل المخطوطات التي تعزز اتجاه أو مذهب معين، وفي الوقت نفسه تزيد من هوة الخلاف بين مذاهب الأمة الإسلامية. فإذا كان المذهب السني هو المذهب السائد بين، السواد الأعظم من المسلمين في جميع أرجاء العالم، ترى المستشرقين - ومعهم بعض المحققين العرب والمسلمين - يركزون جُلَّ اهتمامهم نحو تحقيق ونشر مخطوطات التصوف مثلاً وبصفة خاصة مخطوطات التصوف الفلسفي التي تحتوى على نظريات صوفية فلسفية عميقة لا يستطيع أن يفهمها إلا الخاصة أو خاصة الخاصة. ونفس الكلام ينطبق على مخطوطات المذهب الشيعي، أو مخطوطات الفرق الضالة كالدروز، والحشاشين، والباطنية.. وغيرهم. وغرض الاستشراق من مثل هذا الاتجاه واضح لكل لبيب، وهو بثّ الفرقة وتوسيع هوة الخلاف بين المذاهب المختلفة.

لم يكتف المستشرقون بتحقيق ونشر مثل هذه المخطوطات فقط، بل رأيناهم يهتمون أيضاً بتحقيق ونشر المخطوطات الأدبية بغرض صرف نظر العرب والمسلمين عن مخطوطاتهم العلمية التي تعمل على تفعيل وتواصل ملكة العقل بينهم وبين أسلافهم من علماء الحضارة العربية الإسلامية.

إن الواقع ليشهد أن المخطوطات العربية - الإسلامية التي حققت ونشرت - أو التي نُشرت بدون تحقيق - منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى أواخر القرن العشرين، جاءت غالبيتها منصبة على الناحية الأدبية، في مقابل نسبة ضئيلة جداً للمخطوطات العلمية. ولحسن الحظ تنبه بعض المحققين العرب والمسلمين (الجادين) مؤخراً إلى نوايا الاستشراق، فبدءوا يهتمون بتحقيق ونشر المخطوطات العلمية.

وينبغي هنا ألا يفهم فاهم أنني ضد تحقيق ونشر المخطوطات الأدبية، بل على العكس أؤيد وأناصر هذا الاتجاه بدافع قومي قوى، لكنني فقط ضد القمسة غير العادلة التي وضعها الاستشراق - بصدد تحقيق ونشر المخطوطات العربية الإسلامية فحوالي 90% أو 95% للمخطوطات الأدبية، والباقي للمخطوطات العلمية، فافهم!

وقبل أن يسألني سائل عن غرض الاستشراق من ذلك، أود أن أشير إلى أنني أنادى بتساوى القسمة في تحقيق ونشر المخطوطات بين المخطوطات الأدبية والمخطوطات العلمية، فضلاً عن المخطوطات الروحية (الدينية الصحيحة) طبعاً، وذلك لأن الحضارة العربية الإسلامية، لم تقم، ولم يكتمل بناءها المجيد على النواحي الروحية وحدها، أو النواحي الأدبية فحسب، أو النواحي العلمية فقط، بل قامت عليها جميعاً بنسب

متساوية لسبب بسيط جداً، وهو أن هذه النواحي كانت تكمل بعضها بعضاً إبان عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. وعليه فلا ينبغي أن توجه جهود تحقيق ونشر مخطوطات تلك الفترة الذهبية من تاريخ الأمة تجاه ناحية واحدة فقط من نواحيها المترابطة.

أما غرض الاستشراق من محاولة إقصاء العرب والمسلمين عن تحقيق المخطوطات العلمية، فيرجع إلى أن هذه المخطوطات تحوى كنوزاً واكتشافات علمية عربية إسلامية أصيلة، لم تكن موجودة قبلهم، وأثرت بعدهم تأثيراً بالغاً في الإنسانية جمعاء. والأمثلة أكثر من أن تذكر هنا⁽¹⁾، ولكن لا ضير من ذكر بعضها من حيث إن المستشرقين - ومن شايعهم من أبناء جلدتنا - يريدون ويتمنون أن ينسى أو يتناسى العرب والمسلمين الحاليين، أن أسلافهم إبان عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، هم الذين اكتشفوا المنهج العلمى التجريبي، وهم الذين قاسوا محيط الأرض وقالوا بكرويتها، وهم الذين اخترعوا علم الجبر للعالمين، وهم الذين وضعوا علم الاجتماع، والجدرى والحصبة، وجرثومة الجرب التى تسمى "صؤابة"، واخترعوا خيوط الجراحة والحقن الشرجية، والغذاء الصناعى لمختلف حالات شلل عضلات المعدة.. إلى غير ذلك من الانجازات الطبية والعلاجية التى تحسب لهم حتى اليوم. واكتشفوا أيضاً كثير من المركبات الكيميائية مثل: حامض الكبريتك، وحامض النيتريك، والصودا الكاوية، ونترات الفضة، وثانى أكسيد الزئبق، وحامض النيتروهيديروكلوريك.. وغيرها. وكل ذلك فضلاً عن إسهاماتهم المثيرة فى علوم الفلك، وطبقات

(1) أنظر فى ذلك كتابى بنية الجماعات العملية العربية الإسلامية، دار الوفاء، الإسكندرية 2002.

الجو والرياضيات والصيدلة، والفيزياء، والفلاحة.. و.. وإن مثل هذه الإنجازات العلمية العربية الإسلامية، لتكشف بصورة جلية عن أن المستشرقين (يثتكثرون) علينا أن نكونوا ورثة شرعيين لعلماء علموا العالم! لكل ما سبق ينبغي أن توجه الجهود والميزانيات (الضخمة) التي توجه لفهرسة المكتبات (المفهرسة) إلى نشر الهام والفاعل من المخطوطات، إما محققة، وإما ممهدة للتحقيق وقابلة للفهم والتبصير. والتحقيق بمنهجه، معروف، أما القابلية للفهم والتبصير، فتلك وجهة نظر جديدة أطرحها وأطبقها هنا.

من الثابت لدى المحققين (الجادين) أن أهم وأدق خطوات التحقيق إنما تتمثل في محاولة الوقوف على أدق وأقرب نص أراد صاحبه، وهو المؤلف، الأمر الذي يستلزم صحبة هذا المؤلف ومؤلفاته الأخرى، وتلك الصُحبة قد تطول في بعض الأحيان لتصل إلى سنوات. وهذا ما يفسر لنا إجماع المحققين عن التحقيق، وندرته بصفة عامة. فكثيراً ما نسمع من بعض الأساتذة أنهم يفضلون "تأليف" خمسة مؤلفات أهون عليهم من التصدي لتحقيق مخطوطة!

ومن أهم خطوات التحقيق أيضاً، "القراءة المستوعبة" للنص المراد تحقيقه، فإذا استطاع المحقق أو دارس المخطوطة أن يقرأها قراءة دقيقة وواعية يخرج منهما (باستيعاب) النص و(فهمه)، وهو بذلك يكون قد قطع شوطاً مهماً في سبيل التحقيق، ذلك الذي تتطلب بقية مراحلها وقتاً طويلاً، فمن الممكن، بل من المفيد أن يبصرنا (مستوعب وفاهم) النص بالمضمون العلمي أو الفكري للمخطوطة عن طريق نشر النص بعد تحليله وتلخيصه

وفهمه، باذلاً قصارى جهده فى تقديم صورة أمينة للمعلومات والمعارف التى وضعها مؤلفها فى مخطوطه.

إن هذا الطرح الذى أطرحه هنا يحقق فوائد جمة، أستطيع أن أشير إليها فيما يلى:

1- الحفاظ على المضمون والمحتوى العلمى للمخطوط، عن طريق طباعته، وبالتالى سىظل الكتاب المطبوع متداولاً بين الأجيال بخلاف الكتاب المخطوط.

2- يعوّض الكتاب المطبوع، ضياع أو فقدان أو تلف، أو (سرقة) الكتاب المخطوط، ففى مثل هذه الحالات (الشهيرة) نستطيع أن نتعرف على ما أراده مؤلف المخطوط من خلال الإطلاع على الكتاب المطبوع (المستوعب).

3- تيسير البحث العلمى للباحثين، وخاصة فى مرحلة الدراسات العليا، والتى يفضل ويُستحسن فيها دائماً الرجوع إلى مظان العلم الأصلية، وهى المخطوطات. فأى وقت وجهد يوفره الباحث الذى يريد البحث فى مخطوطات أى علم من العلوم، ويجد أمامه مضمون ومحتوى هذه المخطوطات فى صورة مطبوعة، تهيأ وتشجيع له الإقبال عليها والاستفادة منها فى حالة عدم توفر المخطوطات الأصلية، أو صعوبة الحصول عليها.

4- إن هذه العملية المقترحة التى تتضمن تحليل وتلخيص نصوص المخطوطات الهامة، وطبعها فى صورة مفهومة، تعد من قبيل المهام القومية التى تساعد فى رصد وتحديد وتقويم ذاكرة الأمة عبر تاريخها الطويل، وتعمل فى الوقت نفسه على دفع عجلة التقدم العلمى والحضارى إلى الإمام.

5- تُعد هذه المهمة القومية محاولة للكشف عن كنز دفين لعلم من أعلام الحضارة العربية الإسلامية في أحد كتبه المخطوطة التي عفى عليها الزمن، ولم يتطرق أحد إلى دراستها وفهمها أو تحقيقها ونشرها. وقد يحدث أن تقع هذه المخطوطة أو تلك في أيدي أحد الغربيين، فيكشف ما بها من كشوف علمية، ثم ينسبها لنفسه، ولنا في قسطنطين الأفريقى (اللس الوقح)، ونيوتن، وهارفي، وأشتال، وغيرهم من الغربيين الأسوة الحسنة، مع الاعتذار لجابر بن حيان، والحسن بن الهيثم، وابن النفيس، وابن زهر، وغيرهم من علماء الحضارة العربية الإسلامية الخالدين.

6- إن التقيب والتفتيش والتمحيص والدراسة في المخطوطات العربية الإسلامية ومحاولة فهمها ليوضح بصورة جلية أن مخطوطات حضارتنا العربية الإسلامية مازالت تحوى كنوزاً وذخائراً لم يُكشف عنها بصورة لائقة حتى اليوم. ومن بين هذه الذخائر وتلك الكنوز، علوم بأكملها، أبدعها العقل العربى الإسلامى، ولم تتل نصيبها الوافى من الكشف والبيان والتبيين والدراسة، خاصة وإن منها علوم مازالت فاعلة حتى اليوم.

ومن أهم هذه العلوم - على سبيل المثال - وأكثرها فاعلية حتى هذه اللحظة، الطب النفسى التطبيقى، أو ما يمكن تسميته "علم النفس العربى الإسلامى" الذى يُعد ابتكاراً عربياً إسلامياً خالصاً باعتراف الغربيين، ومع ذلك قلما نجد أياً من الكتابات العربية قد أفردت لهذا العلم، اللهم إلا بعض السطور المتناقلة بين بعض كتب تاريخ العلوم عند العرب، وربما يرجع سبب هذا الإجحاف إلى إن مكونات هذا العلم القديم - الحديث متناثرة بين أوراق المخطوطات العربية الإسلامية، وخاصة الطبية منها، ومعروف أن السواد الأعظم من كتابات تراثنا المجيد مازال مخطوطاً - ولاسيما التراث

العلمى - فلم يحقق منه إلا نسبة 6% أو ما يربو عنها بقليل، وللاستشراق، كما ذكرت، دور فى هذا التوجه، إذ يندر أن تجد فى كتابات المستشرقين، منذ أن عاودوا التنقيب فى المخطوطات العربية الإسلامية إبان منتصف القرن التاسع عشر، أى كتابات مستقلة عن الطب النفسى أو علم النفس العربى، فسلك الكتاب العرب نفس مسلكهم.

وأمام هذا الوضع ومع صحبتى للمخطوطات العربية الإسلامية، دراسة وفهماً وتحقيقاً على مدار أكثر من عشر سنوات، رأيتنى أمام محاولة "تأصيل" علم النفس العربى الإسلامى، وهاك مقتطفات من هذه المحاولة:

من الثابت أن منظومة الطب العربى الإسلامى فى عصر ازدهارها قد تشكلت عبر مراحل مختلفة، بدءاً بترجمة علوم الأمم الأخرى - خاصة اليونان -، ومروراً بالدراسة والاستيعاب والتنقيح والنقد، وانتهاءً بالابتكار والإبداع.

هذا فيما يتعلق بالطب الجسمى، أما فيما يخص الطب النفسى، فيكاد يكون للعرب والمسلمين سبق فى هذا الميدان، حيث استند العلاج النفسى خلال عصور التاريخ قبلهم إلى السحر، ورد المرض النفسى إلى قوى شريرة فى استخدام الرقى والتمايم والتعاويز. ففى الحضارة اليونانية كان يعتقد أن الشفاء من الأمراض النفسية يستلزم أن ينام المريض فى هيكل خاص، حيث يتم شفاؤه بمعجزة تحل بجسده فى الليلة الواحدة التى يقتضيها فى ذلك الهيكل. ولقد اقتصر الآفاق الخلفية فى الطب اليونانى على القسم الأبوقراطى الشهير والذى كان مضمونه أن يقسم كل طبيب للأرباب والربات من أمثال أبولون، وسكلابيوس، وهجيايا وبيناكيا وغيرهم بأن "يذهب إلى كل البيوت لفائدة مرضاها دون الذهاب إلى أصحاب الأمراض

المستعصية، هؤلاء الذين لا يرجى شفاءهم، وكان ذلك استناداً إلى التعريف الأبوقراطى للطب "بالفن الذى ينقذ المرضى من آلامهم ويخفف من وطأة النوبات العنيفة، ويبتعد عن معالجة الأشخاص الذين لا أمل فى شفائهم، إذ أن المرء يعلم أن فن الطب لا نفع له فى هذا الميدان"⁽²⁾.

وهنا نجد الرازى كأعظم أطباء العرب والمسلمين وأكبر أطباء العصور الوسطى قاطبة، بل وحجة الطب فى العالم منذ زمانه وحتى العصور الحديثة، نجده يتعدى هذه الحدود الأخلاقية الأبوقراطية حيث رآها قاصرة وبفكر كأول طبيب فى معالجة المرضى الذين لا أمل فى شفائهم، فكان بذلك رائداً فى هذا المجال. لقد رأى الرازى أن الواجب يحتم على الطبيب ألا يترك هؤلاء المرضى، وأن عليه أن يسعى دوماً إلى بث روح الأمل فى نفس المريض، ويوهمه أبدأ بالصحة ويرجيه بها، وإن كان غير واثق بذلك، فمزاج الجسم تابع لأخلاق النفس.

ومن أشهر الأمراض التى اعتبرها سابقوه مستحيلة البرء، وعالجها الرازى، الأمراض النفسية والعقلية والعصبية، وكما فعل الرازى بالنسبة للأمراض العضوية من تقديم وصف مفصل للمرض يشرح فيه علاماته، وأعراضه، ثم يصف له العلاج المناسب، فإنه قد فعل نفس الشئ بالنسبة لهذه الأمراض. ومن الأمثلة على ذلك قوله: "الغم الشديد الدائم الذى لا يعرف له سبب، وخبث النفس، وسوء الرجاء ينذر بالماليخوليا" ثم نراه يقدم وصفاً بليغاً لهذا المرض فيقول: "ومن العلامات الدالة على ابتداء الماليخوليا: حب التفرد والتخلى عن الناس على غير وجه حاجة معروفة أو

(1) انظر مقالى، فى المخطوطات العربية.. علوم إبداعية (مهملة).. علك النفس (محاولة تأصيلية) المنشور بجريدة الأهرام بتاريخ 7 مايو 2004.

علة كما يعرض للأصحاء لحبهم البحث والستر للأمر الذى يحب ستره. وينبغي أن يبادر بعلاجه لأنه فى ابتدائه أسهل ما يكون، ويعسر ما يكون إذا استحكم، وأول ما يستدل على وقوع الإنسان فى المالىخوليا، هو أن يسرع إلى الغضب والحزن والفرع بأكثر من العادة ويحب التفرد والتخلى، فإن كان مع هذه الأشياء بالصورة التى أصف، فليقوظنك، ويكن لا يفتح عينيه قليلاً، وشفاهم غليظة، وصدورهم وما يليها عظيم، وما دون ذلك من البطن ضامر، وحركتهم قوية سريعة لا يقدرّون على التمهّل، دقات الأصوات، ألسنتهم سريعة الحركة بالكلام، ولا يظهر فى كل هؤلاء قئ وإسهال معه كيموس أسود، بل ربما كان الأكثر الظاهر منهم البلغم، فإن ظهر فى الاستفراغ، شئ أسود، دل على غلبة ذلك وكثرته فى أبدانهم، وخف منهم مرضهم قليلاً وينصح الرازى أصحاب هذا المرض بالسفر والانتقال إلى بلد آخر مغاير لبلدهم فى المناخ فقد برأ خلق كثير من المالىخوليا بطول السفر على حد قول الرازى⁽³⁾.

وللرازى معالجات نفسية كثيرة توضح بصورة جلية أنه قد أدرك أثر العامل النفسى فى صحة المريض. وليس هذا فحسب بل وفى إحداث الأمراض العضوية. وبذلك يكون الرازى قد تنبّه إلى ما يسمى فى العصر الحديث بالأمراض النفسجسيمية Psychomatic diseases وهى موضوع اهتمام أحداث فروع الطب.

وهناك أطباء كثيرين غير الرازى كل أدلى بدلوهم فى هذا الميدان مثل جبرائيل بن بختيشوع، وعلى بن رضوان المصرى، وأبو القاسم

(1) انظر مقالى، صفحات مشرقة من التاريخ العربى: أصالة الطب النفسى، المنشور بمجلة العربى الكويتية، عدد نوفمبر 2004.

الزهرراوى، ورشيد الدين أبو حليقة، وسكرة الحلبى، والشيخ الرئيس ابن سينا.. وغيرهم.

فمما وصل إلينا عن جبرائيل بن يختيشوع - كمثال - هذه الحالة التى سجلها ابن أبى أصيبعة، حيث ذكر أنه كان لهارون الرشيد جارية رفعت يدها فبقيت هكذا لا يمكنها ردها. والأطباء يعالجونها بالتمريخ والأدهان، ولا ينفع ذلك شيئاً، فاستدعى جبرائيل بن بختيشوع، فقال له الرشيد: أى شئ تعرف عن الطب؟ فقال: أبرد الحار، وأسخن البارد، وأرطب اليابس، وأببس الرطب الخارج عن الطبع. فضحك الخليفة وقال: هذا غاية ما يحتاج إليه فى صناعة الطب، ثم شرح له حال الصبية، فقال له جبرائيل: إن لم يسخط على أمير المؤمنين فلها عندى حيلة، فقال له: وما هى؟ قال: تخرج الجارية هنا بحضرة الجميع حتى أعمل ما أريده، وتمهل على ولا تعجل بالسخط، فأمر الرشيد بإحضار الجارية فخرجت. وحين رآها جبرائيل عاد إليها ونكس رأسه ومسك ذيلها كأنه يريد أن يكشفها، فانزعجت الجارية، ومن شدة الحياء والانزعاج استرسلت أعضاؤها، وبسطت يدها إلى أسفل ومسكت ذيلها. فقال جبرائيل: قد برئت يا أمير المؤمنين، فقال الرشيد للجارية: أبسطى يدك يمنة ويسرة، ففعلت ذلك، وعجب الرشيد وكل من كان بين يديه.

يفسر علم النفس الحديث حالة هذه الفتاة على أنها حالة "فصام" Schizophrenia نوع يسمى "الفصام التشنجى" "Catatonia" أو الفصام التصلبى Catatonic الذى يتميز سلوك صاحبه بالتلبس النفسى

والجسمى⁽⁴⁾ حيث يجلس المريض ساعات طويلة جامد لا يتحرك وإذا رفع يده أو ذراعه فإنه يبقيه لمدة طويلة كما لو كان منفصلاً عن جسمه لذا تعتبر هذه الحالة إحدى الاضطرابات الحركية ذات الأعراض التكوينية والنفسية، وربما تنتج عن الاستثارة المستمرة الداخلية منطقة غير محددة بالمخ حيث يزداد نشاط "الجاما أمينو بيوتريك أسيد" "GABA Gamma amino butyric acid".

ويلاحظ أن "جبرائيل" قد استخدم ما يعرف حالياً بالعلاج السلوكي Behavior therapy الذي يهتم في أبسط حالاته بعلاج العرض الملاحظ. ويعتمد العلاج السلوكي الحديث على أبحاث ونظريات بافلوف Pavlov أحد رواد المدرسة السلوكية التي تعنى بتفسير السلوك الإنساني كاستجابة لمثير خارجي دون إعطاء أهمية للعوامل الداخلية للفرد بالإضافة إلى إسهامات B.F.Skinner سكندر في هذه النظرية. حيث استخدم جبرائيل الفعل المنعكس Reflex action الذي لا يصدر عن المخ وإنما يصدر عن النخاع الشوكي وبالتالي لا يخضع للتفكير الرمزي. فتصلب يد الفتاة فعل قسري تعجز عن تغييره بطرق الإقناع العادية، ولذلك فلا بد وأن يتم علاجه بظروف تعجز الفتاة عن عدم الاستجابة لها، أي بفعل لا إرادي، وهذا ما فعله جبرائيل تماماً.

أما الشيخ الرئيس ابن سينا فقد عنى بعلم النفس عناية كبيرة، حيث ألم بمسائله المختلفة إماماً واسعاً، واستقصى مشاكله وتعمق في أكثرها تعمقاً كبيراً. ومن إضافاته الأصيلة في مجال علم النفس باعتراف عالم

(1) انظر مقالتي، التأسيس النفسي لعلم النفس، المنشور بجريدة الأهرام بتاريخ 14 مايو 2004

النفس الأمريكى هليجارد أنه قد تعرف على ما يعرف اليوم باسم الأمراض الوظيفية Function Illnesses فى مقابل الأمراض العضوية Organic Illnesses والأمراض الوظيفية هى أمراض نفسية الأسباب والنشأة Psychogenesis، وتصيب وظيفة العضو ذاته كالتفكير بالنسبة للدماغ. ومنها الأزمات والكوارث والصدمات النفسية وخبرات الفشل والإحباط والحرمان والقسوة والخضوع لحالات من الضغط النفسى والاجتماعى.

ومن الجدير بالاعتبار أن واحداً من أكبر علماء النفس الأمريكيين المعاصرين، هو جيمس كولمان James C. coleman يضمن كتابه

"Abnormal Psychology and modern life" حالة مرضية نفسية عالجه ابن سينا بطريقة مبتكرة أفادت علم النفس الحديث. يقول كولمان: أصيب أحد الأمراء بالمالنخوليا، وظهرت من أعراضها عليه أن تخيل نفسه "بقرة" يجب أن تذبح ويتغذى الناس من لحمها اللذيذ. وكان هذا المريض يخرج صوت كصوت البقرة (الخوار)، ويصيح: اذبحونى.. اذبحونى، ولذا امتنع عن الطعام، الأمر الذى أدى إلى ضعفه وهزاله. ولما تم إقناع ابن سينا بعلاج هذا الأمير، بدأ علاجه بأن أرسل إليه رسالة يبلغه فيها بأنه ينبغى أن يكون فى حالة نفسية جيدة، حيث سيقدم الجزار قريباً لذبحه، ففرح المريض بهذه الرسالة، وهيان نفسه - نفسياً - للذبح. وبعد فترة دخل إليه ابن سينا غرفته شاهراً سكيناً كبيراً، وقال: "أين هذه البقرة التى سوف أذبحها" فأجابته المريض بإصدار خوار البقرة كى يعرفه، فأمر ابن سينا بأن يطرح أرضاً، وتقيد أيديه وأرجله، وبعد إتمام هذا الأمر، تحسس ابن سينا كل جسمه، ثم قال: إنها بقرة نحيفة جداً لا تصح للذبح الآن، يجب أن تتغذى وتسمن أولاً، ثم أمرهم بإطعام المريض بأطعمة جيدة ومناسبة،

فاكتسب المريض حيوية وقوة، الأمر الذى جعله يتحرر مما اعتراه من أعراض وهذات، وتم له الشفاء التام.

تكشف معالجة هذه الحالة عن أن ابن سينا قد شخصها تشخيصاً سليماً بأنها حالة مالنخوليا Melancholia بأعراضها المعروفة. كما أدرك معنى بمصطلح الهذاء أو الضلالة Delusion أحد الأعراض المميزة للذهان العقلى Psychosis أو المرض العقلى المرادف للجنون. والمنهج الذى استخدمه ابن سينا فى علاج هذه الحالة ومثلتها هو نفسه المنهج المتبع فى العلاج النفسى الحديث، وبذلك يكون لابن سينا سبق فى هذا المجال.

ومن نواذر الطبيب أوحده الزمان البلى: أن مريضاً ببغداد كان يعتقد أن على رأسه دنا، وأنه لا يفارقه أبداً. فكان كلما مشى يتحايد المواضع التى أسقفها قصيرة ويمشى برفق ولا يترك أحداً يذنو منه، حتى لا يميل الدن أو يقع عن رأسه. وبقي بهذا المرض وهو فى شدة منه. وعالجه جماعة من الأطباء ولم يحصل بمعالجتهم تأثير ينتفع به. وأنهى أمره إلى أوحده الزمان ففكر أنه ما بقى شئ يمكن أن يبرأ إلا بالأمور الوهمية، فقال لأهله: إذا كنت فى الدار فأتونى به ثم أمر أحد غلمانه بأن ذلك المريض إذا دخل إليه وشرع فى الكلام معه، وأشار إلى الغلام بعلامة بينهما، أن يسرع بخشبة كبيرة فيضرب بها فوق رأس المريض على بعد منه كأنه يريد الدن الذى يزعم أنه على رأسه، وأوصى غلاماً آخر، وكان قد أعد معه دنا فى أعلى السطح، أنه إذا رأى ذلك الغلام قد ضرب فوق رأس صاحب المالنخوليا أن يرمى الدن الذى عنده بسرعة إلى الأرض. ولما أوحده الزمان فى داره، وأتاه المريض شرع فى الكلام معه وحادثه،

وأنكر عليه حمله للذن، وأشار إلى الغلام الذى عنده من غير علم المريض فأقبل إليه، وقال والله لا بد لى أن أكسر الذن وأريحك منه. ثم أدار تلك الخشبة التى معه وضرب بها فوق رأسه بنحو ذراع، وعند ذلك رمى الغلام الآخر الذن من أعلى السطح، فكانت له جلبة عظيمة، وتكسر قطعاً كثيرة، فلما عاين المريض ما فعل به، رأى الذنى المنكسر، تأوه لكسرهم إياه، ولم يشك أن الذى كان على رأسه بزعمه، وأثر فيه الوهم أثراً برأ من علته تلك.

فى علم النفس الحديث تفسر حالة مريض بغداد هذه على أنها حالة أعراض هلاوس "Halluacination" (يلاحظ هنا تأثر المصطلح الإنجليزي للهلاوس بالتسمية العربية ومن هذا القبيل أيضاً: Hysteria هيسترىا. Hysteric هيسترى. Malancholia مالنخوليا) وهى من الأعراض الشائعة لدى الذهانيين والنادرة بين العصابين. وتعرف الهلاوس على أنها مدركات حسية خاطئة لأنها لا تنشأ عن موضوعات واقعية فى العالم الخارجى بل عن وضوح الخيالات والصور الذهنية ونصوعها نصوعاً شديداً بحيث يستجيب لها المريض كوقائع بالفعل وقد تكون هذه الهلاوس بصرية سمعية أو ذوقية أو حتى شمعية. وهى فى حالتنا هذه، هلاوس بصرية⁽⁵⁾.

وقد استخدم "أوحد الزمان" فى علاجه لهذه الحالة ما يعرف بالعلاج بالإيحاء وهى طريقة لعلاج أعراض المرض تساعد على تحرير المريض من اعتقاده الفاسد.

(1) انظر مقالى، علم النفس فى التراث العربى، المنشور بجريدة الأهرام بتاريخ 6 أغسطس 2004.

ولقد أدرك الطب العربى الإسلامى آثار الحالة النفسية للإنسان، فى وظائف أجهزة الجسم المختلفة، فالحالة النفسية فى الانقباض والفرح والهم والغم والخجل، تؤثر تأثيراً مباشراً فى سلوك الإنسان، وقد تؤدى إلى الجنون وفقدان العقل، والأمراض النفسية الشديدة التى يحتاج علاجها إلى بحث دقيق وعميق، وهذا ما فعله الأطباء العرب المسلمون وطبقوه بالفعل فى أقسام الأمراض العقلية فى البيمارستانات (المستشفيات) حيث فطن العرب المسلمون إلى ضرورة تخصيص أماكن خاصة لمعالجة أصحاب الأمراض العقلية، فكان يخصص لها قسم فى كل بيمارستان، يتلقى فيه المريض عناية خاصة من أطباء حاذقين ومهرة فى فنون العلاج النفسى.

وقد وصل الاهتمام بهؤلاء المرضى حداً إلى الدرجة التى معها كانت أقسامهم فى بيمارستانات بغداد ودمشق، والقاهرة، وقرطبة تفرش بفرش من القطن فى ردهات يتوفر فيها الهدوء والهواء الطلق والنور، وعليهم مشرفون يتعهدونهم بالأشربة المسكنة والمرطبة، ويغذونهم بمرق الدجاج وأنواع الألبان، بينما الموسيقى تصدح خلفهم بألحان شجية، وفى بعض البيمارستانات مثل بيمارستان حلب خص المريض بخادمين ينزعان عنه ثيابه كل صباح، ويحمانه بالماء البارد، ويلبسانه أنظف الثياب، ويجملانه على أداء الصلاة، ويسمعانه قراءة القرآن - ألا بذكر الله تطمئن القلوب - ويخرجان به إلى الهواء الطلق.

يتبين من كل ما سبق أن أسس ومبادئ علم النفس - كعلم حديث نسبياً - موجودة على حد زعمى - فى مؤلفات وكتابات بعض علماء

الحضارة العربية الإسلامية، وأطباءها. لكن معظم هذه المؤلفات لازال في صورته المخطوطة. وبناءً على ما قدمته، فإن مثل هذه المخطوطات تستحق منا أن ننفض عنها غبار السنين بالفهم والدراسة والتحقيق، لعلنا نكشف عما تحويه من كنوز مازالت فاعلة حتى اليوم، ومنها الطب النفسى، أو علم النفس العربى الإسلامى، والذي قدمت له بعض الشواهد والمؤيدات التى تشير إلى أنه علم عربى إسلامى أصيل.

7- وأخيراً وعلى أقل تقدير تبرز هذه العلمية المقترحة القيمة المعرفية للمخطوط موضوع الفهم والاستيعاب والتحليل والنشر، فتسد فجوة، أو تكمل حلقة من حلقات سلسلة تاريخ العلم، موضوع اهتمام العالم المتقدم حالياً.

ويُعد كل ما سبق قليل من كثير ناتج من عملية (فهم) المخطوطات التى أنادى بها... فهلا استمعنا؟!

ويشتمل كتابى هذا على ثلاثة كتب منطقية، تكاد تكون مجهولة، وتُنشر - حسب علمى - لأول مرة. وقد طبقت عليها منهجى الجديد المشار إليه فى المقدمة، فقامت بتحليل، وتلخيص، وتنقية، وفهم، واستيعاب نصوص الكتب الثلاثة، وذلك بغرض "تبصير" القراء والمتخصصين، بهذه الكتب التى ما زالت مخطوطة، ومجهولة، مع إنها ذات قيمة علمية كبيرة، ولا سيما إذا علمنا أن مؤلفيها يشغلون مكاناً مرموقاً في تاريخ المنطق العربى، إذ أثبت هؤلاء المناطقة - الذين يمثلون ثلاثة قرون كاملة، أن

الإبداع العربي لم يضعف منذ القرن الخامس الهجري، على ما ذهب إليه بعض المستشرقين الغربيين.

فقد جاء إخراج هذه الكتب عن اقتناع كامل بأن قيمتها تتناسب بلا شك مع حجم الإنتاج العربي في الفترة الممتدة من بداية القرن الخامس، وحتى نهاية القرن السابع الهجري.

- 1 -

الرسالة الشمسية في
القواعد المنطقية
للقروينى

أولاً:

نماذج المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود وافترع ما ليس الا شيئا
 بمقتضى الجود وانشاء بقدرته انواع الجواهر العقلية وافاض
 برحمته تحركات الاجرام الفلكية والصلوة على ذوات
 الانفس القدسية المنزلة عن الكدورات الانسية
 وموصاه على محمد صاحب الالباب والعجز عن وعلى اله التابعين
 بالحق والبيان وبعد فهذا الكتاب مشتمل على الرسالة الشمسية
 في القواعد المنطقية ودرجته على مقدمة وثلاث مقاربات
 وفائده معتصما بحبل التوفيق من والى العقل ومتوكفا
 على جوده المفيض للخير والعدل انه فيرئى في معنى اما
 المقدمة فغيرها بثمان البعث الاول في ماهية المنطق
 وبيان الى اية الية العلم اما تصور فقط وهو موصول
 صورة الشيء في العقل واما تصور معه فكلم وهو اسناد الى
 امر الى آخر ايجابا او سلبا ويقال للمجموع تصديق وليس الكل
 من كل منها بدبرتها والاله بجهلنا شيئا ولا نظريا ولا دارا
 تسلسل بن البعض من كل منها بدبرتها والبعض الآخر نظريا
 بحسب الفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول

البرهان المنطقي

وذلك الترتيب ليس بصواب وإنما لقضه بعض العقلاء
 بعضا في مقتضى أفكارهم بل الانسان الواحد بنا قضى
 نفسه في وقتين فثبت الى جهة الى قانون يفيد معرفة
 طرق اكتساب النظريات من الضروريات والادبانية
 بالتجريب والفاصد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ^{قانون} و
 رسموه بانه آلة قانونية نعصم مراعاتها الذهن عن
 الخطاء في الفكر وليس كله بديرتيا والاولا يستغنى
 عن ثقله ولا نظريا والاولا لدار او تسلسل بل بعضه
 بديرتي وبعضه نظري مستفاد منه البحث الثاني
 في موضوع المنطق وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن موضوعه
 التي تلحق له وهو دعوى لذاته او لما يساويه او لجزئه
 فموضوع المنطق العلوم الثبوتية والتصديقية لان
 المنطق يبحث عنهما من حيث اتها توصل الى التصور والتصديق
 ومن حيث يتوقف عليهما الموصول الى التصور ككونها كلية
 وجزئية وذاتية وعرضية وبنسب وفصلا ومن حيث
 يتوقف عليها الموصول الى التصديق ايا توقفها قريبا ككونها

واما استلزامها بالالتزام فغير متيقن لان وجود لازم
 ذهني لكل ما لقيته يلزم من تصورهما فتصوره غير معلوم
 وما قبل ان تصور كل ما لقيته يستلزم تصور انهما ليست
 غيرهما ممنوع ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن
 الالتزام واما لهما فلا يوجدان الا مع المطابقة لا
 استحالة وجود التابع من حيث انه تابع بدون المنوع
 واللفظ اندال بالمطابقة ان قصد كثرته الدالة على
 جزء معناه فهو المركب كراي الحجرة والذ فهو المفرد وهو
 اذ لم يصلح لان يخبر به وهذه فهو الآيات كفي ولا وان
 صلح لذلك فان دل برهنة على زمان معين من الزمنية
 الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم وحيث انما
 ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان شخص
 ذلك المعنى يسمى علما والآن فمبوطا ان استوت افراد
 الذهنية والى درجة فيه كالانسان والشمس وشككا
 ان كان مصولة في البعض اولى او اقدم او اسند من
 الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان
 الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو

المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لوجهها
 سعيًا ثم نقل الى الثاني وصيّد ان ترك موضوعه الاول
 يسمى لفظًا سنقولاً عرفيًا ان كان الناقل هو الوقوف العام كما
 الذابة وشرعيًا ان كان هو الشرع كالصلوة والزكاة و
 الصوم واصطلاحًا ان كان الناقل هو الوقوف الخاص كما
 صطلحًا ما النسي والتفاد وغيرهما وان لم يترك موضوعه
 الاول يسمى بالنسبة الى المفعول عنه حقيقة وبالنسبة الى
 المفعول اليه مجازًا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس و
 الرّجل الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مترادف له
 ان توافقا في المعنى ومباينان له ان اختلفا فيه واما الكريب
 فهو امانام وهو الذي يصح عليه السكوت واما غيرنام وهو
 الذي بخلافه والنام ان اصطلح الصديق والكذب فهو كثر
 وان لم يكن فهو انشاء فان دل على طلب الفعول دلالة اولية
 اي وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا افرح انت ومع
 الخفوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل
 فهو التنبه ويندفع فيه التمنع والترجي والقسم والنداء واما
 غير التام فهو امانا تقيدي كالحيوان الناطق واما غير تقيدي

كالنكر

نظم النفسانية في شرحه

ثانيًا عجبًا من قبض وبسط كقدرهم الخمر يا قوته ستياله وانفس مروة
 مروة والقياس المؤلف فيها يسمى شعرًا أو النفس من انفعال النفس بانه غيب
 والتقدير ويرثه الوزن والصو الطيب وواهميا وفي قضايا كاذبة يحكم بها
 الوهم في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود فهو مشار اليه ووراء العالم قضاء
 لا يتناهي ولولاد في العقل والشرايع لمكان من الاوليات وعرف كذب الوهم
 موافقة النفس في مقتضاها انما هي نتائج لنفيض فكره وانما رده نفسه عند
 الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والنفس منها افعالهم
 الخضم وتغليب والغالطة قياس بفساد مودته بان لا يكون على هيئة نتيجة
 لا فعال شعرية بمعنى كسبية او الكيفية او الجبهة او مادته بان يكون المقدمة والمط
 شارة الالة ^{مطرفة مودته} شيا وانما تكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك
 فكل انسان ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا
 لصورة النفس المنقوشة على الخائط انه فرس وكل فرس صر حال لسمع انه تلك الصورة
 صر حاله او من جهة المعنى كعدم واعيان وجود الموضوع في الوهية كقولنا كل انسان
 وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس سمح بعض الانسان فرس كوضع
 الطبيعة مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان نفس سمح الانسان نفس و
 اخذ الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فعلى ابراعات كل ذلك
 لتراعى في الغلط والستعمل للغالطة سوفسطائية ان قابل بها اليكيم ومشاغبي

ان قابل

ثانياً: مضمون ومفهوم الكتاب

الفصل الأول: ماهية المنطق

المبحث الأول:

يبدأ المبحث الأول بالحديث في ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه. وهو العلم، إما تصور فقط وهو صورة الشيء في الفعل، وإما تصور معه حكم، وهو إسناد أمر آخر إيجاباً أو سلباً. ويقال للمجموع تصديق. وليس الكل من كل منه بديهي، بل البعض من كل منه بديهي، والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول، وذلك الترتيب ليس بصواب دائماً، لمناقضة بعض الفقهاء بعضاً في مقتضى أفكارهم، بل الإنسان الواحد يناقض نفسه في وقتين.

ومن ثم فقانون المنطق هو من الحاجة إلى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات، والإحاطة بالصحيح والفاقد من الفكر الواقع فيها. كما سموه بآلة قانونية تعظم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، وليس كله بديهي بل بعضه بديهي، وبعضه نظري مستفاد منه.

المبحث الثاني:

يبحث في موضوع المنطق، وموضوع كل علم وما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحق لما هو "هو" أي لذاته، أو لما يساويه، أو لجزئه. فموضوع المنطق: المعلومات التصورية والتصديقية؛ لأن المنطق يبحث عنها من حيث إنها توصل إلى التصور والتصديق، ومن حيث يتوقف عليها الموصل إلى التصور ككونها كلية، وجزئية وذاتية، وعرضية،

وجنساً وفصلاً. أو أنها توقف قريباً لكونها قضية، وعكس قضية، ونقيض قضية، وإما توقفاً بعيداً ككونها موضوعات ومحمولات. ويسمى الموصل إلى التصور "شارحاً"، والموصل إلى التصديق "حجة" ويجب تقديم الشارح عن الحجة.

أما المقالات: فتلث المقالة في المفردات وفيها أربعة فصول الأول : في الألفاظ ودلالة اللفظ على المعنى، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق. ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارجي (أو ما خرج عن الالتزام) بحالة تلزم من تصور المسمى تصوره، وإلا امتنع فهمه من اللفظ، ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقيق المسمى في الخارج تحققه فيه "كدلالة لفظ العمى على البصير" مع عدم الملازمة بينهما في الخارج. والمطابقة لا تستلزم التضمن في البسائط، وأما استلزامها الالتزام فغير متيقن لأن وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصور غير المعلوم.

واللفظ الدال بالمطابقة إن قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه، فهو المركب كرامي الحجارة وإلا فهو المفرد. وهو أن لم يصلح لأن يخبر به فهو الأداة. وأن صلح أن يخبر به فهو الكلمة وإن لم يدل على زمان، فهو الاسم وحينئذ، إما أن يكون معناه واحداً، أو كثيراً.

فإن كان الأول فأن تشخيص ذلك المعنى يسمى علماً، وإلا كان متوافقاً أن استوت أفراده الذهنية والخارجية فيه كالإنسان والشمس. ومشككا أن كان حصوله في البعض أولى أو أقدم أو أشد من الآخر، كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن.

وإن كان الثاني، فإن كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو

المشترك، كالعين، وإن لم يكن كذلك بل وضع لأحدهما ثم نقل إلى الثاني،
وحيث أن ترك موضوعه الأول يسمى لفظاً منقولاً عرفياً، وإن كان الناقل
هو العرف العام كالدابة، وشرعياً أن كان هو الشرع، كالصلاة والزكاة،
والصوم، واصطلاحياً إن كان الناقل هو العرف الخاص كاصطلاحات
النحاة والنظار وغيرهما.

وإن لم يترك موضوعه الأول يسمى بالنسبة إلى المنقول عنه حقيقة،
وبالنسبة للمنقول إليه مجازاً. وأما المركب، فهو إما تام، وهو الذي يصح
عليه السكون، وإما غير تام وهو الذي بخلافه. والتام إن احتمل الصدق
والكذب فهو الخبر، وإن لم يحتمل فهو إنشاء. فإن دل على طلب الفعل
دلالة أولية فهو مع الاستعلاء أمر كقولنا: "أضرب أنت". ومع الخضوع
سؤال ودعاء. ومع التساوي التماس. وإن لم يدل فهو التنبيه، ويندرج تحته
التمنى والترجي والقسم. وأما غير تام فهو إما تقييدي كالحیوان الناطق،
وإما غير تقييدي كالمركب من اسم أو أداة أو كلمة وأداة.

الفصل الثاني: في المعاني المفردة

أن كل مفهوم يعد جزئيا حقيقيا أن منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، وكلّي أن يمنع. واللفظ الدال عليهما يسمى كلياً وجزئياً بالعرض، والكلي إما أن يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات، أو داخلاً فيها أو خارجاً عنها.

والأول، هو النوع. الحقيقي سواء أكان متعدد الأشخاص، وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالإنسان، أو غير متعدد الأشخاص، وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس، فهو كلي مقول على واحد وعلى كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية. وهو عين الجواب عنها، وعن بعض الآخر.

وإن لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد وأن لا يكون مشتركاً أصلاً، أو بعضاً من تمام المشترك مساوياً له، وإلا لكان مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر، ولا يجوز أن يكون تمام المشترك إلى ذلك النوع، لأن المقدر خلافه بل بعضه لا يتسلسل، بل ينتهي إلى ما يساويه فيكون فصل جنس، ورسموه بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره.

فعلى هذا لو كبت حقيقة "من أمرين متساويين" أو أمور متساوية، كان كل منها فصلاً لها، لأنه يميزها عن مشاركتها في الوجود. والفصل المميز للنوع عن مشاركة في الجنس القريب قريب أن ميزه عنه في جنس قريب، كالناطق للإنسان. وبعيد إن ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان. وأما الثالث، فإن امتنع انفكاكه عن الماهية، فهو لازم، وإلا فهو العرض

الفصل الثالث: مباحث الكلي والجزئي

تعد مباحث الكلي والجزئي خمسة وهي:

الأول، الكلي وقد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ، كشريك الباري عز اسمه، وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد في الخارج وقد يكون الوجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره، كالباري تعالى، ومع إمكانه كالشمس، وقد يكون الموجود منه كثيرا، إما متناها كالكوكب السبعة السيارة، أو غير متناه كالنفوس الناطقة.

الثاني، إذا قلنا للحيوان مثلا بأنه كلي، فهناك أمور ثلاثة: الحيوان من حيث هو هو، وكونه كليا، والمركب منهما، والأول يسمى كليا طبيعيا، والثاني كونه كليا يسمى كليا منطقيا، والثالث كليا عقليا. والكلي الطبيعي في الخارج، لأنه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود في الخارج، وأما الكليان الأخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف، النظر فيه خارج عن المنطق.

الثالث، الكليان وهما متساويان إن صدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الآخر، كالإنسان، والناطق. وبينهما عموم وخصوص مطلقا إن صدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس، كالحيوان والإنسان. وبينهما عموم وخصوص من وجه إن صدق كل واحد منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط كالحيوان الأبيض.

والكليان متباينان إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، كالإنسان والفرس. ونقيضا المتساويين متساويان وإلا لصدق أحدهما على ما كذب عليه الآخر، فيصدق أحد المتساويين على ما يكذب عليه الآخر.

ونقيض الأعم من شيء مطلقا أخص من نقيض الأخص مطلقا لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس.

أما الأول : فلأنه لولا ذلك لصدق عين الأخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم، وذلك مستلزم لصدق الأخص بدون الأعم.

أما الثاني : فلأنه لولا ذلك لصدق نقيض الأعم على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص، وذلك مستلزم لصدق الأخص على كل الأعم، والأعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلا لتحقيق مثل هذا العموم بين عين الأعم مطلقا ونقيض الأخص مع التباين الكلي بين نقيض الأعم مطلقا وعين الأخص.

ونقيض المتباينين متباينان تباينا جزئيا، لأنهما إن لم يصدقا معا على الشيء أصلا كاللاوجود، واللاعدم، كان بينهما تباين كلي، وإن لم يكن، كان بينهما تباين جزئي.

الرابع الجزئي : كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي، فذلك يقال على كل أخص تحت الأعم ويسمى الجزئي الإضافي بدون العكس، وله شرطان، أما الأول فلا ندرج كل شخص تحت الماهية الكلية. وأما الثاني فيجوز كون الجزئي الإضافي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي.

أما الخامس : فهو النوع الحقيقي فذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً ويسمى النوع الإضافي ومراتبه أربع، لأنه إما أن يكون أعم الأنواع، وهو النوع العالي، كالجسم، أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان، ويسمى نوع الأنواع، وأعم من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان، والجسم النامي.

ومبانيا للكل، وهو النوع المفرد كالعقل إن قلنا إن الجوهر جنس. ومراتب الأجناس أيضا هذه الأربعة، لكن العالي كالجوهري في مراتب الأجناس يسمى جنس الأجناس، لا السافل كالحیوان.

ومثال المتوسط فيها الجسم النامي، ومثال المفرد كالعقل إن قلنا إن الجوهر ليس بجنس. والنوع الإضافي موجود بدون الحقيقي، كالأنواع. والمتوسط الحقيقي موجود بدون الإضافي، كالحقائق البسيطة، فليس بينها عموم ولا خصوص مطلق بل كل منهما أعم من الآخر من وجه لصدقها على النوع السافل. وجزء المقول في جواب ما هو كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحیوان أو الناطق بالنسبة إلى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الإنسان، وإن كان مذكورا بالتضمن داخلا في جواب ما هو الجسم النامي والحساس والمتحرك بالإرادة الدال عليها الحيوان بالتضمن.

والجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من أمرين مساويين له. ويجب أن يكون له فصل يقسمه. والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه لتركبه من الجنس والفصل، ويمتنع أن يكون له فصل يقسمه. والمتوسطات يجب أن يكون لها فصول تقومها وفصول تقسمها، وكل فصل يقوم العالي، فهو يقوم السافل من غير عكس كلي، وكل فصل يقسم السافل، فهو يقسم العالي من غير عكس. وكل فصل كلي.

الفصل الرابع: التعريفات

المُعَرَّفُ للشيء هو الذي يستخدم تصوره تصور الشيء وامتيازَه عن كل ما عداه، وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية، لأنَّ المُعرِف معلوم قبل المُعرِف والشيء لا يُعلم قبل نفسه، ولا أعم لقصوره عن إفادة التعريف، ولا أخص لكونه أخفى فهو مساو له في العموم والخصوص.

ويسمى حدا تاما، إن كان بالجنس والفصل القريبين، و ناقصا إن كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد، ورسمًا تاما إن كان بالجنس القريب والخاصة، ورسمًا ناقصا إن كان بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد.

ويجب الاحتراز عند تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون، والزوج بما ليس بمفرد.

وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به سواء كان بمرتبة كما يقال الكيفية ما بها تقع المشابهة واللامشابهة، ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية أو بمراتب كما يقال الاثنان هما: الزوج الأول، ثم يقال الزوج هو المنقسم بمتساويين، ثم يقال المتساويان هما الشئان اللذان لا يفصل أحدهما على الآخر، ثم يقال الشئان هما الاثنان. ويجب أن يحذر استعمال ألفاظ غريبة غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السائل لكونه مفوتًا للغرض.

وما سبق يمثل المقالة الأولى من هذا الفصل.

المقالة الثانية: وهي في القضايا وأحكامها، وفيها مقدمة وثلاثة نضول :
أما المقدمة الأولى ففي تعريف القضية وأحكامها الأولية، فالقضية قول يصح لقائله إنه صادق أو كاذب فيه، وهي قضية حملية إن انحلت بطرفيها إلى مفردين كقولنا: زيد عالم، وزيد ليس بعالم.

وشرطية إن لم تتخل، والشرطية إما متصلة وهي التي تحكم فيها بصدق قضية أو عدم صدقها على تقدير صدق أخرى، كقولنا: إن كان هذا إنسانا، فهو حيوان، وليس إن كان هذا إنسان فهو جماد، وإما منفصلة وهي التي تحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا أو في أحدهما فقط، أو بنفيه كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجا، أو فردا، وليس إما أن يكون هذا الإنسان حيوانا أو أسود.

أما عن الفصول في القضايا، فهي:

الفصل الأول: في القضية الحملية وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في أجزاء القضية الحملية وأقسامها الحملية إنما تتحقق بأجزاء ثلاثة: محكوم عليه ويسمى موضوعا، ومحكوم به ويسمى محمولا، ونسبه بينهما تربط الموضوع بالمحمول، واللفظ الدال عليها يسمى رابطة، كقولنا: زيد هو عالم، وتسمى القضية ثلاثية. وقد تحذف الرابطة في بعض الأحيان لشعور الذهن بمعناها، فتسمى القضية ثنائية.

وهذه النسبة إن كانت نسبة بها يصح أن يقال إن الموضوع محمول فالقضية موجبة، كقولنا: "الإنسان حيوان"، وإن كانت نسبة بها يصح أن يقال، أن الموضوع ليس بمحمول، فالقضية سلبية كقولنا: "الإنسان ليس بحجر". وموضوع الحملية إن كان شخصا معينا سميت مخصوصة، وشخصية. وإن كان كليا وتبين فيها كمية أفراد ما عليه الحكم سميت كلية، ويسمى اللفظ الدال عليها سورا، وسميت هي محصورة ومسورة، وهي أربع، لأنه أن يبين فيها أن الحكم على كل الأفراد فهي الكلية وهي إما موجبة وسورها كل، كقولنا: كل ناجح مجتهد، وإما سالبة، وسورها لا شيء، ولا واحد كقولنا: لا واحد من الإنسان بجماد، وإن يبين أن الحكم على

بعض الأفراد، فهي الجزئية وهي، إما موجبة وسورها بعض وواحد، كقولنا: بعض الحيوان إنسان، أو واحد من الحيوان إنسان، وإما سالبة وسورها ليس كل، وليس بعض، كقولنا: ليس كل حيوان بإنسان. وإن بين فيها كمية الأفراد، فإن لم تصلح لأن تصدق كلية وجزئية، سميت القضية طبيعية، كقولنا: الحيوان جنس والإنسان نوع، وإن صلحت لذلك سميت مهملة، كقولنا: "الإنسان لفي خسر"، الإنسان ليس في خسر وهي في حكم الجزئية؛ لأنه متى صدق الإنسان في خسر، صدق بعض الإنسان في خسر والعكس.

المبحث الثاني: وهو في تحقيق المحصورات الأربع، كقولنا: كل "ج - ب" من الأفراد الممكنة فهو بحيث إذا وجب، كان "ب" أي كل ما هو ملزوم "ج" فهو ملزوم "ب". وتارة بحسب الخارج ومعناه كل "ج" في الخارج سواء كان "ج" حال الحكم أو قبله أو بعده فهو "ب" في الخارج، والفرق بين الاعتبارين ظاهر، فإنه لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج، الصح أن يقال إن كل مربع شكل باعتبار الأول دون الثاني، ولو لم يوجد من الأشكال في الخارج إلا المربع يصح أن يقال: كل مربع شكل باعتبار الثاني دون الأول. وعلى هذا في المحصورات الباقية.

المبحث الثالث: وهو في العدول والتحصيل.

حرف السلب إن كان جزء من الموضوع كقولنا: اللا في جماد، أو من المحمول كقولنا: الجماد لا عالم، أو منهما جميعا، سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة، وإن لم يكن جزء لشيء منها، سميت محصلة فقط إن كانت قضية موجبة، وبسيطة إن كانت سالبة، والاعتبار بإيجاب القضية سلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية لا بطرفي القضية، لأن قولنا: كل ما ليس

بحي فهو لا عالم "موجبة" مع أن طرفيها عديميان، وقولنا: لا شيء من المتحرك بساكن "سالبة" مع أن طرفيها وجوديان. والسالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب وذلك لا يصح إلا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع، أو مقدر كما في الحقيقية الموضوع. أما إذا كان الموضوع موجودا فأنهما متلازمان، والفرق بينهما في اللفظ. أما في الثلاثية فالقضية موجبة إن قدمت الرابطة على خرف السلب، وسالبة إن أخرت عنها.

أما في الثنائية فبالنسبة أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير لفظ أو ليس بالإيجاب المعدول، ولفظ ليس بالسلب البسيط، وبالعكس.

المبحث الرابع: وهو في القضايا الموجهة حيث أنه لابد كنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفية إيجابية كانت النسبة، أو سلبية، كالضرورة، والدوام، واللاضرورة، واللادوام، وتسمى تلك الكيفية مادة القضية، واللفظ الدال عليها، يسمى جهة القضية.

والقضايا الموجهة التي جرت عليها البحث وعن أحكامها، فهي ثلاثة عشر قضية منها:

بسيطة : وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط.

مركبة : وهي التي حقيقتها تركبت من إيجاب وسلب.

والبسائط ست أنواع:

الأولى: الضرورية المطلقة؛ وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو بسلبه عنه مادام الموضوع موجودا.

الثانية: الدائمة المطلقة؛ وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا ومثالها إيجابا وسلبا.

الثالثة: المشروطة العامة؛ وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت الحمل للموضوع، أو سلبه عنه بشروط وصف الموضوع.

الرابعة: العرفية العامة؛ وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه بشروط وصف الموضوع، ومثالها إيجابا أو سلبا.

الخامسة: المطلقة العامة؛ وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه.

السادسة: الممكنة؛ وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف.

أما المركبات فسبع أنواع:

الأولى: المشروطة الخاصة؛ وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات. وهي إن كانت موجبة فتركيبها من موجبة مشروطة عامة، أو سالبة مطلقة عامة، وإن كانت سالبة فتركيبها من سالبة مشروطة عامة، وموجبة مطلقة عامة.

الثانية: العرضية الخاصة؛ وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات. وهي إن كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرضية عامة، وسالبة مطلقة عامة، وإن كانت سالبة فتركيبها عرفية عامة، وموجبة مطلقة عامة، ومثالها إيجابا أو سلبا.

الثالثة: الوجودية اللاضرورية؛ وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورية بحسب الذات. وهي إن كانت موجبة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة، وسالبة ممكنة عامة، وإن كانت سالبة فتركيبها من سالبة مطلقة، وموجبة ممكنة.

الرابعة: الوجودية اللادائمة؛ وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام

بحسب الذات. وهي سواء كانت موجبة أو سالبة، فتركيبها من مطلقتين عامتين إحداها موجبة، والأخرى سالبة.

الخامسة: الوقتية؛ وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام بحسب الذات. والوقتية إن كانت موجبة فتركيبها من موجبة وقتية، وسالبة مطلقة عامة، وإن كانت سالبة فتركيبها من سالبة وقتية، وموجبة مطلقة عامة.

السادسة: المنتشرة؛ وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام بحسب الذات. وهي إن كانت موجبة فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة، وسالبة مطلقة عامة، وإن كانت سالبة فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة، وموجبة مطلقة عامة.

السابعة: الممكنة الخاصة؛ وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا، فهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من ممكنتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة، والضابط أن الادوام إشارة إلى عامة، واللاضرورية إشارة إلى ممكنة عامة.

الفصل الثاني: في أقسام الشرطية:

الجزء الأول منها؛ يسمى مقدما، والثاني تاليا، أما المتصلة فإما لزومية، وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضاعف، وإما اتفاقية، وهي التي يكون فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق.

أما المنفصلة فإما موجبة حقيقية، وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا، وإما مانعة الخلو فقط وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الكذب. وكل واحدة من هذه الثلاث، إما عنادية وهي التي يكون فيها التنافي لذات الجزئين وإما اتفاقية، وهي التي يكون التنافي فيها لمجرد الاتفاق، كقولنا: الأسود اللاكاتب، إما أن يكون لا أسود، أو كاتبا حقيقة، أو لا أسود، أو كاتبا كانت مانعه الجمع، أو أسود أو لا كاتبا مانعة الخلو.

وسالبة، كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي ترفع الحكم في موجبتها، فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية، وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية، وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية.

والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقين، وعن كاذبين، وعن مجهولي الصدق والكذب، وعن مقدم كاذب، وتال صادق دون عكسه لامتناع استلزام الصادق الكاذب، وتكذب عن جزئين كاذبين، وعن مقدم كاذب تال صادق، وبالعكس، وعن صادقين إذا كانت لزومية.

وأما إذا كانت اتفاقية، فكذبها عن صادقين محال. والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين وكاذبين. والمانعة الخلو تصدق عن صادقين، وعن صادق وكاذب، وتكذب عن كاذبين.

والسالبة تصدق عما تكذب الموجبة، وتكذب عما تصدق الموجبة. وكلية الشرطية أن يكون التالي لازماً للمقدم على جميع الأوضاع التي يمكن حصوله عليها، وهي الأوضاع التي يحصل عليها بسبب اقتران الأمور التي يمكن اجتماعه معها. والجزئية أن يكون (أى التالي) كذلك على بعض هذه الأوضاع. والمخصوصة أن تكون كذلك على وضع معين.

وسور الموجبة الكلية في المتصلة، "كلما ومهما ومتى"، وفي المنفصلة "دائماً"، وسور السالبة الكلية، ليس والبتة، والموجبة الجزئية، "قد يكون"، والسالبة "قد لا يكون"، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي وسور المهملة بإطلاق لفظة "لو، وأن، وإذا" في المتصلة.

والشرطية قد تتركب عن جملتين، وعن متصلتين، وعن حملية، ومتصلة، وعن حملية ومنفصلة، وعن متصلة ومنفصلة. وكل واحد من الثلاثة الأخيرة في المتصلة تنقسم إلى قسمين لامتنياز مقدمها عن تاليها، بالطبع بخلاف المنفصلة فإن مقدمتها إنما تتميز عن تاليها بالوضع فقط، فأقسام المتصلات تسعة، والمنفصلات من نفسك.

الفصل الثالث: في أحكام القضايا

المبحث الأول: في التناقض، وحدده بأنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون أحديهما صادقة، والأخرى كاذبة. ولا تتحقق في المخصوصتين إلا عند اتحاد الموضوع. وتندرج فيه وحدة الشرط، والجزء والكل، وعند اتحاد المحمول وتندرج فيه وحدة المكان والزمان والإضافة والقوة والفعل، وفي المخصوصتين لابد من ذلك الاختلاف بالكلية لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول. ولا بد من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب الضرورتين في مادة الإمكان، فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة، لأن سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما.

ونقيض الدائمة المطلقة، المطلقة العامة؛ لأن السلب في كل أوقات المطلقة ينافيه الإيجاب في البعض، وبالعكس. ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة، وهي التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف، ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة، أعني التي حكم فيها بثبوت الموضوع للمحمول، أو سلبه عنه في بعض أحيان وصف الموضوع.

أما المركبات فإن كانت كلية، فنقيضها أحد نقيضي جزئها، وذلك بعد الإحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط فإنك إذا تحققت أن الوجودية اللادائمة تركيبها مطلقتين عامتين أحديهما موجبة، والأخرى سالبة، وأن نقيض المطلقة هو الدائمة، أما نقيضها إما الدائم المخالف أو الدائم الموافق، وإن كانت جزئية، فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه، لأنه يكذب بعض الجسيم حيوان، لا دائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئها بل الحد في نقيضها

نقيضها أن يَرد بين نقيضي الجزئين لكل واحد فيقال: كل جسم إما حيوان دائم، أو ليس بحيوان دائم.
وإما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس المخالفة في الكيف وبالعكس.

المبحث الثاني: العكس المستوى

وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانياً، والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيفية. أما السوالب فإن كانت كلية وهي الوقتيتان، والوجوديتان، والممكنتان، والمطلقة العامة لا تتعكس لامتناع العكس في أخصها، وهو الوقتية لصدق قولنا بالضرورة: "لا شيء من القمر بمنخسف وقت الصيف"، وكذب قولنا: "بعض المنخسف ليس بقمر" لأن كل منخسف هو قمر.

وإذا لم تتعكس الأخص لم تتعكس الأعم، لأن لازم الأعم لازم الأخص ضرورة، وأما الضرورية والدائمة المطلقتان فتعكسان. وأما المشروطة والعرفية فتعكسان عرفية عامة كلية؛ لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب ما دام ج، فدائماً لا شيء من ب ج مادام ب، وإلا فبعض ب ج حين هو ب، وهو مع الأصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو ب. وأما المشروطة والعرفية الخاصتان، فتعكسان عرفية عامة، لا دائمة في البعض، فأما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين، وأما اللادوام فلأنه لو كذب لصدق: "لا شيء من ب ج دائماً"، فتعكس "لا شيء من ج ب دائماً". وإذا كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان تعكسان عرفية خاصة؛ لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً "بعض ج ليس ب مادام ج لا دائماً"، صدق نقيض الموضوع وهو ج.

وأما الباقي فلا تعكس؛ لأنه يصدق بالضرورة: بعض الحيوان ليس بإنسان، وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت الصيف لا دائماً، مع كذب عكسها بالإمكان، لكن الضرورة أخص البسائط، والوقتية أخص المركبات الباقية، ومتى لم ينعكس شيء منها، فإنه كما عرفت لأن العام

مستلزم لانعكاس الخاص.

وأما الموجبة كلية كانت أو جزئية، فلا تنعكس كلية الاحتمال كون المحمول أعم من الموضوع. وأما في الجهة فالضرورية والدائمة، والعامتان، كل منها تنعكس حينية مطلقة، لأنه إذا صدق كل ج ب بإحدى الجهات الأربع المذكورة، فبعض ب ج حين هو ب، وإلا فلا شيء من ب ج مادام ب، وهو الأصل ينتج من ج ج دائما في الضرورية والدائمة ومادام ج في العامة.

وأما الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة. وأما قيد اللادوام في الأصل الكلي، فلأنه لو كذب لصدق كل ب ج دائما فنضمه إلى الجزء الأول من الأصل وهو قولنا بالضرورة أو دائما كل ج ب ينتج ب ب دائما. ونضمه إلى الجزء الثاني أيضا وهو قولنا: لا شيء من ج ب بالإطلاق العام، فيلزم اجتماع النقيض. وأما في الجزئيتين فيفرض الموضوع "د" فهو لا ج بالفعل، وإلا لكان ج دائما لدوام "الباء" بدوام "الجيم".

وأما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة. أما الشرطية، فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية، والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية إذ لو صدق نقيض العكس، فلا تنضم مع الأصل قياسا منتجا للمحال. وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا: قد لا يكون إذا كان هذا حيوانا فهو إنسان مع كذب العكس. وأما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس.

المبحث الثالث: في عكس النقيض

عكس النقيض، وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني، والثاني عين الأول مع مخالفة الأصل في الكيفية، وموافقته في الصدق.

وأما الموجبات، فإن كانت كلية فسبع منها - وهي التي لا تتعكس سواها بالعكس المستوي - لا تتعكس؛ لأنه يصدق بالضرورة: كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت الصيف لا دائماً، دون عكسه، لما عرفت. وتتعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية؛ لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً: كل ج ب فدائماً لا شيء مما ليس ب ج، وإلا فبعض ما ليس ب وهو ج وبالفعل وهو مع الأصل، ينتج: بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة في الضرورية، ودائماً في الدائمة.

وأما المشروطة والعرفية العامتان، فتتعكسان عرفية عامة كلية؛ لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً: كل ج ب مادام ج، فدائماً لا شيء مما ليس ب ج، مادام ليس ب، وإلا فبعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب، وهو مع الأصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب حين هو ليس ب.

وأما الخاصتان فتتعكسان عرفية عامة دائمة في البعض. وأما العرفية العامة فلا تستلزم العامتين. وأما اللادائمة في البعض، فإنه يصدق بعض ما ليس ب هو ج بالإطلاق العام، وإلا كل شيء مما ليس ب ج دائماً، فينعكس لا شيء من ج ليس ب دائماً، وقد كان لا شيء من ج ب بالفعل يحكم باللدوام، ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع، وهذا خلف. وإن كانت جزئية فالخاصتان تتعكسان عرفية خاصة، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً: بعض ج ب مادام ج لا دائماً بغرض الموضوع وهو

ج، وقد ليس ب بالفعل للادوام بثبوت الباء له، وليس ج مادام ليس ب وإلا
لكان ج حين هو ليس ب.

أما البواقى، فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان، وهو ليس
بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس بمنخسف، بالضرورة الوقتية دون
عكسها، ومتى لم تنعكس لم ينعكس، شيء فيها، لما عرفت في العكس
المستوى.

أما السوالب كلية كانت أو جزئية، فلا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض
المحمول أعم من الموضوع. وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة، لأنه إذا
صدق بالضرورة أو دائما لا شيء من ج ب مادام ج لا دائما بغرض
الموضوع د، فهو ليس ب بالفعل ود ج في بعض الأوقات.

أما الوقتيتان والوجوديتان فتنعكس مطلقة عامة؛ لأنه إذا صدق لا شيء
من ج ب بإحدى هذه الجهات المذكورة بغرض الموضوع د، فهو ليس ب
بالفعل و ج فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل.

أما بواقى السوالب والشرطية موجبة كانت أو سالبة ففيه معلومة
الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان.

المبحث الرابع: في لزوم الشرطيات

ففي الشرطيات المتصلة تجد الموجبة الكلية تستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي، ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكستين عليها، وإلا بطل اللزوم والانفصال.

والمنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات، مقدم اثنتين عين أحد الجزئين، وتاليهما في الجزئين نقيض الآخر، ومقدم الآخرين نقيض أحد الجزئين، وتاليهما عين الآخر، وكل واحدة من عين الحقيقة تستلزم الأخرى مركبة من نقيض الجزئين.

مقالة: في القياس وفيها فصول؛

الفصل الأول: في تعريف القياس وأقسام القياس قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر. وهو إنشائي إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل، كقولنا: إن كان هذا جسما فهو متحيز، لكنه جسم، فهو متحيز. وهو معين مذكور فيه. ولو قلنا إنه ليس بمتحيز أنتج أنه ليس بجسم، فنقيضه مذكور فيه واقتراني إن لم يكن كذلك كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، ينتج أن كل جسم حادث. وليس هو ولا نقيضه مذكورا فيه، وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر، ومحمولة أكبر، والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة، والمقدمة التي فيها الأصغر، الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، والمكرر بينهما حدا وسطا. واقتران الصغرى والكبرى يسمى قرينة وضربا، والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى شكلا، فالحد الأوسط إن كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى، فهو الشكل الأول، وإن كان محمولا فيهما، فهو الثاني، وإن كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث، وإن

كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع.

أما الشكل الأول: فشرطه إيجاب الصغرى، وإلا لم يندرج الأصغر في الوسط وكلية الكبرى، وإلا احتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم له على الأصغر، وضروبه الناتجة أربعة:

الأول: من موجبتين كليتين \leftarrow ينتج موجبة كلية.

الثاني: من كليتين والكبرى سالبة \leftarrow ينتج سالبة كلية.

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية \leftarrow ينتج موجبة جزئية.

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

أما الشكل الثاني: فشرطه اختلاف مقدميته بالكيف وكلية الكبرى، وإلا لحدث الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج، وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة سلبها أخرى، وضروبه الناتجة أيضا أربعة:

الأول: من كليتين والصغرى موجبة \leftarrow ينتج سالبة كلية.

الثاني: من كليتين والكبرى موجبة \leftarrow ينتج سالبة كلية.

الثالث: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

الرابع: من سالبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

أما الشكل الثالث: فشرطه موجبة الصغرى، وإلا حدث الاختلاف وكلية إحدى مقدمتيه، وإلا لكان لبعض المحكوم عليه بالأصغر غير بعض المحكوم عليه بالأكبر، فلم تجب التعدية، ولا ينتج إلا جزئية، وضروبه الناتجة ستة؛

الأول: من موجبتين كليتين \leftarrow ينتج موجبة جزئية.
الثاني: من كليتين والكبرى سالبة \leftarrow ينتج سالبة جزئية.
الثالث: من موجبتين والكبرى كلية \leftarrow ينتج موجبة جزئية.
الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

الخامس: من موجبتين والصغرى كلية \leftarrow ينتج موجبة جزئية.
السادس: من موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

أما الشكل الرابع: فشرطه بحسب الكمية والكيفية إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، واختلافهما بالكيف مع كلية أحديهما، وإلا حدث الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج وضروبه ثمانية،

الأول: من موجبتين كليتين \leftarrow ينتج موجبة جزئية.
الثاني: من موجبتين والكبرى جزئية \leftarrow ينتج موجبة جزئية.
الثالث: من كلية من كليتين والصغرى سالبة \leftarrow ينتج سالبة كلية.
الرابع: من كليتين والصغرى موجبة \leftarrow ينتج سالبة جزئية.
الخامس: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

السادس: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

السابع: من موجبة صغرى وسالبة جزئية \leftarrow ينتج سالبة جزئية.
الثامن: من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

المبحث الخامس: في المختلطات

أما الشكل الأول: فشرطه بحسب الجهة فعليه الصغرى، والنتيجة فيه كالكبرى إن كانت غير المشروطتين والعرفيتين، وإلا فكانت الصغرى محذوف عنها قيد اللا ضرورة، واللا دوام. والضرورة المختصة بالصغرى إن كانت الكبرى إحدى العامتين، وبعض اللادوام إليها إن كانت إحدى الخاصتين.

أما الشكل الثاني: فشرطه بحسب الجهة أمران، إحداهما: صدق الدوام على الصغرى، أو كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب، الثاني: أن لا نستعمل الممكنة إلا مع الضرورة المطلقة، أو مع الكبيرتين المشروطتين، والنتيجة دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه وإلا لحذف عن الصغرى، اللادوام واللا ضرورة والضرورة.

أما الشكل الثالث: فشرطه فعليه الصغرى، والنتيجة كالكبرى إن كانت غير الأربع، وإلا كعكس الصغرى محذوف عنها اللادوام إن كانت الكبرى إحدى العامتين، ومضوماً إليها إن كانت إحدى الخاصتين.

أما الشكل الرابع: فشرطه انتاجه بحسب الجهة أمور خمسة، الأول: كون القياس فيه من الكليات، والثاني: انعكاس السالبة المستعملة فيه، والثالث: صدق الدوام على صغرى الضرب الثالث، أو العرفي العام على كبراة، والرابع: كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب، والخامس: كون الصغرى في الثامن من إحدى الخاصتين، والكبرى مما يصدق عليه العرفي العام، والنتيجة في الضربين الأولين عكس الصغرى، إن صدق الدوام عليها والأقيسة الست المنعكسة السوالب، وإلا فمطلقة

عامة. وفي الضرب الثالث: دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه، وإلا فعكس الصغرى. وفي الرابع والخامس دائمة، إن صدق الدوام على الكبرى، وإلا فعكس الصغرى محذوفاً عنه اللادوام. وفي السادس كما في الثاني بعد عكس الصغرى. وفي السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى. وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب.

المبحث السادس في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات:

وهي خمسة أقسام:

القسم الأول: وهو ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين، وتتعدد الأشكال الأربعة فيه، هكذا: إن كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان تالياً فيهما، فهو الشكل الثاني، وإن كان مقدماً فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى، فهو الشكل الرابع، وشرائط الإنتاج وعدد الضروب والنتيجة في الكمية، والكيفية في كل شكل كما في الحملات.

القسم الثاني: ويتركب من المنفصلات، والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين.

القسم الثالث: وهو ما يتركب من الحملية والمتصلة، والمطبوع منه ما كانت الحملية كبرى والشركة مع تالي المتصلة، ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة، وتالياً نتي، جة التأليف بين التالي والحملية.

القسم الرابع: ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهي على قسمين:

الأول: أن تكون الحملات بعدد أجزاء الانفصال. أما مع اتحاد التأليفات في النتيجة، كقولنا: كل ج أما ب وأما د، وكل ب ط، وكل د ط، وكل هـ

ط، ينتج ج ط لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من العملية. وأما مع اختلاف التأليفات في النتيجة، كقولنا: كل ج إما ب وإما د، وكل ب ج، وكل د ط، وكل هـ د، ينتج كل ج إما ط وإما د.

الثاني: أن تكون العمليات أقل من أجزاء الانفصال، ولتكن العملية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع أحدهما كقولنا: إما كل أ ط، وكل ج ب، وكل ب د، ينتج إما كل أ ط، أو كل ج د، لامتناع الخلط الواقع عن مقدمتي التأليف، وعن الجزء الغير مشترك.

القسم الخامس: ما يتركب من المتصلة، والمنفصلة والاشتراك بينهما، إما في جزء تام من المقدمتين، أو غير تام منهما. وكيف كان فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى، والمنفصلة الموجبة كبرى.

الفصل الرابع، في قياس الاستثناء

وهو مركب من مقدمتين أحديهما الشرطية، والأخرى وضع لأحد جزئيهما أو دفعه ليلزم وضع الآخر أو دفعه ويجب إيجاب الشرطية ولزوم المتصلة وكليتها، أو كلية الوضع، والدفع إن لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والدفع. والشرطية إن كانت متصلة؛ فاستثناء عين المقدم ينتج عنه عين التالي، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم، وإلا بطل اللزوم دون العكس في شيء منهما لاحتمال كون التالي أعم من المقدم. وإن كانت منفصلة، فإن كانت حقيقية، فاستثناء عين أي جزء كان، ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع. واستثناء نقيض أي جزء كان، ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو. وإن كانت مانعة الجمع ينتج القسم الأول فقط لامتناع الاجتماع دون الخلو. وإن كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع.

الفصل الخامس: في لواحق القياس

وهي أربعة:

الأول: القياس المركب، و هو يتركب من مقدمات، ينتج بعضها نتيجة يلزم عنها، ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى، وهلم جرا إلى أن يصل إلى موصول النتائج أو موصول النتائج. الثاني: وهو الخلف وهو إثبات المطلوب. الثالث: الاستقراء وهو الحكم على كل لوجوده في أكثر جزئياته، كقولنا: كل حيوان محرك فكه يستعمله عند المضغ؛ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهو لا يفيد اليقين لاحتمال أن لا يكون الكل بهذه الحالة كالتمساح.

الرابع: التمثيل، وهو إثبات الحكم في جزئي وجد في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما، كقولهم: العالم مؤلف؛ فهو حادث.

الخاتمة

تشتمل الخاتمة على مبحثان:

المبحث الأول:

في مواد الاقنية، وهي يقينيتان وغير يقينيتان، أما اليقينيتان، فهي ستة أوليات (1)، وهي قضايا تصور طرفيها كافٍ في الجزم بينهما كقولنا: الكل أعظم من الجزء. (2) ومشاهدات، وهي قضايا يحكم بها أقوال ظاهرة، أو باطنة، كالحكم بأن الشمس مضيئة، وأن لنا خوفاً وغضباً. (3) ومجر بات، وهي قضايا يحكم بها المشاهدات متكررة مفيدة لليقين، كالحكم بأن شرب السقمونيات موجب للإسهال. (4) وحدسيات وهي قضايا يحكم بها الحدس قسوى من النفس تفيد العلم، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس والحدس، هو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب. (5) ومتواترات، وهي قضايا يحكم فيها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها، كالحكم بوجود مكة وبغداد، ولا ينحصر العدد، والعلم الحاصل مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد، والعلم الحاصل من التجربة والحدث، والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهي التي يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها، كالحكم بأن الأربعة زوج لانقسامها بمتساويين والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى (6) برهاناً، وهو إمّا كمي، هو الذي الحد الأوسط فيه علة الشبه في الذهن والعين، وإما كيفي وهي الذي الحد الأوسط فيه علة الشبه في الذهن فقط.

وأما غير اليقينيات فهي ستة (1) مشهودات وهي قضايا يحكم بها اعتراف جميع الناس بها. لمصلحة عامة بينهم. والفرق بينها وبين الأوليات أن الإنسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما وراء تحصنه، لم يحكم بها

بخلاف الأوليات. ولكل قوم مشهودات ولأهل كل صناعة بحسبها.
(2) ومسلمات، وهي قضايا سلمت من الخصم، فينبى عليها الكلام لدفعه
كتسليم الفقهاء بمسائل أصول الفقه. والقياس المؤلف منها يسمى جدلاً.
(3) ومقبولات وهي قضايا توجد ممن يعتقد فيه، إما لأمر سماوي، أو
لمزيد عقل ودين كالمأخوذات من أهل العلم، والزهد. (4) ومظنونات وهي
قضايا يحكم بها اتباعاً للظن. (5) ومخيلات، وهي قضايا إذا أوردت على
النفس أثرت فيها تأثيراً عجيباً من قبض وبسط. (5) ووهميات وهي قضايا
كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة. (6) المغالطات وتتمثل في
قياس تفسد صورته بأن لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر
بحسب الكمية أو الكيفية أو الجهة.

المبحث الثاني: في أجزاء العلوم، وهي موضوعات وقد عرفتها
ومبادئ هي حدود الموضوعات وأجزائها وأغراضها الذاتية، والمقدمات
غير البيّنة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع، والمقدمات البيّنة بنفسها،
لقولنا: المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية. ومسائل وهي القضايا التي
يطلب نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها وذلك العلم بموضوعاتها قد يكون
موضوع العلم، كقولنا: كل مقدار مشارك لأجزاء مبين له، وقد يكون هو
مع عرض ذاتي، كقولنا: كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به
الطرفان، وقد يكون نوعه كقولنا: كل خط يمكن تصنيفه، وقد يكون نوعه
مع عرض ذاتي، كقولنا كل خط قام على خط فإن زاويتي جنبيه قائمتان
متساويتان لقائمتين، وقد يكون عرضاً ذاتياً له كقولنا: كل مثلث فإن زواياه،
مثل قائمتين، وأما محمولاتها الخارجة عن موضوعاتها، فذلك لامتناع أن
يكون جزء الشيء مطلوباً ثبوته له بالبرهان.

وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة

والله أعلم بالصواب...

- 2 -

علم المنطق

للسنوسى

أولاً:

نماذج المخطوطة

هذا الكتاب مختصر المسند في غل المنص

تقعد الله

بجو

أحمد

بجو

أحمد

بجو

قال صلى الله تعالى عليكم وضع اصبعك البابة
على خرسك ثم اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
عنك والمزاد باخرين ابتاهم يوم الانسان
الذي اخر السورة وضع يدك على الذي بالسم
من جسدك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع
مرات اعوذ بالله وقد يمد يدك ما شربا اجد
ولجاذر وضع يدك على فؤادك وتوفي
بسم الله اللهم دأوني بدوايك واشغني
ببغايك واغنني بفضلك عن سواك
والخير عني اذا كان

الضعك في السعد ظلمة في القبر الضعك ضحك
ضحك جبه الله وضحك يمتقه الله فاما الضعك الذي يمد
الله فالرجل الكسور في وجهه اخيه عدالة ثم مد
به وسوقا في روتينه واما الضعك الذي يمتقه
الله تعالى فالرجل يتكلم بالكلمة الجفا والباطل
ليضعك او يضعك يدي بها في جرمهم سبعين خيرا
رواه عن الحسن مرسل

البسملة الحمد لله الرحمن الرحيم وربّي
 قال الشيخ الفقيه العارف بالله القطب
 الرباني سيدي محمد بن يوسف السنوسي
 رحمه الله ورخصي عنه الحمد لله المتك
 الوهاب الملهم للصواب والفتاح لمنغلق
 الابواب والصلاة والسلام علي سيدنا
 ومولانا محمد سيد الخلق في هذه الدار وفي
 يوم الحشر والنشر والهول والحساب
 ورخصي الله تعالى عما له وصحبه الباذلين
 نفوسهم في محبته ونصر شريعتيه والسالكين
 في اعدائهم ونشر ملته الطرق الصعب
 وبعد فهذا تقييد قصيدت به
 شرح مختصري في علم المنطق بطريق
 الایجاز والعدول عن الاكثار والافتقار
 علي اهم دون الزيادة التي تعطل
 عن المسارعة الي المقاصد الشرعية
 الاخرية وتحير العقل وتشتت الافكار
 والله اعلم ان ينفع به وباصله الغي
 والذكي والضعيف والقوي والفقير

قوله القطب بضم فكون سيد القوم وهذا هو المراد
 هنا ويطلق على القاموس على النجوم الذي يعرف به
 انقبلة وعلى الخدين التي تدور عليها الجواهر فيكون
 عند الاصطلاح ثلث اوله وقطب ثني وعلم له
 سما ذكره الملاحنا وتسمى الاقطاب وهم في ثني
 الله تعالى وتقدس من اوليائه ولا يخفى ان ثني
 وهم سبعون عمودا وهم عشرة السوط من النجوم
 وبالمغرب والاولاد وهم ثني بالقطب والاقبال
 وهم اربعون بالشام ثني اوليائه والاقبال
 عن صفات الشمس ثني الارض والعهد وهم
 بمصر وان الله اخذ ايضا من الارض وهو واحد
 وهم سبعة بغير الارض والنفوس من امم
 اربعة في زوايا الارض كانت حياضهم
 سبعة وانما كانت حياضهم ثني
 انتم مل في العهد ثني ثني ثني
 الاخير ثني ثني ثني ثني ثني
 النفوس سبالة النفوس ثني ثني
 ام وقد توافق النفوس في ثني ثني
 اربعون فقط ثني اربعون بالثاني
 ان الله ثني ثني ثني ثني ثني
 وثلاثون ثني ثني ثني ثني ثني
 ثني ثني ثني ثني ثني ثني

جميع بفضل من الفضول والزهو والاحتياز
 وتخص الحق وحظ الغير بعين الاحتياز
 من الله الذي انعم بالعقل والبيات
 والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا
 محمد المبعوث بواضح البيان وقواطع
 البرهان شر الكلام في معي الحمد واقامه
 وبسبب الابتداء واضح فلا نظيره
 ومراده بالبيات جميع العلوم ضرورها
 وكسبها محسوسها ومعقولها الا العلوم
 بها بآيات المعلومات وانكشفت للعقل
 واثار الحمد على جميعها الي ان المولى
 الكريم هو المنعم بها والمتفضل بايجادها
 بلا واسطة وليس للعقل ولا للفكر
 تأثير في شي منها ويصح ان يخلق الله
 العقل والخلق له من العلوم
 اصلا على اصح القولين كما فعل ذلك
 بالسوفسطائية ويقرّب منهم التفتية
 فجب اذا علم كل عاقل ان يحمده الله
 ان المولى الكريم ونشكره على تحمل اباء الله من العلوم
 هو منتظر اي خلق في
 لما كان اوفى جوازا في
 يجب اذا اوجبت على
 خلقا فاضحه منج في

ولا يحتقره وان كان ضروريا اذ كره من اقاله
 سلب ذلك ولو يعطيه أصلا ولا ينسب ما
 كان نظريا منه الي عقله وفكرته وليعلم
 ان ذلك كله فضل من الله تعالى وحده
 بلا واسطة وان كان سبحانه وتعالى
 اجري العادة في بعض العلوم انه انما
 يخلقها عند النظر والاستدلال فليس لذلك
 السبب العادي ان لا بطريق التعليل ولا
 بطريق التولد كما يقول به من اشرك وخل
 وهذا كله اذا قلنا ان العقل ليس نفس
 العلوم الضرورية التي هي العلم بوجوب
 الواجبات وجواز الجائزات واستحالة
 المستحيلات كما ذهب اليه امام محرمين
 فيكون الشكر على هذا النوع من العلوم
 ملخوذا من قوله الحمد لله الذي انعم
 بالعقل والشكر على ما به العلوم والادراك
 ما خوذ من قوله والبيان ويحتمل ان
 يكون اشار بالعقل الى جميع العلوم لانه
 شرط فيها وبالبينات الى المنطق الفصيح

وما اذا قلنا انه نفس العلوم الضرورية

المرجحة

المترجم عنها والمبين لما استتر منها وكل ذلك
 وفي نسخة نعم جملة من المولى الكريم تبارك وتعالى عقل
 جليله وروي عنه ان يكون اشار بالعقل الى الضروري من
 حليته اه ان يكون اشار بالعقل الى الضروري من
 العلوم وبالبيان الى المكتسب منها اذ
 الكل نعم من المولى الكريم سبحانه ومراده
 بواضع اليقينات المحجزات الدالة على
 رسالة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم
 وصدقه في كل ما اتى به عن المولى تبارك
 وتعالى ومن اجلها القران وانما كانت
 هذه البينات واضحة لعدم الالتباس
 فيها بالسحر والشعوذة وكما يوجب ارتباطا
 للعلم الضروري ببعدها وبعد عن ظهرت
 على يديه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه
 عليه وسلم من جميع الريب ومراده بتفويض
 البرهان ملجابه النبي صلى الله عليه وسلم
 في القران والسنة من البراهين القطعية
 على ما يجب لمولانا حل وعزم من الواحد
 وعظمى الصفات وتنزهه عن الشرك والنقصا
 وسمات المحذات واسرار هذا الى ان

كانت المنفصلة مانعة جمع كقولنا مثلاً دأبها
 أما أن يكون حجر أبيض وأما أن يكون أسود
 فاستثنا عن أي جزء كان ينفع نقيض الآخر
 لامتناع اجتماعهما على الصديق ولا ينفع استثنا
 نقيض شيء منهما الجواز اجتماعهما على الكذب
 فلما نفع الجمع التخييل الأوليان من نتائج
 الحقيقة وإن كانت المنفصلة مانعة
 خلو كقولنا مثلاً دأبها أما أن يكون حجر
 غير أبيض وأما أن يكون غير أسود واستثنا
 نقيض أي جزء كان ينفع عن الآخر لا مشاع
 اجتماعهما على الكذب ولا ينفع استثنا عن
 شيء منهما الجواز اجتماعهما على الصديق فلما نفع
 الخلو إذا التخييل الآخرتان من نتائج
 الحقيقة **وهذا** الخرافة قدنا
 وضعه من هذا الشرح نسال الله تعالى
 أن ينفع به وبأصله كل من سعى في تحصيلها
 النفع الذي يبلغ في الدنيا والآخرة إلى رضوان
 المولى الكريم وأن يجعله عوناً لهم على
 إدراك ما يكون معه بفضل الله تعالى العون

مع العلماء العاملين بعظيم الدرجات في دار
النعم المقيم بجاه سيد الخلق الشفيع المشفع
سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم
صلاته وللاما خوز بهامس الرب الروف الرحيم
في الدنيا والاخرة الغفور عما جئنا به من
وسوء نظرنا وقله حيانا من الذنوب العظم
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدة ما ذكره
الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون واخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

وكان تتم لنا ختمه على يد النقيب المعترف
بالذنب والتقصير الراجي عفو ربه

التقدم مصطفى محمد يوم الثلاثاء

المبارك من ايام رجب سنة ١٢٨٨

سنة سبعة وستين

الحائرين والالف

من حجرة من

ارشدنا الله

والشرف

م

مغفوا لاله ذنوب هذا السالم وذنوبه والجميع والناس

ولما عجزوا للمسلمين والمسلمين

انه صبح قريب بجيلة دعوات

ولكدره رب

العالمين

ثانياً: مضمون ومفهوم النص

مبادئ التعريفات والحجج

ينحصر المقصود في هذا التأليف في التعريفات ومبادئها، والحجج ومبادئها، ومن المعروف أن المكتسب الذي يُطلب علمه منحصر في نوعين:

(1) التصور. (2) التصديق.

وأن الطريق الموصل لمعرفة المجهول من التصورات، هي التعريفات والطريق المُوصل لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج، والتعريفات لا بد لها من أشياء تتركب منها، وهي الكليات الخمس، وهي مُرادنا بمبادئها، وكذلك الحجج لا بد لها من أشياء تتركب منها، وهي القضايا وهي مُرادنا أيضاً بمبادئها. فانحصر المقصود من هذا العلم في تحقيق هذه المطالب الأربعة، وبعد أن يتحقق المتعلم مما يحتاج إليه من هذه المطالب الأربعة حفظاً، وفهماً، فليعرض عما لا يحتاج إليه، وليشتغل بعد أن أحكم آلة العقل بالعلوم الشرعية استفادة وإفادة، علماً وعملاً بنية خالصة.

أما مبادئ التعريفات، فاعلم أولاً أن الدلالة فهم الأمر من آخر، وقيل هي كون أمر بحيث يفهم منه أمر فهم أو لم يفهم.

والدال ينقسم إلى لفظ وغيره، ودلالة كل منهما تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

(1) دلالة وضعية. (2) دلالة عقلية. (3) دلالة طبيعية.

وذلك يعني أن مبادئ التعريفات وإن كانت هي الكليات الخمس، فاعلم أن تعلم مبادئ التعريفات التي هي الكليات الخمس، وتفسيرنا أولاً الدلالة بفهم أمر من أمر هو تفسير الأقدمين لها واعترضه بعض المتأخرين بأنه

تفسير لوصف أمر بما هو وصف لغيره، فإن الدلالة وصف للأمر الدال والفهم الذي فسرت به وصف لغيره، وزعم أن الدلالة إنما هي الحيثية أي هي كون أمر بحيث يصح أن يفهم منه أمر سواء فهم منه ذلك الأمر أم لا، وجوابه أن هذا غلط ينشأ من تفصيل المركب، فإن الفهم الذي فسرت به الدلالة فهم مقيد بالمجورور عن الأمر الدال، بمعنى أن الدلالة هي كون أمر يفهم منه أمر ولا شك أن الذي فهم منه أمر هو الأمر الدال لا غيره، والذي اتصف به غيره إنما هو الفهم لأمر أي كونه فاهماً له لا الفهم منه.

أمّا الاعتراض بأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضي تقدم الدلالة على الفهم، فكيف تفسر به؟ فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الإفهام إنما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة.

والدلالة الوضعية أن تكون الدلالة سببها الوضع وهو تعيين أمر للدلالة بنفسه أي من غير قرينة إذا كانت حقيقية، أو بقرينة إذا كانت مجازاً. فالدلالة فيها اختيارية تتغير بتغير الوضع والدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختيارييتين إلا أن الطبيعية يمكن تغييرها والعقلية لا يمكن فيها التغيير، مثال دلالة غير اللفظ وضعاً، ودلالة الإشارة المخصوصة مثلاً على معني نعم أو لا، ومثال دلالاته عقلاً دلالة التغيير مثلاً على الحدوث، ومثال دلالاته طبعاً دلالة الحمرة مثلاً على الخجل، ومثال دلالة اللفظ وضعاً دلالة الرجل مثلاً على الذكر والمرأة على الأنثى، ومثال دلالاته عقلاً مثلاً على جرم يقوم به لاستحالة قيام اللفظ بنفسه، ومثال دلالاته طبعاً دلالة الصراخ الضروري مثلاً على مصيبة.

والدلالة العقلية للفظ ليست خاصة بلفظ دون آخر، بل هي مشتركة بين جميع الألفاظ، بل وبين جميع الأصوات، وإن لم تكن ألفاظاً بخلاف الدلالة

الطبيعية والوضعية للألفاظ، فإنهما مُختَصَّان ببعض الألفاظ دون بعض. وأما أقسام دلالة غير اللفظ، فهي كلها خاصة ببعض الأمور دون بعض، ومراده بالصراخ الذي مثل به لدلالة اللفظ الطبيعية الصراخ الذي يتركب من الحروف حتى يكون لفظاً وذلك موجود بكثرة عند غلبة الوجد والوقوع في المصائب.

أما الصراخ العاري من التقطع بالحروف فليس بلفظ، فهناك ستة أقسام المُعْتَبَر منها في علم المنطق قسم واحد وهو: دلالة اللفظ الوضعية.. لما قسم الدال إلى لفظ، وغير لفظ، وكان في كل منهما ثلاثة أقسام لزم ضرورة أن يكون مجموع الأقسام ستة، خمسة منها لا تعتبر في فن المنطق وهي أقسام دلالة غير اللفظ الثلاثة، وقسمان من أقسام دلالة اللفظ وهما: الطبيعية والعقلية، وقسم واحد معتبر وهو دلالة اللفظ الوضعية، وإنما اعتبروا هذا القسم لانضباطه وعموم فائدته في العقليات، والنقلات، والطبيعات والتعلم، والتعليم وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

(1) دلالة مطابقة: وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وُضِعَ له كدلالة لفظ الأربعة مثلاً على ضعف الاثنين.

(2) دلالة تضمّن: وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه إن كان مركباً كدلالة الأربعة على اثنين نصفها وواحد ربعها.

(3) دلالة التزام: وهي دلالة اللفظ على خارج عن مسماه، ولازم له لزوماً ذهنياً بيناً أما الدالتان الأخريتان، فليس الوضع سبباً تاماً لهما بل هو جزء سبب؛ لأن الوضع يوجب عند حضور اللفظ في الذهن فهم معناه المُطابق وكان مركباً حَضَرَ في الذهن جزء ذلك المركب من حيث إن

خصم المركب موقوف على فهم جزئه.

وإذا نظرت إلى الحقيقة وجدت السبب التام في فهم الجزء هو فهم الكل سواء وُضِعَ لكل لفظ أو لم يُوضع، وسواء ذُكِرَ اللفظ الموضوع، أو لم يذكر إلا أنه لما كان حضور اللفظ بالبال (الذهن) سبباً في فهم معناه وفهم معناه سبباً في جزئه، كان حضور اللفظ بالبال بالنسبة إلى فهم الجزء سبب المسبب.

وفي دلالة الالتزام، فإن حضور اللفظ بالبال لا أثر له مباشرة في فهم اللازم بواسطة فهم الملزوم الذي وضع له اللفظ لاحتياج هاتين الدالتين إلى مقدمة زائدة على المقدمة الوضعية. واختلف فيهما هل هما وضعيتان نظراً للمقدمة الأولى الوضعية، أو عقليتان نظراً للمقدمة الثانية؟ والجواب أن العقلية أو التضمنية وضعية لدخول الجزء فيهما.

والالتزامية عقلية لخروج اللازم عما وُضِعَ له اللفظ، وقولي في دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له يؤخذ منه أن السبب في فهم المعنى في دلالة المطابقة، هو الوضع لتعليق الدلالة فيها على هذا الوصف المناسب، وذلك يشعر بعليته فيخرج على هذا بمقتضى طرد التعريف فهم جزء المسمى الذي وضع له اللفظ، وقد وضع أيضاً الكلمة على سبيل الاشتراك اللفظي، لكن إنما فهم بسبب كونه جزءاً من المسمى لا بسبب كونه مسمى أيضاً لذلك اللفظ، فإن هذا الفهم تضمن لا مطابقة؛ لأن علته الجزئية لا الوضع.

أمّا إذا فهم ذلك الجزء بسبب كون اللفظ أيضاً موضوعاً له، فإن الفهم حينئذ يكون مطابقة لأن علة الفهم حينئذ الوضع لا الجزئية، والعلة في فهمهما الجزئية واللزوم لتعليق الدلالة في تعريفهما على ذلك فلا يفسد طرد

التعريف بفهم الجزء واللازم بسبب الوضع لهما.

أما في دلالة التضمن فيكون المسمى مركباً، وفي دلالة الالتزام يكون اللزوم ذهنياً بيّناً، لتعرف بذلك ان بين كل واحدة من دلالتى التضمن والالتزام وجدت دلالة المطابقة لاستتادهما إليها على ما تقدم، ولا يلزم من وجود دلالة المطابقة وجودهما لإمكان أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا لازم له.

والالزام عموم وخصوص من وجه، يجتمعان إذا كان المسمى مركباً وله لازم ذهني بيّن، وتتفرد دلالة التضمن إذا كان المسمى مركباً، ولا لازم بيّناً له، وتتفرد دلالة الالتزام إذا كان المسمى بسيطاً وله لازم بيّن.

والمراد باللزوم البيّن، أن يكون المسمى كلما فهم من اللفظ فهماً ذهنياً لازماً، وسواء لازم في الخارج كالزوجية المفهومة ذهنياً من الأربعة وهو اللازم المطلق، أو لم يلزم، كالبصر المفهوم ذهنياً من العمى، فإن لازم في الخارج عن الذهن فقط، كالسواد للغراب لم يطلق في على فهمه من اللفظ الموضوع دلالة التزام.

واللزوم في اصطلاح أهل المنطق ينقسم إلى:

1- البيّن: وهو ما يلزم فيه التصور للزوم واللازم معاً، العلم بالزوم.

2- غير البيّن: وهو ما لا يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معاً، العلم بالزوم.

كما أن البيّن أيضاً قسمان:

1- ذهني: وهو الذي يلزم فيه من تصور الملزوم العالم بلازمه.

2- غير ذهني: وهو البين الذي لا يلزم فيه من مجرد تصور الملزوم العلم باللزوم، بل حتى ينضم إلى ذلك تصور اللازم، فيكفيان حينئذ في العلم باللزوم.

والذهني أيضاً ينقسم إلى:

- 1- لزوم في الذهن والخارج معاً كلزوم الزوجية للأربعة، ويسمى اللازم في هذا اللزوم المطلق لعدم تقييد لزومه بذهن أو خارج.
- 2- لزوم في الذهن فقط دون الخارج، كلزوم بعض الأضداد لأضدادها في الذهن مع منافاتها إياها في الخارج، وكلزوم البصر للعمي والحركة للسكون.

وفي كون اللزوم الذهني شرطاً في دلالة الالتزام أو سبباً قولان للأكثر، وابن الحباب:

الأكثر: إنه شرط فيلزم من عدمه عدم دلالة الالتزام، ولا يلزم من وجوده وجودها ولا عدمها.

ابن الحباب: إنه سبب، فللزم من وجوده وجود دلالة الالتزام ومن عدمه عدمها.

وبنى الشيخ ابن عرفة القولين على الخلاف السابق في تفسير الدلالة، فمن جعلها فهم المعنى من اللفظ، كما هو رأي الأثير والأقدمين لزم أن يكون اللزوم الذهني عنده شرطاً في دلالة الالتزام، لأن دلالة الالتزام على هذا الرأي، تكون معناها فهم اللازم الذهني من اللفظ الموضوع لملزومه. ومن البين أن اللزوم الذهني الذي ثبت لهذا اللازم يلزم من عدمه عدم فهم ذلك اللازم من اللفظ، ولا يلزم من وجوده وجود فهمه ولا عدمه، إذ اللزوم الذهني ثابت لذلك اللازم قبل سماع اللفظ الموضوع لملزومه، ولا فهم حينئذ

لذلك اللازم من اللفظ لتوقف فهمه على سماع اللفظ الموضوع لملزومه مع المعرفة بالوضع، فقد انطبق حد الشرط على اللزوم الذهني إذا فسرنا الدلالة بالفهم من اللفظ.

وقول ابن الحباب مبني على الدلالة الحثيثة، أي تهيئة اللفظ الموضوع لمعنى، لأن يدل عند سماع ذكره. ووجه ذلك أن اللزوم الذهني بين أي يلزم منه أن يكون اللفظ بحيث إذا ذكر فهم منه لازم مُسمّاة، كما أنه يلزم من عدم اللزوم الذهني عدم الدلالة التي فسرت بالحيثية، إذ لا يتصف اللفظ حينئذ بأن يكون بحيث إذا ذكر، فهم منه ذلك المعنى. واللفظ ينقسم إلى:

1- مركب: وهو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة.

2- مفرد: وهو ما ليس كذلك.

هذا التقسيم للفظ باعتبار دلالاته التركيبية والإفرادية، فذكر أنه ينقسم إلى: مركب ومفرد، وعُرف المركب بأنه اللفظ الذي يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة، والمفرد بأنه ما ليس كذلك، وهو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة وهو معنى قولنا ما ليس كذلك.

وإذا عرفت حد المركب، وما أخرج كل جزء من أجزائه، عرفت منه حد المفرد وما دخل فيه من الأقسام ومجموع ما دخل فيه أربعة أقسام:

* اللفظ الذي لا جزء له أصلاً كباء الجر ولامه.

* ما له جزء ودلالته له أصلاً كزيد.

* ما له جزء له دلالة غير معنى ذلك اللفظ كأبكم.

* ما له جزء له دلالة في ذلك المعنى بغير قصد كحيوان ناطق.

وما ظهر لنا من الزيادة في حد المركب يدخل في المفرد قسم خامس،

وهو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة، لكن ليست خالصة بل مضافة إلى العلمية، كحجة الإسلام علماً، على أبي حامد الغزالي رضي الله تعالى عنه.

فالأقسام كلها على الزيادة التي قلناها في حدّ المركب ستة، واحد منها مركب، وخمسة مفردة وبدون تلك الزيادة خمسة، واحد مركب وأربعة مفردة، على حد طرد المفرد المهمل بناء على أنه يُسمى لفظاً، فإنه يصدق عليه أنه لفظ يدلّ جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة مع أنه لا يُسمى مفرداً، أو قد يجاب عنه بأن الألف واللام في اللفظ المُقسم إلى مركب ومفرد.

وهناك من أهل المنطق من يسمى اللفظ الذي يدلّ جزء معناه بالمركب. "كعَلَبِك" ويسمى اللفظ الذي يدلّ جزؤه على جزء معناه مثل "زيد قائم" بالمؤلف والقول، فتكون الأقسام عنده ثلاثة:

1- مفرد. 2- مركب. 3- مؤلف.

والذي عند أكثر المتأخرين، أن القسمة ثنائية، وأن المركب والمؤلف والقول ألفاظ مترادفة. واللفظ مشترك، وإن تعدّد مُسمّاه "كعين"، ومنفرد إن اتحد "كإنسان" و "رجُل"، ومن ثمّ، فإن مسمى اللفظ ما وضع له اللفظ وضعياً حقيقياً لا يحتاج إلى قرينة، ومعنى اللفظ ما يعنيه المتكلم باللفظ وكان مسمى له، وهو المعنى الحقيقي.

أو غير مسمى له، وبينه وبين مسماه علاقة، وهو المعنى المجازي، ولا علاقة بينه وبين مسماه، وهو "الغلط"، فالذي تعدد في الأسد المعنى لا المسمى، إذ مسماه واحد وهو الحيوان المفترس، والرجل الشجاع، ليس مُسمّى له، وإنما هو معنى يَصِحُّ أن يستعمل فيه لفظاً للأسد لعلاقة بيّنة

وبين مُسمَّاه.

والمفرد أيضاً، إمَّا كُلِّي، إن لم يمنع تصوُّره من صدقه على كثيرين "كإنسان" و "حيوان" وهو متواطئ إن استوى في أفرادهِ كالمثاليين، أو يكون مشكك إن اختلفَ فيهما "كالبياض" و "النور"، أو يكون جزئي إن منع "كزيد" و "عمرو".

فالمفرد ينقسم باعتبار تشخيص مسماه، وعدم تشخيصه إلى قسمين:

(1) الكلي: وهو اللفظ المفرد الذي لا يمنع تصور مسماه من صدقه على أفراد كثيرة. والكلي ينقسم إلى:

- * أن لا يوجد من أفرادهِ شيء.
- * أن يوجد فيها واحد فقط.
- * أن يوجد منها كثير.

وكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة فيه قسمان؛ لأن الكلي الذي لم يوجد من أفرادهِ شيء ينقسم إلى ما يمكن وجوده "كبحر من زئبق"، وإلى ما لا يمكن "كالجمع بين الضدين"، والذي وجد من أفرادهِ فرد واحد فقط، ينقسم إلى ما يمكن فيه التعدد، وإلى ما لا يمكن فيه التعدد "كالإله" و "الخالق"، فهي ألفاظ كلية لا يمنع مجرد تعقل مدلولاتها من التعدد، إلا أنه قام البرهان القطعي عقلاً ونقلاً على استحالة وجود مدلولاتها لغير الله عز وجل المنفرد بمعانيها وحده.

والكلي الذي وُجد من أفرادهِ كثيرة ينقسم إلى:

- 1- ما تناهت أفرادهِ "كإنسان" و "حيوان".
- 2- ما لم تنتهى أفرادهِ "كالزمان" و "الحركة".

(2) الجزئي: وينقسم إلى قسمين:

* ما وضع لمُشخص في الخارج عن الذهن "كزيد" ويسمى علم شخص.

* وما وضع لحقيقة باعتبار تشخيصها في الذهن "كأسامة" ويسمى علم جنس.

وقد مررنا. في تقسيمنا الجزئي إلى هذين على اختصاص الجزئي بالعلم، وأن الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة وهي ليست جزئية؛ لأنها في أصل وضعها كلية، وإنما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة أمور صاحبته، ويسمى هذا بالجزئي الحقيقي.

والجزئي الحقيقي، إما علم شخصي إن تشخص مسماه خارجاً "كزيد"، وإما علم جنس إن تشخص ذهناً "كأسامة"، ويُطلق الجزئي أيضاً على كل ما اندرج تحت كلي، ويسمى هذا جزئياً إضافياً وهو أعم مطلقاً من الجزئي الحقيقي.

والجزئي يُطلق أيضاً على كل مفهوم مُندرج تحت كلي، سواء أكان في نفسه جزئياً حقيقياً، أو كلياً فيصدق على الإنسان بهذا الاعتبار الثاني أنه جزئي؛ لأنه يندرج تحت كلي، بل تحت كليات كثيرة فيندرج تحت الحيوان، وتحت الجسم، وتحت الجوهر، وتحت الوجود، وتحت المعلوم وتحت الممكن وغير ذلك، فهو جزئي بهذا الاعتبار الثاني، وليس جزئياً حقيقياً؛ لأنه لا يمنع تصور معناه من صدقه على كثيرين، والجزئي بالاعتبار الثاني يُسمّى الجزئي الإضافي، وهو أعم مطلقاً من الجزئي الحقيقي، أي الجزئي الحقيقي فرد من أفرادهِ، لأنه يصدق عليه وعلى الكلي الذي اندرج تحت كلي، فيلزم على هذا أن كل جزئي حقيقي، فهو جزئي إضافي، لأنه لا بد

أن يندرج تحت كلي، لأنه لا يخل إما أن يكون موجوداً أو معدوماً، فإن كان موجوداً، اندرج تحت الكلي الذي هو الموجود، فإن كان معدوماً، اندرج تحت الكلي الذي هو المعدوم، وليس كل جزئي إضافي جزئياً حقيقياً. كما أن كل معقولين لا بد أن يكون بينهما إحدى نسب أربع وهي:

* التباين. * المساواة. * العموم. * الخصوص المطلق.

والعموم والخصوص، إما أن يفترقا البتة أو لا يجتمعا البتة، أو يجتمعا تارة ويفترقا أخرى، فإن لم يفترقا البتة فهما المتساويان "كالإنسان" و "الناطق" وإن لم يجتمعا البتة، فهما المتباينان "كالإنسان" و "الحجر".

والمتساويان نقيضاهما متساويان أبداً، والمتباينان نقيضاهما لا يكونان متساويين ولا بينهما عموم وخصوص مطلق، وإنما يكون بينهما ابداً التباين "كالإنسان" و "الناطق"، أو العموم والخصوص من وجه "كالإنسان" و "لا حيوان"، وكذلك اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه لا يكون نقيضاهما إلا متباينين "كالحيوان" و "لا إنسان" أو بينهما عموم وخصوص من وجه "كالإنسان" و "لا سود". وأما المفهومان اللذان بينهما عموم مطلق، فيلزم أن يكون بين نقيضهما عموم مطلق كذلك، لكن على التعاكس نقيض الأعم أخص مطلقاً، ونقيض الأخص أعم مطلقاً.

والكلي ينقسم إلى خمسة أقسام: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام. هذه الكليات الخمس التي هي مبادئ التعريفات ووجه انقسام الكلي إليها أن:

- [1] إما أن يكون خارجاً عن ماهية أفرادها أولاً.
- [2] أو أن يكون تمام ماهيتها، بحيث لا يكون في حقيقة كل واحد منها جزء زائد على حقيقة ذلك الكلي.

[3] أن يكون ذلك الكلي جزءاً من حقيقة أفراد، بحيث تكون ماهية كل فرد منها مركبة من ذلك الكلي ومن شيء آخر، ثم هو إما مساوٍ لها وإما أعم.

فهذه ثلاثة أقسام يسمى الأول النوع الحقيقي، والثاني الفصل، والثالث الجنس، وأما القسم الأول وهو الكل الخارج عن ماهية إفراده، فإما أن يختص بما تحت حقيقة واحدة أولاً فإن اختص ، فهو الخاصة وإلا فهو العرض العام.

والجنس هو ما صدق في الجواب على كثيرين مختلفين بالحقيقة "كحيوان"، وينبغي أن تُقدّم قبل التعرض لشرح الكلام مقدمة.

وعند السؤال عن تمام حقيقة الأمر، فإن السائل يسأل عن تمام حقيقته، وتارة يسأل عن تميزه عن شيء التبس به، واللفظ الموضوع للسؤال عن تمام الحقيقة لفظة "ما" والموضوع للسؤال عن التمييز لفظة "أي".

وقد يسأل عن حقيقة شخص، وقد يسأل عن حقيقة كلي، وقد يسأل عن واحد أو عن متعدد، فهذه أربعة أقسام عليها تكلم أصحاب هذا العلم، ومنها يفهم حكم من الأقسام الممكنة، مثال السؤال عن حقيقة شخص واحد [ما هو زيد؟]، وعن حقيقة شخصين [ما هو زيد وعمرو؟] وعن حقيقة كلي واحد [ما هو إنساني؟] وعن حقيقة كلي متعدد [ما هو الإنسان والفرس؟].

والجواب عن هذه الأسئلة يكون ببيان الحقيقة المسئول عنها، إما إجمالاً أو تفصيلاً. فالإجمال إذا كان السؤال عن شخص أو أشخاص أو عن كليين أو عن شخص، وكلي. حينئذ قد يكون الجواب أعم من المسئول عنه. أما الجواب بالتفصيل، فإنما يكون إذا وقع السؤال عن كلي واحد، "مثال": إذا قلنا ما الإنسان؟ فيجاب بتفصيل أجزائه مطابقة أو تضمناً، فيقال:

هو الحيوان الناطق. وهذا الجواب هو الحد التام.
ومن المعروف أن الأسئلة بما هو؟ وإن كثرت فجوابها منحصر في
ثلاثة أقسام:

(1) جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد، ولا يكون حالة
التعدد، وهو الجواب بالحد.

(2) جواب لا يكون إلا عند السؤال عن متعدد عن كليين مختلفين في
الحقيقة، أو شخصين أو شخص وكلي، ولا يكون عن مفرد، وهو الجواب
بالجنس.

(3) جواب لا يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متحدة
بالحقيقة، أو صنف أو أصناف، أو مع الشخص أو الأشخاص المتفق
جميعها في حقيقة واحدة، وهو الجواب بالنوع الحقيقي.

ويقول أهل المنطق إن المقول في جواب ما هو معناه: المحمول في
جواب ما هو فالمقول والمحمول لفظان مترادفان في اصطلاح أهل هذا
العلم.

أما المقول في طريق ما هو، فيريدون به كل واحد من أجزاء المحدود
المصرح بأسمائها في حده، مثال الحيوان والناطق من قولنا في حد
الإنسان: هو الحيوان الناطق، فالحيوان جزء من المحدود الذي هو الإنسان.
وأما الدّاخل في جواب ما هو؟ فيريدون به أجزاء المحدود
التي لم يدل عليها في الحد بالمطابقة، بل دخلت فيه بدلالة التضمن
كالجسم، والنامي، والمتحرك بالإرادة، فهي من أجزاء الإنسان
وهذه الأجزاء داخلة في التضمن.

والنوع ما صدق في جواب "ما هو؟" على كثيرين متفقين بالحقيقة

كالإنسان، فقوله ما صدق أي حمل وأخبر به، وهو الجنس في الحد. وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام، وقوله على كثيرين مختلفين بالحقيقة، والمراد بكونه مقولاً أي صادقاً على كثيرين إنه صادق، ونقول عليها، جُمعت في السؤال، أو فرد بعضها، وقريبة ذلك كونها موصوفة بالاتفاق في الحقيقة ويُسأل بها عن تمام حقيقة المسئول عنه، وهي واحدة هنا في جميع الأفراد، فالذي يجاب به إذن عن المتعدد، ومن هذه الأفراد هو بعينه الذي يجاب به عن الواحد منها.

إذن، فيصح أن يُجاب بالنوع في السؤال بما هو عن الشخص الواحد، وعن الشخصية وعن الأشخاص، وعن الصنف الواحد منها، وعن الصنفين، وعن الأصناف وحدها، والسؤال بما هو أفرد عن الصنف عن سائر الأصناف، إن كان السؤال عن صنف واحد، وإن كان السؤال عن متعدد من الأصناف، فيجاب بالنوع موصوفاً بتمام الوصف المشترك بين ذلك المتعدد. إذن فمعنى الصُّدق على كثيرين في حدِّ الجنس في الجواب "ما هو" يجب أن يكون عند الجمع بينها في السؤال "بما هو"، ولا يجوز أن يجاب به عند أفراد بعضها بالسؤال، وقرينة ذلك كونه مقولاً على مختلف بالحقيقة، وذلك يدل على أنه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة.

وأما النوع الإضافي، فهو الكلي المقول على كثيرين في جواب "ما هو" المندرج تحت جنس وبينه وبين النوع الحقيقي عموم، وخصوص من وجه يجتمعان في النوع السافل.

وينفرد النوع الحقيقي في النوع البسيط، وينفرد الإضافي في الجنس السافل والمتوسط، فالنوع الحقيقي هو المعروف بما سبق، أما النوع الإضافي فحده ما ذكرنا، فقولنا الكلي احتراز من الشخص، فليس بنوع،

وقولنا المقول على كثيرين احتراز من الحد، فلا يقال فيه في الاصطلاح نوع، وقولنا في جواب ما هو احتراز عن الفصل والخاصة والعرض العام، والصنف، وقولنا المندرج تحت جنس يخرج الجنس العالي، وهو الذي لا جنس فوقه، وتحت الأجناس كالجوهر، ويخرج الجنس المنفرد وهو ما ليس فوقه ولا تحته جنس، كالعقل عند بعضهم. ويخرج أيضاً النوع البسيط، وهو الذي لا جنس فوقه، وهو مقول على أفراد متفقة بالماهية كالنقطة.

والمعروف أن بين النوع الإضافي، والنوع الحقيقي عموماً وخصوصاً من وجه، فيجتمعان في النوع السافل المسمى بنوع الأنواع، وهو الذي لا نوع تحته وفوقه الأنواع الإضافية كالإنسان، فإنه نوع حقيقي لا يقال إلا على أفراد متفقة بالماهية، وليس تحته نوع، وإنما تحته الأشخاص، "كزيد"، "عمرو"، والأصناف "كزنجي"، ويقال فيه أيضاً نوع إضافي لاندراجه تحت جنس الحيوان وغيره.

وينفرد النوع الحقيقي في النوع البسيط كالنقطة، فإنه ليس بإضافي لعدم إندراجه تحت جنس كما تقدم، وينفرد النوع الإضافي في الجنس السافل، وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس كالحيوان، فإنه نوع إضافي لاندراجه تحت جنس الجسم والجوهر وليس بنوع حقيقي؛ لأنه ليس مقولاً على أفراد متفقة بالماهية في جواب "ما هو".

وينفرد أيضاً النوع الإضافي في الجنس المتوسط، وهو ما فوقه جنس وتحت جنس، كالجسم، فإنه نوع إضافي لاندراجه تحت الجوهر وليس نوعاً حقيقياً، لأنه جنس لما تحته.

أما مراتب الجنس فهي أربعة:

(1) الجنس العالي: ويسمى أيضاً جنس الأجناس، وهو ما لا جنس

فوقه، وتحتّه الأجناس كالجوهر.

(2) **الجنس المتوسط:** وهو ما فوقه جنس وتحتّه جنس، كالجسم فإن فوقه جنس الجوهر وتحتّه جنس الحيوان.

(3) **الجنس السافل:** وهو ما لا جنس تحتّه وفوقه الأجناس، كالحيوان، فإنه ليس تحتّه جنس، وإنما تحتّه الأنواع الحقيقية المقولة على أفراد متفقة بالماهية، كالإنسان والفرس ونحوها، وفوقه الأجناس كالجسم والجوهر.

(4) **الجنس المفرد:** هو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحتّه، ومثاله متعذر إذ الأجناس التي ظفرت بمعرفتها الفلاسفة عشرة، وكلها تحتها جنس وغيرها لم يقدّم دليل على وجوده ولا عدمه، وقد مثل لهذا الجنس المفرد بالعقل بناءً على جنسيته واختلاف أفراده بالفصول لا بالخواص. أما مراتب النوع الإضافي فأربعة أيضاً كما في الجنس وهي:

(1) **النوع العالي:** وهو الذي لا نوع فوقه، وتحتّه الأنواع، كالجسم مثلاً، فإنه ليس فوقه إلا الجنس العالي، وهو الجوهر وليس نوعاً لشيء، إذ لا جنس فوقه وتحت الجسم الأنواع كالجسم النامي والحيوان والإنسان والفرس ونحوها.

(2) **النوع السافل:** هو الذي لا نوع تحتّه، وفوقه الأنواع كالإنسان والفرس ونحوهما، فإنها لا نوع تحتها بل الأشخاص، والأصناف المتفقة في الماهية، وفوقها الأنواع الإضافية كالحيوان والجسم النامي، والجسم بالإطلاق.

(3) **النوع المتوسط:** وهو الذي فوقه نوع، وتحتّه نوع، كالحيوان،

والجسم النامي، فإن كل واحد منهما فوقه أنواع وتحت أنواع، فتحت الحيوان نوع الإنسان والفرس وغيرهما، وفوقه الجسم النامي، فإنه نوع من مطلق الجسم، ومطلق الجسم نوع من الجوهر، وكذلك الجسم النامي نوع متوسط؛ لأنه تحت الحيوان وأنواعه، وفوق الجسم المطلق الذي هو نوع من الجوهر.

(4) النوع المفرد: هو الذي لا نوع فوقه ولا نوع تحته، ومثاله أيضاً متعذر، وقد مثل له أيضاً بالعقل على مذهب من يري اختلاف أفرادها بالخواص لا بالفصول.

والملاحظ أن كل ما يتقوم به الأعلى جنساً كان أو نوعاً، يتقوم به ما تحته من غير عكس؛ لأن الأعلى جزء مما تحته بلا عكس، وكل ما ينقسم إليه الأسفل ينقسم إليه الأعلى من غير عكس لأن الأسفل وأقسامه أفراد لما فوقه بلا عكس.

والفصل جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي "ما هو" كالناطق باعتبار ماهية الإنسان، وهو الكلي المقول على الماهية في جواب أي "ما هو" قولاً ذاتياً، فهذا القسم الثالث من الكليات الخمس، هو الفصل، وحقيقته ما ذكرنا من الأصل، فقولنا جزء الماهية يخرج النوع والخاصة، والعرض العام، وقولنا الصادق عليها، يخرج الجزء المادي كالجدار مثلاً للبيت فإنه جزء منه، ولا يصدق عليه، فلا يسمى فصلاً، وقولنا في جواب أي "ما هو" يخرج الجنس، فإنه جزء من الماهية صادق عليها، لكن لا يحمل عليها في جواب أي "ما هو"، بل في جواب ما هو عند الشركة بينها وبين ماهية أخرى في السؤال.

واعلم أن كل من الجنس والفصل، قد يكون قريباً لما هو جنس وفصل

له، وقد يكون بعيداً. أما الجنس فقد علمت أنه الجزء الذي هو تمام المشترك بين الماهية وماهية أخرى، فإن كان تمام المشترك بين الماهية وبين كل ماهية يشاركها فهو جنس قريب لتلك الماهية.

وإن كان تمام المشترك بين الماهية وبين بعض ما يشاركها فيه دون بعض آخر، فهو جنس بعيد، إما بمرتبة واحدة إن لم يكن تحته تمام مشترك أخص منه إلا واحداً، وإما بأكثر من مرتبة واحدة، إن تعدد ما تحته من تمام المشترك الأخص، وبقدر تعدده تزداد مراتب ذلك الجنس في البعد، مثال الجنس القريب الحيوان بالنسبة إلى الإنسان ونحوه، فإن تمام المشترك بين الإنسان والفرس، ثم لا تجد شيئاً يشارك الإنسان في الحيوانية إلا وجدت الحيوان هو تمام المشترك بينه وبين الإنسان.

والجسم بالنسبة إلى الحجر مثلاً، فإنه تمام المشترك بينه وبين الماء، ثم لا تجد شيئاً يشارك الحجر في الجسمية إلا وجدت الجسم الذي هو تمام المشترك بينه وبين الحجر، فهو جنس لهما قريب.

ومثال الجنس البعيد بالنسبة للإنسان، فإنه تمام المشترك بينه وبين الحجر، فهو جنس لهما، ثم الجسم المشترك بين الإنسان والفرس، وليس هو تمام المشترك بينهما؛ لأنهما يشتركان في أجزاء أخرى.

أما الفصل، فإن كان مساوياً للماهية، وكان هو تمام الجزء المميز لها، فهو فصل قريب لها، وإن كان مساوياً لها، لم يكن تمام المميز، فهو الجزء من تمام المميز ومساوٍ له، لأنهما معاً يساويان الماهية، فهو أيضاً فصل التمايز المميز، فإن كان تمام لمميزه، فهو فصله القريب، وإلا فهو جزء من تمام المميز له، ولا بد أن ينتهي إلى أن يكون جزءاً مساوياً لبعض الفصول، وتتمام المميز له لئلا يتسلل ويلزم تركيب الماهية مما لا يتناهي،

فهذا الفصل قريب لذلك الفصل الذي هو تمام مميزه.

والخاصة هي الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها كالمضحك للإنسان، وإن شئت قلت هو الكلي المقول على الماهية في جواب أي "ما هو" قولاً عرضياً. وقوله في الحد الأول، الكلي جنس في الحد يُخرج عنه الأشخاص، وقوله الخارج عن الماهية يخرج الجنس والنوع والفصل، وقوله الخاص بها يخرج العرض العام، وقوله في الحد الثاني الكلي المقول على الماهية جنس، وقوله في جواب أي "ما هو" يُخرج الجنس والنوع والعرض العام، وقوله قولاً عرضياً يخرج الفصل.

والعرض العام الكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها، كالمتحرك للإنسان، وكل من الخاصة والعرض العام، إما شامل، أو غير شامل، وكل منهما مُلزم أو مفارق؛ والمفارق إما بطيء المفارقة، أو سريع المفارقة، وكل منهما إما بسهولة أو بصعوبة، واللازم إما للوجود أو للماهية إما بوسط إن اقتصر العلم باللزوم إلى ثالث، أو بغير وسط إن لم يفتقر، وقوله الكلي جنس، وقوله الخارج عن الماهية فصل يخرج الجنس والنوع والفصل، وقوله الصادق عليها وعلى غيرها يخرج الخاصة.

والخاصة والعرض العام ينقسم كل واحد منهما إلى أربع أقسام:

(1) أن يكون كل واحد منهما شاملاً لجميع الأفراد التي هي خاصة أو عرض عام لها، أي يحمل على كل واحد منها، ويكون ممكن المفارقة لها، كالتنفس بالنسبة للحيوان والإنسان.

(2) أن يكون كل واحد منها شاملاً لازماً لماهية أفراده، كالمضحك والتنفس للإنسان.

(3) أن يكون كل واحد منها شاملاً لازماً لوجود أفراده لا لماهيتها.

(4) أن يكون كل واحد منها غير شامل لأفراد الماهية كالكاتب بالفعل، والأسود بالفعل للإنسان.

ثم اللازم ينقسم إلى:

* لازم بوسط: وهو ما افتقر العلم بلزومه إلى العلم بثالث غير اللازم والملزوم.

* لازم بغير وسط: وهو ما ليس كذلك، وهو اللازم البين المنقسم إلى ذهني وغير ذهني وقد مضى شرحهما في دلالة الالتزام.

وغير اللازم من العرضين أو "الخاصة"، والعرض العام ينقسم إلى:

* دائم لا يزول. * زائل مفارق.

فالدائم كألوان بعض الحيوانات التي لا تفارقها منذ وُجِدَتْ إلى أن فُقدت إذ تلك الألوان غير لازمة، إذ اللازم نعني به هنا هو ما يستحيل في العقل أن يفارق كالزوجية للأربعة.

والمفارق أيضاً له أربعة أقسام:

* بطيء المفارقة. * سريع المفارقة. * عسير المفارقة. * سهل المفارقة.

ويتركب من قسمين:

* قسم في قوة المفرد: وهو المفرد المقيد بصفة أو صفات، يقوم مقام ذلك كله مفرد واحد، كقولنا: الجسم النامي المتحرك بالإرادة، الناطق، فهذا المركب كله يقوم مقامه لفظ مفرد.

* وقسم مركب محض لا يؤول بالمفرد: وهذا نحو قولنا، زيد قائم. ولما كان المفرد قبل المركب كان الابتداء في المركب بما هو أقرب إلى المفرد

أولى من الابتداء بالمركب المحض، فلذلك يُقدمون من المركبات التعريفات على القضايا، ومن التعريفات على القضايا، ومن التعريفات ما هو مفرد محض كالحد والرسم الناقصين، إذا كان الحد بالفصل وحده، والرسم بالخاصة وحدها، أعني الفصل والخاصة المفردين لا المركبين، على أن من هناك من يمنع كون المعروف مفرداً، فلا يصلح التعريف عنده بالفصل والخاصة المفردين، لكن جمهور أهل المنطق يقول إن ذلك مُعرّف، وقدموا التعريفات على الحجج؛ لأن المُفاد بالتعريفات هي التصورات، والمُفاد بالحجج هي التصديقات، والتصورات سابقة على التصديقات.

فالابتداء بمفيدها أولى من الابتداء بمفيد التصديقات، فقولنا المعروف للحقيقة ما معرفته سبباً لمعرفتها، إنما يتبين معناه بتقديم مقدمه، وهو أن تعلم أن لفظ المعرفة يطلق على أمرين:

(1) إيضاح أمر للعقل بعد أن كان مجهولاً له، كمن يري الحبر فيجهد مم يتركب، فإذا تبين له حتى علمه حسن أن يُقال عرف الحبر، فهذه معرفة بمعنى حصول شيء كان قبل تلك المعرفة مجهولاً عند العقل لا يعلم حقيقته.

(2) خطور أمر للعقل يعرف حقيقته إلا أنه قد ذهل عنه، كمن عرف حقيقة الحبر، ثم غفل عنه حتى لم يبق على ذكره منه شيء، فإنه إذا سمع قائلاً يقول: الحبر، تحصلت له معرفته، لكن هذه المعرفة ليست معرفة لشيء كان مجهولاً عنده، وإنما هي خطور بالبال لشيء كان العقل ذاهلاً عنه، لا جاهلاً به، فكل واحد من هذين المعنيين يُسمى معرفة. فإذا عرفت هذا، فقولنا المُعرف قد تكرر فيه لفظ المعرفة ثلاث مرات:

* احداها: قول المُعرف، فإنه مشتق من لفظ المعرفة.

* الثاني: قوله ما معرفته.

* الثالث: قوله سبباً لمعرفة.

فقوله أولاً المُعرف: يعني به المحصل لما كان مجهولاً عند العقل وليس يعني به المخطر بالبال لما كان معلوماً، إلا أن العقل قد غفل عنه، فإن مثل هذا لا يجد للغافل عنه فهم إذا أُحتِيج إلى إخطاره بباله ذُكر له اسمه، كما هي مخاطبات الناس في محاوراتهم ومبايعاتهم وغيرها فإن كل واحد منهم يخطر ببال صاحبه يذكر الاسم ما كان معروفاً عنده، ولم يكن حاضراً بفكره. وقوله ما معرفته، يعني ما خطوره بالبال، فإن المعرفة إذا ذكر للسامع ليس المقصود تعريف أجزائه للسامع بالمعنى الأول، وإلا كان تعريفاً للمجهول بالمجهول، وإنما المقصود أن أجزاء المعرفة التي كانت معلومة عند السامع تذكر له، ويؤتي بها محمولة على المُعرف، فيحصل له سبب ذلك ما كان مجهولاً عنده، وهو كون تلك المعقولات التي كانت معلومة عنده، وخطرت الآن بباله جملتها هي حقيقة المُعرف التي كانت مجهولة عنده، فلفظ المعرفة المذكورة في طرفي قولنا المُعرف بمعنى حصول المجهول، وفي وسطه بمعنى الخطور بالبال لما كان معلوماً.

وقوله ما معرفته سبباً يشمل الحد والرسم تامين وناقصين، ويشمل التعريف بالمثل وهو تعريف بالشبه، وذلك الشبه خاصة من خواص المُعرف، فهو من التعريف بالخاصة ويشمل التعريف باللفظ المرادف؛ لأنه تعريف له بكونه مسمى بهذا اللفظ وذلك في الحقيقة خاصة من خواصه، فلا بد أن يكون غيرها يعني لوجوب تغاير السبب، والمسبب في معرفتها والسبب يجب تقديمه على مسببه، ومعرفة كل واحد منها قد تقدم شرحه.

وقوله: وأجلى منها يعني أن يكون أوضح وأيسر عند العقل في معرفة

المعرف. وقوله: ومساوياً لها لا أعم منها، ولا أخص يعني أن لم يساوها، فهو إما أعم منها أو أخص مُطلقاً، ومن وجه أو مباين والانحصار ظاهر، ولا شيء من هذه يصلح أن يكون سبباً لمعرفة الحقيقة.

أما الأعم فباطل؛ لأنه يفهم منه أن غير أفراد المحدود هي من جملة أفراد محدود، فيقع في الجهل المركب، والأخص باطل، لأنه يُوهم أن بعض أفراد المحدود ليست منه، فالأعم فاسد الطرد، والأخص فاسد العكس، إذ معنى الطرد أنه كلما وجد الحد وجد المحدود، وما هو أعم من المحدود لا يلزم من وجوده وجود المحدود، إذ لا يلزم من وجود الأعم، وجود الأخص، ومعنى العكس كلما انتفى الحد انتفى المحدود، وما هو أخص من المحدود لا يلزم من انتقائه إنتقائه المحدود، إذ لا يلزم من نفي الأعم من وجه، فيدخله من الفساد الوجهان السابقان معاً، لأنه يدخل فيه ما ليس من أفراد المحدود، ويخرج منه بعض أفراد المحدود فليس بطرد، ولا منعكس.

أما المباين ففيه ما في هذا من عدم الطرد والعكس، ويزيد بأنه لم يتناول شيئاً من أفراد المحدود، فقولنا: لا أعم ولا أخص يدخل فيه الأعم والأخص مطلقاً، والأعم والأخص من وجه ويدخل في معناه المباين بمفهوم آخر، وإلا كان غير مطرد أو غير منعكس. والمركب ينقسم إلى أربعة أقسام:

1- الحد التام: وهو المركب من جنس الحقيقة، وفصلها القريبين كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان.

2- الحد الناقص: ما كان التعريف فيه بالفصل وحده، أو بالفصل مع الجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالجسم الناطق.

3- الرسم التام: وهو المركب من الجنس القريب، وبخاصة الشاملة

اللزامة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك.

4- الرسم الناقص: ما كان التعريف فيه بالخاصة وحدها أو بالخاصة

مع الجنس البعيد كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك.

والمُعَرَّف ينقسم إلى أربعة أقسام؛ لأن المميز فيه إما خاصة، وإما

فصل، وكل منهما إما مع الجنس القريب أو البعيد.

الأول: التعريف بالخاصة وحدها ويسمى في الاصطلاح رسماً ناقصاً.

الثاني: التعريف بالخاصة مع جنس من الأجناس يُسمَّى رسماً تاماً،

قريباً كان هذا الجنس أو بعيداً.

وقيل إن التعريف بالخاصة مع الجنس البعيد يسمى رسماً ناقصاً.

الثالث: التعريف بالفصل وحده، أو مع الجنس البعيد يسمى حداً ناقصاً.

الرابع: التعريف بالفصل مع الجنس القريب أو مع ذكر أجزائه

بالمطابقة، يسمى حداً تاماً. ومنهم من شرط في تمامه الترتيب بذكر الجزء

الأعم مقدّماً على ذكر الجزء الأخص، فإن عكس هذا الترتيب، لم يسم حداً

تاماً بل ناقصاً، ومنهم من شرط التركيب في المُعرَّف مطلقاً، فالتعريف عند

هؤلاء لا يصح بالخاصة ولا الفصل المفردين وحدهما.

والقضية هي اللفظ المركب المحتمل بالنظر إلى ذاته فقط الصدق

والكذب، وهنا نشرح مبادئ الحجج وهي القضايا، ومن المعروف أن

القضية هي اللفظ، فقولنا اللفظ جنس في الحد، وقولنا المركب فصل أخرج

من المفرد ولا يعترض بلفظة نعم، ولا بلفظة لا، فإنهما وحدهما ليسا

بقضية عند المحققين، وإنما القضية مُقدرة بعدهما، دل عليها كلام السائل،

وقولنا المحتمل بالنظر إلى ذاته فقط الصدق والكذب أخرج الإنشاء،

كالأوامر والنواهي والنداء، والاستفهام، والتمني، فإنها لا تحتل صدقاً ولا

كذباً لذاتها.

والخبر بما علم كذبه ضرورة، كقولنا الواحد رُبْع الاثنين، فإن هذه الأخبار أيضاً تحتمل الصدق والكذب من جهة النظر إلى حقيقة الخبر، وإنما انتفى احتمالها الصدق من أمر خارج عن ذات الخبر.

والخبر ينقسم إلى:

[1] **جملة حملية:** وهي التي تركبت من مفردين أو ما في قوتها، كقولك: زيد قائم، وزيد قام أبوه.

[2] **الشرطية:** وهي ما تركبت من قضيتين، وكل قضية لا بد فيها من حصول ربط بين طرفيها، وبذلك الربط كانت قضية، فإن كان طرفاها مفردين، أو ما في قوتها سميت في اصطلاح أهل المنطق حملية، وإن تركبت من قضيتين سميت شرطية.

ومثال الجملة الحملية قولك: زيد قائم، وعمرو ضاحك.

والجملة الشرطية تنقسم إلى:

(1) **شرطية متصلة:** وهي ما حُكِمَ فيها بـصُحبة إحدى القضيتين للأخرى وتسمى لزومية، وإن كانت تلك الصُحبة لموجب كون إحدى القضيتين سبباً في الأخرى أو مسببة عنها، أو اشتراكاً في سبب واحد، كقولك: الشمس طالعة، فالنهار موجود.

وعكسية، كقولك، إن كان النهار موجوداً فالكواكب خفية، وإن كانت الصُحبة بين قضيتين في الصدق لغير الموجب، سميت اتفاقية كقولك: إذا كانت الشمس طالعة كان الإنسان ناطقاً، ويسمى الشرط فيها مقدماً والجواب تالياً في المتصلة، وإن كان لسبب اقتضاها بحيث يتعذر انفكاك المستصحب عن صاحبه سميت لزومية.

والكلي يستحيل أن ينفك عن جزئه أو كان السبب شرعياً أو عادياً.

(2) **شرطية منفصلة:** وهي ما حكم فيها بالتنافر بين قضيتين، فإن كان في الكذب معاً سميت منفصلة حقيقة، وهي مركبة من النقيضين كقولك: إما أن يكون الوجود قديماً وإما أن يكون حادثاً.

وإن كان التنافر بين القضيتين في الصدق فقط سميت مانعة جمع، وهي مركبة من قضية والأخص منها من نقيضها، كقولك إما أن يكون الجسم أبيض، أو أن يكون أسود، وإن كان التنافر في الكذب فقط سميت مانعة خلو، وهي مركبة من قضية، والأعم من نقيضها، كقولك: إما أن يكون الجسم غير أبيض، وإما أن يكون غير أسود.

والحقيقة لا تتركب من أكثر من جزئين، إذ لا واسطة بين النقيضين أو بين مساويهما وأما مانعة الجمع، فيصح أن تتركب من أجزاء كثيرة، كأنواع الجنس الواحد، فإن كل واحد منها أخص من نقيض الآخر، فتقول على سبيل منع الجمع إما أن يكون هذا الشيء إنساناً، وإما أن يكون فرساً، وإما أن يكون حماراً.. وهكذا إلى تمام أنواع الحيوان ما تكاثرت.

ومانعة الخلو، فيصح أن تتركب من أكثر من جزئين، لأن كل جزء من أجزاء مانعة الجمع المتكاثرة الأجزاء لا يصح اجتماعه مع شيء من الأجزاء الباقية، فنقائض تلك الأجزاء يلزم أن لا ينتفي اثنان معاً من أجزائها البتة، فهذا خلف، فإذا نقائض مانعة جمع الكثيرة الأجزاء لا يمكن أن يندم اثنان منها معاً، ويجوز أن يوجد اثنان معاً فأكثر منها، حيث يعدم إثنان منها معاً، ويجوز أن يوجد اثنان معاً فأكثر منها، حيث يعدم اثنان من أجزاء مانعة الجمع، فقد صح أن تتركب مانعة الخلو من أجزاء كثيرة وهي نقائض أجزاء مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء.

ومانعة الجمع إذن هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق، ومانعة الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منها. والجمع والخلو لكل واحدة منهما تفسيران:

* التفسير الأول: وهو التفسير الأخص الذي يُوجب مباينتها للحقيقة، وتباينهما فيما بينهما، وذلك زيادة كلمة فقط بعد ذكر التنافر في الصدق في تفسير مانعة الخلو، يوجب إخراج الحقيقة عن حد كل واحدة منهما، إذ ليس التنافر بين طرفيها في الصدق فقط ولا في الكذب فقط، بل في الصدق والكذب معاً، وتوجب أيضاً تلك الزيادة إخراج كل واحدة منهما من حد الأخرى؛ لأن تلك الزيادة في مانعة الجمع تقتضي أن لا تتنافر بين طرفيها في الكذب، وذلك ينافي مانعة الخلو لثبوت التنافر بين طرفيها في الكذب، وكذلك الزيادة في مانعة الخلو تقتضي أن يتنافر بين طرفيها في الصدق وذلك ينافي مانعة الجمع، لثبوت التنافر بين طرفيها في الصدق.

* التفسير الثاني: أن لكل واحدة من مانعي الجمع والخلو أن تحذف كلمة فقط من كل واحدة منها، فتصير كل واحدة منهما في هذا التفسير أعم من الحقيقة، وتصير الحقيقة حينئذ قسماً من كل واحدة منهما، فتتقسم مانعة الجمع على هذا التفسير إلى حقيقة، وإلى ما حكم فيها بمنع الجمع فقط.

ومانعة الخلو على هذا التفسير عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الحقيقة، وتنفرد الجمع بما إذا كان بين طرفيها منع الجمع فقط، ومانعة الخلو بما إذا كان بين طرفيها منع الخلو فقط، وبين مانعة الجمع في هذا التفسير الثاني، ومانعة الجمع في التفسير الأول عموم وخصوص بإطلاق، وكذا بين مانعتي الخلو في التفسيرين، والتفسير الأول لكل واحدة منهما هو الأخص مطلقاً، والآخر هو الأعم مطلقاً.

والقضية الحملية لا بد فيها من محكوم عليه ويسمى موضوعاً، ومن محكوم به ويسمى محمولاً، ولا بد من نسبة بينهما، ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة، يعنى أن القضية الحملية تتركب من ثلاثة أمور:

محكوم عليه.. محكوم به.. نسبة بينهما.

ويسمى الأول في اصطلاح أهل المنطق موضوعاً.

ويسمى الثاني محمولاً. ويسمى الثالث الرابطة.

على أن ننتبه للآتي:

(1) هناك من اختلف في كيفية صدق الموضوع على أفراد المحكوم عليها عند الإطلاق، فقل يُحمل على صدقه عليها بالإمكان، صدق عليها بالفعل أم لا، فقولك مثلاً: كل كاتب إنسان معناه كل ما يصدق عليه أنه كاتب بالإمكان كتب بالفعل أم لا، فهو إنسان.

قل يُحمل عند الإطلاق على صدقه عليها بالفعل المطلق من غير تقييد بدوام ولا ضرورة ولا غيرها من سائر الجهات، فقولنا: كل كاتب متحرك الأصابع، معناه على هذا كل من ثبت له الكتابة بالفعل لا بالإمكان الذي هو أعم من الفعل، فهو متحرك الأصابع.

(2) والموضوع يحتمل المراد منه أربع مفهومات:

الأول: ذاته وحقيقته. الثاني: أفراده لا حقيقته.

الثالث: الموصوف به. الرابع: ما صدق عليه من غير

التفات إلى كونه حقيقة له، أو أفراد له أو موصوفاً به.

(3) قد يقصد في الحملية، أن ما وُجدَ من أفراد الموضوع، أو يوجد يثبت له المحمول، كقولنا: كل مؤمن فهو مُخلد في الجنة، وقد يُقصد فيها أن الأفراد التي لو قُدِّر وجودها، فكانت من أفراد الموضوع، لكان المحمول

ثابتاً لها، وإن كانت تلك الأفراد أو بعضها لم توجد ولا توجد في نفس الأمر، كما إذا أردنا في قولنا: كل مؤمن فهو مخلد في الجنة. وكل من لو قُدِّر وجوده، فكان مؤمناً جري في علم الله تعالى وإرادته أن يوجد، فهو مخلد في الجنة وتسمى القضية الأولى "خارجية"، والثانية "حقيقية".

أما المطلقة العامة، فهي ما يثبتُ محمولها بالفعل لموضوعها أو يتنفي عنه من غير تعرض فيها لأكثر من ذلك، كقولك: كل إنسان ميت بالإطلاق العام، فإن قيد منها الثبوت اللفظي بنفي الدوام سميت وجودية لا دائمة، كقولنا: كل إنسان ميت لا دائماً، وإن قُيدت بنفي الضرورة، سميت وجودية لا ضرورية، كقولنا: كل إنسان ميت لا بالضرورة، والحيثية المطلقة، وهي التي قيدت نسبتها الفعلية لحين وصف الموضوع، كقولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق وهو يكتب.

* والممكنة العامة: هي التي نسبتها ليست بمستحيلة، سواء كانت نسبتها واجبة، أو جائزة، كقولنا: كل إنسان حيوان بالإمكان العام.

* والممكنة الخاصة: هي التي نسبتها جائزة، لا واجبة ولا مستحيلة، كقولنا: كل إنسان مُكلف بالإمكان الخاص. وهناك موجهات فريدة تظهر في فصل التناقض، وهذه الموجهات تنقسم إلى بسيطة، وهي ما ليس آخرها التقييد بنفي الدوام، أو نفي الضرورة أو خصوص الإمكان ومركبة؛ وهي ما فيها التقييد بأحد الثلاثة، ونفي الدوام، يدل على مطلقة عامة، ونفي يدل على عامة، والإمكان الخاص يدل على ممكنتين عامتين، فكل مركبة فيها موجهتان متفتتان في الكم مختلفتان في الكيف.

والمعروف أن القضية الحملية، تتركب من موضوع ومحمول، ونسبة بينهما إيجابية، أو سلبية، وإنها لا تتم قضية إلا بذلك، فبين هنا أن النسبة لا

بد لها في نفس الأمر من كيفية تتكيف بها، إما ضرورة أي جواب، بحيث يحيل العقل خلافاً كثبوت الزوجية للأربعة، وسلب الفردية عنها مثلاً، وإما غير ضرورة، أي تكون النسبة غير واجبة يجوز العقل خلافاً كثبوت الكتابة للإنسان ونفيها عنه، وهذه النسبة، إنما تُعتبر عند الجمهور في نسبة المحمول إلى الموضوع لا في عكسه.

كما أن من المعروف أيضاً أن بين الكيفيتين، أي كيفية نسبة الموضوع إلى المحمول عموماً وخصوصاً من وجه، فتتفق الكيفيات فيما إذا قلنا مثلاً الكاتب ضاحك، فإنه نسبة الضحك إلى ما غير ضروري، كما أن نسبة الكتابة إلى ما صدق عليه الضاحك كذلك، كقولنا: الإنسان ناطق، فإن نسبته متفقة أيضاً بالضرورة فيهما، ومثله: الإنسان حيوان.

وقد تختلف الكيفيتان، كقولنا: الإنسان كاتب، فإن نسبة الكتابة إلى الإنسان أمر ممكن غير ضروري، ونسبة الإنسانية إلى الكاتب أمر ضروري، وعكسه الكاتب إنسان، فنسبة المحمول إلى الموضوع أمر ضروري، ونسبة الموضوع إلى المحمول أمر غير ضروري، بعكس الذي قبله، وأما في السلب، فقد يكون السلب ممكناً في نسبة المحمول إلى الموضوع، ممتنعاً في نسبة الموضوع إلى المحمول، كقولنا: الإنسان ليس بكاتب بالإمكان، ويمتنع كقولنا: الكاتب ليس بإنسان.

وكيفية النسبة كلها منحصرة في الضرورة ومقابلها، أو الدوام ومقابلها، فأحدهما: يكفي في الحصر إذ كل معقول، فهو منحصر بين الشيء ومقابلها إذ لا واسطة بين النقيضين، وإنما نستغن في الأصل بأحدهما عن الآخر، لأننا أردنا التتصيص على جميع أنواع الكيفيات؛ لنعرف منها جميع القضايا الموجهة، فذكرنا الضروريات والدوائم والممكنات والمطلقات،

فالضروريات والممكنات متقابلة، والدوائم والمُطلقات متقابلة، وإنها تكون مُطلقة ومُقَيَّدة بغير المحمول، فدخل في ذلك جميع القضايا الموجهات. أمَّا الضروريات المُطلقة والمقيدة بغير المحمول فيدخل فيها سبع قضايا:

الأولى: الضرورية المطلقة التي لم تتقيد ضرورتها بقيد زائد على ذات الموضوع، كقولنا: كل إنسان حيوان بالضرورة، وتسمى هذه في الاصطلاح: الضرورية المطلقة.

الثانية: أن تقيد بوصف الموضوع من غير تعرض لنفي الدوام، عند مفارقة ذلك الوصف. كقولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً، وتسمى هذه في الاصطلاح مشروطة عامة.

الثالثة: مثل السابقة، لكن مع التعرض فيها لنفي الدوام عند مفارقة الوصف، ويستلزم ذلك أنه لا بد من مفارقة الوصف للموضوع، كقولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً، وتسمى هذه في الاصطلاح مشروطة خاصة.

الرابعة: أن تقيد ضرورتها بوقت معين من غير تعرض لنفي دوام المحمول للموضوع من غير ذلك الوقت، كقولنا: كل إنسان متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة، وتسمى هذه في الاصطلاح وقتية مطلقة.

الخامسة: مثل السابقة لكن مع التعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعين، كقولنا: كل إنسان متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائماً، وتسمى وقتية من غير أن توصف بالإطلاق.

السادسة والسابعة: مثل السابقتين إلا أن الوقت فيهما غير معين، كقولنا: كل إنسان ميت بالضرورة وقتاً ما، وقولنا: كل إنسان ميت

بالضرورة وقتاً ما لا دائماً، وتسمى واحدة منهما منتشرة مطلقة، والثانية منتشرة، ويحذف منها الوصف بالإطلاق.

وأما الدوائم مطلقها ومقيدها، فيدخل فيها ثلاث قضايا:

الأولى: الدائمة التي لم يقيد دوامها بقيد زائد على ذات الموضوع، كقولنا: كل كافر فهو مُعذب في الآخرة دائماً، وكقولنا: كل فلك فهو متحرك دائماً، وتسمى هذه في الاصطلاح **دائمة مطلقة**.

الثانية: أن يُقيد دوامها بوصف الموضوع من غير تعرض فيها لنفي دوام المحمول له عند مفارقة الوصف، كقولنا: كل آكل، فهو متحرك الفم ما دام، وتسمى هذه الاصطلاح **عرفية عامة**.

الثالثة: مثل السابقة لكن مع التعرض لنفي دوام المحمول للموضوع وعند مفارقة الوصف له كقولنا: كل آكل فهو متحرك الفم ما دام أكلاً لا دائماً، وتسمى هذه في الاصطلاح **خاصة**.

وأما الممكنات التي هي مقابلة الضروريات، فيدخل فيها خمس قضايا:

[1] الممكنة الأولى: التي أريد بها أن نسبتها غير ممتعة، أي أعم من أن تكون نسبتها ضرورية أو دائمة أو غيرهما، وأعم من أن يكون نقيض نسبتها ممكناً، أو دائماً، أو ممتعاً، ولا يكون ضرورياً وإلا كانت نسبتها هي ممتعة، فلا تكون ممكنة، فنفي الضرورة إذن في نقيض نسبتها لازم لها، كقولنا: كل إنسان كاتب بالإمكان العام، ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام، وتسمى **ممكنة عامة**.

[2] الممكنة الثانية: التي أريد بها أن نسبتها غير ممتعة، ونقيض نسبتها أيضاً غير ممتع فلا ضرورة فيهما معاً، بل كلتا النسبتين أمر يمكن ثبوته ونفيه، كقولنا: كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، وتسمى هذه

بالممكنة الخالصة.

[3] الممكنة الثالثة: والتي قيد إمكانها بوقت معين، كقولنا: كل إنسان فهو حيّ بالإمكان العام وقت مفارقة الروح له، أي: لا يمتنع عقلاً أن يمده الله بالحياة، وإن ذهب عنه الروح، إذ ليس لمشابكة الروح أثر في حياته، وإنما جرت عادة الله تعالى بخلق الحياة في الأجسام عند مشابكة الأرواح لها، وخلق الموت فيها عند مفارقة الأرواح لها. وتُسمّى هذه بالممكنة الوقتية.

[4] الممكنة الرابعة: التي قيد إمكانها بالدوام، كقولنا: كل جُرم، فهو معدوم بالإمكان دائماً وتُسمّى هذه ممكنة دائمة.

[5] الممكنة الخامسة: التي قيد إمكانها بحين وصف الموضوع، كقولنا: كل آكل للمقتات له عادة، فهو جائع بالإمكان حين هو آكل. وتُسمّى هذه في الاصطلاح بممكنة حينية.

وأما المطلقات التي هي مقابلة الدوائم، فيدخل فيها أربع قضايا:
الأولى: المطلقة التي أريد بها مجرد كون نسبتها فعلية، أي من غير تعرض لضرورة، ولا لدوام ولا لسببها، كقولنا: كل إنسان فهو ميت بالإطلاق العام.

الثانية: مثلها في إرادة أن النسبة فعلية مع التعرض لنفي دوامها، كقولنا: كل إنسان فهو ميت لا دائماً. وتسمى هذه في الاصطلاح وجودية لا دائمة.

الثالثة: مثل السابقة مع التعرض لكون النسبة غير ضرورية، أي غير واجبة عقلاً، كقولنا في هذا المثال أيضاً: كل إنسان فهو ميت لا بالضرورة. وتُسمّى وجودية لا ضرورية.

الرابعة: المطلقة التي قُيد إطلاقها، أي نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع، كقولنا: كل كاتب فهو متحرك الأصابع بالإطلاق، وتُسمى في الاصطلاح **حينية مطلقة**.

واعلم أن مواد القضايا كلها منحصرة في ثلاثة أنواع:

* وجوب وجود. * امتناع الوجود (وهو الاستحالة).

* إمكان خاص (وهو الجواز العقلي).

وهذه الأقسام هي أقسام الحكم العقلي، والمواد كلها والجهات متفرعة عن هذه الثلاثة.

* **إمّا وجوب الوجود**، فليزمه امتناع العدم لزوماً متعاكساً، ويلزم أيضاً كل واحد منها لزوماً متعاكساً سلب الإمكان العام عن العدم، أي لا يمكن العدم فيها بوجه، فقد صار في طبقة وجوب الوجود ثلاثة مفهومات متغايرة متعاكسة التلازم، هي: وجوب الوجود، وامتناع العدم وسلب الإمكان العام عن العدم.

إمّا امتناع الوجود، فهو وجوب عدم وسلب الإمكان العام عن الوجود، وإمّا طبقة الإمكان الخاص فليس فيها إلا مفهومان متلازمان متعاكسان وهما كونه ممكناً وجوده، وممكناً عدمه، فقد صار لهذه الطبقات الثلاث ثمان مفهومات، ولكل واحد مفهوم يناقضه، فمجموعها ستة عشر مفهوماً. وقد وضعوا لها لوحاً مشكلاً وهذه صورته:

طبقة الوجوب	طبقة نقيض الوجوب	طبقة الامتناع	طبقة نقيض الامتناع
واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد	واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
- ممتنع أن لا يوجد	- ليس بواجب أن لا يوجد	- ممتنع أن لا يوجد	- ليس بواجب أن لا يوجد

يوجد - ليس	بممتنع أن لا	أن يوجد - ليس	بممتنع أن يوجد
بممكن عام أن لا	يوجد - ممكن	بممكن عام أن	- ممكن عام أن
يوجد.	عام أن لا يوجد.	يوجد.	يوجد.

طبقة الإمكان الخاص	طبقة نقيض الإمكان الخاص
ممكن خاص أن يوجد -	ليس بممكن خاص أن يوجد -
ممكن خاص أن لا يوجد.	ليس بممكن خاص أن لا يوجد.

والقضية الحملية إن كان موضوعها جزئياً سميت شخصية، ومخصوصة موجبة كانت أو سالبة، كقولك: زيد قائم، وعمرو ليس بضاحك. وإن كان موضوعها كلياً وقرن بما يدل على تعميم الحكم أو تبعيضه سميت مسورة ومحصورة، موجبة كانت أو سالبة.

وإن لم يُقرن موضوعها بما يدل على التعميم أو التبعض سميت مُهْمَلَة، وهي أيضاً موجبة وسالبة. فالقضايا الحملية إذ لم يعتبر فيها عدول ولا تحصيل ولا جهة عددها ثمانية، لأنها إما شخصية وهي ما كان موضوعها جزئياً، وإما كلية، وهي موضوعها كلي وحكم فيها بالتعميم، وإما جزئية وهي ما يكون موضوعها كلي، وحكم فيها على البعض، وإما مُهْمَلَة وهي ما يكون موضوعها كلي ولم يُحكم فيها بتعميم ولا تبعض، فهذه أربعة وكل واحدة منها، إما موجبة أو سالبة، وإن قرن السور بالمحمول أو بالجزئي سميت منحرفة وتكذب مهما اثبتت للجزئي أفراداً، أو حكمت باجتماع أفراد في فرد واحد وإلا فكغيرها.

كما أن سور القضية لما كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد، وكان

المقصود من القضية الحملية أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد، لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الواجب في السور أن يدخل على ما له أفراد يصح أن تكون مقصودة في الحكم وهو المحمول الكلي، فإذا دخل السور على ما لا أفراد له أصلاً، وهو الجزئي موضوعاً كان أو محمولاً، فقد انحرف السور على موضعه اللائق به ووجب أن تُسمَّى القضية التي انحرف السور فيها عن محله منحرفة، وعدد ما يُتَصَوَّر في ذلك من القضايا مائة واثنًا عشر قضية؛ لأن القضية المنحرفة إن دخل السور على محمولها، فقد يكون المحمول كلياً أو جزئياً، والسور أيضاً إما كلي أو جزئي.

فهذه ستة أقسام في الموضوع اضربها في أربعة أحوال المحمول يخرج أربعة وعشرون، ثم الطرفان في جميعها، إمّا أن يقترنا معاً بحرف السلب، أو لا يقترنا، أو يقترن الموضوع فقط أو المحمول فقط، فهذه أربع حالات مضروبة في الأربعة والعشرين، بستة وتسعين، وهي التي أُقْتَصِرَ عليها. وغيره أربعة وعشرون منها في حمل الجزئي على الجزئي، وأربعة وعشرون منها في حمل الكلي على الكلي، وأربعة وعشرون منها في حمل الكلي على الجزئي، وأربعة وعشرون في حمل الجزئي على الكلي. ويجب أن يزداد عليها ستة عشرة من أجل الانحراف، قد يكون بسبب دخول السور على الموضوع الجزئي فقط ولا يدخل على المحمول أصلاً، إمّا أن يكون السور الداخل على الموضوع الجزئي كلياً، أو جزئياً، فهذه حالتان في الموضوع والمحمول مع كل واحدة منها إما كلي أو جزئي، فهذه أربعة مضروب اثنين في اثنين، وكل واحدة من هذه الأربع، إمّا أن يقترن الطرفان فيها بحرف السلب أو لا يقترن، أو يقترن الموضوع فقط أو

المحمول فقط، فهذه ستة عشر ضرباً أربعة في أربعة ضمنها إلى ستة وتسعين، يجتمع مائة واثنان عشر لمجموع المنحرفات، ولما كان انحراف السور عن موضعه، أوجب الكذب في بعض هذا العدد ولم يوجبه في بعضه.

والمعروف أن كل قضية موجبة تكذب بوجود هذه الأسباب، منحرفة كانت، أو غير منحرفة، إذ لو قلت في المادة الممتعة من غير تحريف السور "زيد حمار" أو "بعض الحمار زيد" لكانت كاذبة، كما لو قلت مع تحريفه "زيد بعض الحمار" وكذلك "زيد الأمي" من غير تحريف للسور "زيد كاتب" بالفعل لا بالإمكان أو "الكاتب زيد" أو "بعض الكاتب زيد" لكانت كاذبة.

كما لو قلت مع التحريف للسور "زيد بعض الكاتب" بالفعل وهذه من الممكنات التي توافق المادة الممتعة في عدم الوقوع، فقد ظهر لك أن ما طول به صاحب الجمل وغير من ذكر هذه الأسباب في المنحرفات تخليط موهم لا فائدة له بل هو مضر للمتعلم، لما يوهمه أن الكذب إنما جاء من هذه الأسباب لأجل انضمامها إلى انحراف القضية، ولذلك ذكرنا في الأصل ما أدخلنا به في المنحرفات هذه الست عشر قضية، وتركنا التخليط بذكر ما لم يكن موجب الكذب فيه انحراف السور، والحاصل أن ضابط معرفة الكاذب من هذه المنحرفات بسبب انحراف السور عن موضعه، إن كل قضية أثبتت أفراداً للجزئي موضوعاً كان، أو محمولاً، فهي كاذبة، كقولنا: "كل زيد عمرو" أو "زيد كل عمرو" أو "كل زيد إنسان" فإن هذه القضايا تدل على أن زيد الجزئي، أو عمرو الجزئي لهما أفراداً، وقد عرفت أن الجزئي لا تعدد فيه، وكذلك تكذب المنحرفة مهما دلت على اجتماع أفراد في فرد

واحد، وإنما كانت كاذبة لاستحالة اجتماع الجزئيات في جزئي واحد.

كما أن هذين السببين الموجبين لكذب القضية المنحرفة إنما يكونان حيث تكون المنحرفة موجبة، وذلك لاقتضاء الموجبة وجود موضوعها وصحة حمل محمولها عليه، والسببان المذكوران يمنعان من ذلك فلا تكون الموجبة مع كل واحد منها صادقة، وفي حكم الموجبة أن يقترن السلب بكل واحد من الطرفين، فترجع إلى الموجبة؛ لأن سلب السلب إيجاب، كقولك: "ليس كل زيد كل عمرو".

فلو لم تكن المنحرفة موجبة، لكانت صادقة، وذلك حيث تكون سالبة لفظاً ومعنى بأن يقترن حرف السلب بأحد طرفيها، كقولنا "ليس كل زيد إنساناً". أما وجه صدق السالبة في المثالين الأولين، فلأنه لما استحال أن يكون لزيد الجزئي أفراد صدق، لأن تلك الأفراد المستحيلة ليست بإنسان إذ لا يكون إنساناً إلا الفرد الممكن الموجود في الخارج، وإذا كانت السالبة تصدق عند عدم موضوعها الممكن، وعدم موضوعها مستحيل وبهذا افتترقت السالبة من الموجبة، فإن الموجبة تقتضي وجود موضوعها ليصبح اتصافه بمحمولها؛ لأنها تثبت اتصاف الموضوع بالمحمول، فحيث كان موضوعها معدوماً وأخرى، إذا كان مستحيلاً تحقق عدم الاتصاف، لأن "المعدوم لا يتصف بصفة ثبوتية".

فإن قلت يلزم على هذا أن تصدق المنحرفة التي اقترن فيها حرف السلب بالطرفين؛ لأن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع، وهذه سالبة إلا أنها معدولة لوجود السلب في محمولها، وذلك لا يجعلها في حكم الموجبة لما يقدر أن السالبة أعم من الموجبة المحصلة، فالجواب أن هذه ليست سالبة معدولة؛ لأن السالبة المعدولة ليس فيها سلب سلب، وإنما فيها سلب

محمول عدمي، وأما هذه السالبة التي فيها سلب السلب، فقد دخل فيها السلب على قضية سالبة لا على موجبة معدولة، فنفي هذا السلب الثاني ما كان فيها قبل الحكم السلبى بالضرورة من حيث إن سلب الحكم السلبى إيجاب.

أما وجه صدق السالبة في المثالين الآخرين، فظاهر، لأن موجب الكذب في موجبتيهما جعل الفرد الواحد أفراداً، وذلك مستحيل فإذا دخل السلب نفي هذا المستحيل، ونفي المستحيل صدق، وإنما الكذب إثباته. وأيضاً فموجب الكذب في هذه الموجبة ما أوجب فيها من المحمول الكلي فإذا دخل السلب زال ذلك ورجع إلى السلب الجزئي.

أما ضابط الكذب والصدق، فالمنحرفة تكذب مهما اثبت الجزئي أفراداً، حيث يدخل السور الكلي والجزئي على الشخص الموضوع أو المحمول، وتكون المنحرفة موجبة؛ لأنها التي تقتضي ثبوت تلك الأفراد المستحيلة في الخارج وذلك كذب ضرورة. وقولنا: أو حكمت باجتماع أفراد في فرد واحد، أي حيث يكون المحمول كلياً ويدخل عليه السور الكلي، وذلك لا يكون إلا في القضية الموجبة وما في حكمها، وهو معنى قولهم: إن يكون المحمول إيجاباً كلياً، وإن لم يكن هناك واحد من السببين في القضية المنحرفة، كان كغيرها من القضايا التي لا انحراف فيها بسورها، أي لا تكذب حينئذ بسبب انحراف سورها، وإنما تكذب إن كذبت بسبب كذب مادتها، كقولك: "زيد بعض الحمار" أو "زيد الأمي بعض الكاتب" فإنهما كاذبتان، لا من أجل انحراف السور بل من أجل المادة، فلهذا تكذبان وإن لم ينحرف فيهما السور عن موضعه كما لو قلت "بعض الحمار زيد" أو "بعض الكاتب زيد الأمي"، أو لم يدخل فيهما سور أصلاً، كقولك: "زيد حمار وزيد

الأمي كاتب"، فلو لم تكذب المادة وقلت مثلاً "زيد بعض الإنسان"، لكانت صادقة، وإن وجد فيها انحراف السور.

ولو دخل السِّلْب على الموجبات الكاذبة بسبب الانحراف لكانت صادقة، إذ لن تثبت المُحال، بل بنفيه تحقق صدقها، وهذا الضابط جامع مانع، يشمل جميع المادية.

وما اعتُبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في أحد الأزمنة الثلاثة تسمى قضية خارجية، وما اعتُبر منها تقدير وجوده، وإن لم يُوجد في زمن من الأزمنة تسمى قضية حقيقية. بمعنى أن كل ج ب قد يعتبر بحسب الوجود الخارجي تارة، وقد يعتبر بحسب الحقيقة أخرى، أما الأول، فمعناه أن كل ما صدق عليه أنه "ج" في الخارج فهو "ب" ويشترط فيه صدق الجسمية والبائية على تلك الأفراد المصدق عليها في الخارج، سواء كان في الحال أو في الماضي أو في المستقبل، وأما الثاني، فليس المراد منه كل ما له دخول في الوجود في الخارج، بل المراد كل ما لو وجد كان "ج"، فهو بحيث لو وجد كان "ب" سواء أكان موجوداً في الخارج، أو لم يكن، وسواء أكان واجباً أو ممكناً أو ممتنعاً.

والفرق بين الاعتبارين ظاهر، حيث إننا لو قدرنا انحصار الألوان الخارجية في السواد صدق بالاعتبار الثاني كل بياض لون لا معناه، كلما وجد كان بياضاً، فهو بحيث لو وجد كان لونا فهو صادق، وإن لم يكن البياض موجوداً في الخارج، وكذب بهذا الاعتبار كل لون سواد؛ لأن معناه كل ما لو وجد لونا، فهو بحيث لو وجد كان سواداً، وذلك باطل. وأما الاعتبار الأول، فبالعكس من ذلك؛ لأنه يُكذب قولنا كل بياض لون؛ لأن معناه كلما هو بياض في الخارج، فهو لون في الخارج، وإذا لم يكن للبياض

وجود في الخارج كان كذباً، ويصدق قولنا كل لون سواد؛ لأن معناه كل لون في الخارج، فهو سواد في الخارج وصدقه ظاهر.

وقد يجتمع صدق الحقيقية والخارجية كما في قولنا: "كل إنسان حيوان" فظهر بهذا أن الموجبتين الكليتين إذا كانت إحداهما حقيقية، والأخرى خارجية عمومًا وخصوصاً من وجه، وبينها وبين الخارجية عموم وخصوص من وجه، إن كانتا موجبتين كليتين أو جزئيتين سالبتين.

أما وجه العموم والخصوص في الكليتين الموجبتين، فالكلية الحقيقية الموجبة تصدق بدون الخارجية، حيث لا يكون الموضوع موجوداً أصلاً مثال "كل عنقاء طائر".

وتصدق الخارجية دون الحقيقية، حيث يكون الموضوع موجوداً، ويصدق الحكم على جميع الأفراد الموجودة منه دون المقدرة، كما لو يوجد مثلاً من الأشكال إلا المثلث، فإنه يصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة، ومنه "كل لون سواد".

وتصدق الحقيقة والخارجية معاً حيث يكون الموضوع موجوداً، والحكم صادق على جميع أفراد الموجود والمقدرة، مثال: "كل إنسان حيوان".

أما وجه العموم والخصوص في الجزئيتين السالبتين، فلأنهما نقيضا الكليتين الموجبتين اللتين ثبت بينهما العموم من وجه ونقيضا العمومين من وجه، لا يكونان إلا متباينتين أو بينهما عموم، وهاتان السالبتان ليستا متباينتين، فيتعين أن بينهما عموم من وجه، فيصدقان معاً، وتصدق الحقيقة دون الخارجية.

فإن كانتا موجبتين جزئيتين، فالحقيقة أعم مطلقاً من الخارجية، وإنما

كانت الحقيقة في هاتين الجزئيتين أعم مطلقاً من الخارجية؛ لأنه متى صدق الحكم على الأفراد الخارجية، صدق على البعض المقدر من غير عكس. وإن كنا سالبين كليتين، فالخارجية أعم مطلقاً من الحقيقة، وتكون الخارجية أعم مطلقاً من الحقيقة، لما ثبت أن نقيض الأخص أعم مطلقاً من نقيض الأعم، والسالبة الكلية الخارجية هي نقيض الجزئية الموجبة الخارجية التي هي أخص من الجزئية الموجبة الحقيقة، فتكون أعم من السالبة الكلية الحقيقة التي هي نقيض الموجبة الجزئية الحقيقة؛ ولأنه متى صدق السلب على جميع الأفراد المقدر، صدق السلب على جميع الأفراد الخارجية ولا ينعكس، لأن صدق السلب الحقيقي، إما لانتفاء الموضوع، وإما لعدم ثبوت المحمول للموضوع.

أما وجه كونه الكلية الموجبة الحقيقة أعم من الموجبة الجزئية الخارجية، فهو ما مر في الكليتين الموجبتين. وأما كونها أعم من السالبتين الخارجيتين، فلتصادق الجميع عند انتفاء الموضوع في الخارج مع صحة ثبوت المحمول له بتقدير الوجود، وصدقها بدون السالبتين عند وجود الموضوع، وثبوت الحكم لجميع الأفراد الموجودة والمقدرة وبالعكس، كقولنا: "لا شيء من الممتنع بوجود"، أو حيث لم يثبت المحمول للموضوع في نفس الأمر، كقولنا: "لا شيء من الحيوان بحجر".

أما كونه السالبة الجزئية الحقيقة أعم من كل واحدة من الخارجيات المخالفة لها، فذلك لتحقق العموم بين نقائضها، فإذا أخذنا السالبة الجزئية الحقيقة مع الموجبة الكلية الخارجية، فالنسبة بينهما العموم لأن بين نقيضهما وهما الموجبة الكلية الحقيقة، والسالبة الجزئية الخارجية عموماً من وجه، وكذلك إذا أخذناها مع الموجبة الجزئية الخارجية، فالنسبة بينهما

أيضاً كذلك لأن بين نقيضيهما، وهما الموجبة الكلية الحقيقية، والسالبة الكلية الخارجية عموماً، وكذا إذا أخذناها مع السالبة الكلية الخارجية، فبينهما أيضاً عموم من وجه؛ لأن بين نقيضيهما وهما الموجبة الكلية الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية عموماً.

وإذا كانت الكلية الموجبة والجزئية السالبة كل واحدة منهما أعم من كل ما يخالفها من الخارجيات، لزم أن يكونا أعم من جميع المحصورات الخارجية. والسالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية؛ لأنها أخص من سالبتها الكلية الحقيقية. ولما كانت أخص من السالبة الجزئية الخارجية؛ لأنها أخص من سالبتها الجزئية لزم أن تكون السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية؛ لأن الأخص من الأخص من شيء، أخص من ذلك الشيء ضرورة أيضاً؛ فلأن الموجبة الجزئية الحقيقية - على ما يأتي - أعم مطلقاً من الموجبة الكلية الخارجية، ونقيض الأعم أخص من نقيض الأخص.

وأما كون السالبة الكلية الحقيقية مباينة للموجبتين الخارجيتين؛ فلأن نقيض اللازم مباين للملزوم ضرورة.

والجزئية الموجبة أعم من مخالفتها الخارجية إلا الكلية الموجبة الخارجية، فهي أعم منها مطلقاً أما كون الجزئية الموجبة الحقيقية أعم مطلقاً من الموجبة الكلية الخارجية، فلأن الحكم على جميع الأفراد الخارجية حكم على بعض الأفراد. وأما كونها أعم من السالبتين الخارجيتين فكما سبق تقريره في الكلية الموجبة الحقيقية معهما.

إلا أننا نعرف أن يزداد في التقسيم قضية أخرى، تؤخذ باعتبار الذهن لا باعتبار الخارج ولا باعتبار التقدير الممكن، كقولنا مثلاً: "شريك الإله الحق

ممتنع"، وقولنا: "كل ممتنع معدوم"، والمعنى في ذلك كل ما صدق عليه في الذهن أنه شريك الإله الحق، صدق عليه في الذهن إنه ممتنع. وقس عليها أمور أخرى كثيرة.

وسور القضية الموجبة في "كل" و "جميع"، كقولنا: كل جرم متغير، وجميع المتغير حادث. أما سور السلب الكلي في "لا واحد" و "لا شيء"، كقولنا: لا شيء من الجرم بقديم، ولا واحد من الجائر يغني عن الفاعل. أما سور الإيجاب الجزئي في "بعض" و "واحد"، كقولك: بعض الذات جرم، وواحد من الصفات عَرَض. وسور السلب الجزئي "ليس كل"، و "ليس بعض"، كقولك: كل حيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس إنساناً، وليس بعض الحيوان إنساناً.

وقد يستعمل هذا الآخر السلب الكلي، كقولك: ليس بعض الحيوان حجراً، أي ليس شيء من أبعاضه بحجر، وقد سمي اللفظ الدال على التعميم والتبعية سوراً لإحاطته بجميع الأفراد وبعضها كإحاطة السور الحسي بكل المدينة أو بعضها، فهو مجاز لغوي.

والكل المستعمل في أسوار القضايا يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة:

الكلي: وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، كحقيقة الإنسان، وهو كونه حيواناً ناطقاً والكل المجموعي، والكلية: والمعتبر من هذه المعاني الثلاثة في معنى المستعمل في سور القضايا للمعنى الثالث، وهو الكلية دون (الكلي - الكل المجموعي). والمعنى في ذلك أن المعتبر في القياسات هو المعنى الثالث؛ لأنه لو كان المعتبر أحد المعنيين الأولين، لزم أن لا ينتج الشكل الأول الذي هو أبين الأشكال، لأنه لا يتعدى الحكم من

الأوسط إلى الأصغر.

أما إذا عنيّا به الكلى، فالتغاير بين الكليّين الأصغر والأوسط، والحكم على أحد المتغايرين لا يتضمن الحكم على الآخر الكلى.

أما إذا عنيّا به الكل المجموعي، فلجواز أن يكون الأوسط أعم من الأصغر، والحكم على مجموع أفراد الأعم لا يجب أن يكون حكماً على مجموع أفراد الأخص.

أما إذا اعتبرنا في معناه الثالث، لزم أن يتعدى الحكم في الأوسط إلى الأصغر، لكون الأصغر من أفراد الأوسط حينئذ.

أما ما هو أجنبي عن فن المنطق، كقولنا في مثال الكلية الموجبة: "كل جُرم متغير" يعنى إما بالحصول والمشاهدة، وإمّا بالحصول من غير مشاهدة. وأيضاً فهي تقبل من التغيرات الحسية ما شوهد في أمثالها، فكل جرم هو متغير بالحصول أو بالقبول.

وقولنا: "جميع المتغير حادث" مع ما قبله "كل جرم متغير" انتظم منهما قياس من الضرب الأول لا من الشكل الأول. فينتج أن كل جرم فهو حادث. كالآتي:

كل جرم متغير ك.م

جميع المتغير حادث ك.م

كل جرم حادث ك.م

ودليل الكبرى أن كل جرم لما كان ملازماً للصفات التي تقبل الوجود والعدم، وكل ما يقبل الوجود والعدم فهو جائز مفتقر في وجوده إلى مُرّجح يرجحه على ما يساويه في القبول، فلا يكون إلا حادثاً.

وقولنا في مثال السالبة الكلية: "لا شيء من الجرم بقديم" يعني لو كان

قديمًا، لكان مجرداً عن كل ما يفتقد إلى الفاعل وهو المقدار المخصوص،
والحيز المخصوص، والصفة المخصوصة من الحركة والسكون وغيرهما
وذلك لا يُعقل. وقولنا: "لا واحد من الجائز يغنى عن الفاعل" لزم ترجيح
أحد الجائزين الذين يقبلهما من غير تفاوت على مساويه بلا مرجح، وذلك
لا يُعقل. وقولنا على نحو ما في الحديث: "لا شخص أغير من الله"، وهذه
سالبة كلية.

وقولنا في مثال الموجبة الجزئية: "بعض الذات جرم" يعني أن الذات
أعم من الجرم؛ لأنها صادقة على الذوات الحادثة وهي الأجرام وعلى الذات
العلية القديمة، وهي ذات الله تعالى فإنها ذات موصوفة بالصفات وليست
جرماً، وإلا لزم أن تكون حادثة.

وقولنا: وواحد من الصفات عرض يعني؛ لأن الصفة صادقة على
الصفة القديمة، وعلى الصفة الحادثة التي يستحيل عليها البقاء وهي
العرض، وسميث عرضاً؛ لأنها لا بقاء لها.

وكل واحدة منها إما محصلة أو معدولة، فالمجموع ستة عشرة قضية،
وحقيقة التحصيل أن يكون المحمول ليس سلبياً، يعني أن كل واحدة من
القضايا الثمانية إما أن يكون فيها سلب حكم بنسبته مع ما أضيف إليه
إيجاباً، أو سلباً إلى الموضوع، كقولك: "زيد هو لا قائم"، أو "زيد ليس هو
لا قائم"، وتسمى معدولة.

وإما أن لا يكون فيها ذلك كقولك: "زيد هو عالم"، و "زيد ليس هو
عالم"، وتسمى محصلة.

فترجع القضايا الثمانية باعتبار العدول والتحصيل في محمولاتها ستة
عشر من ضرب ثمانية في اثنين، وكل قضية كان السلب جزء من

محمولها، فهي معدولة سواء كان موضوعها ومحمولها مشتركين في جنس أولاً.

وعلى هذا يصح قولك الجوهر هو ليس بعرض فتكون معدولة، وإن لم يشترك الجوهر والعرض في جنس قريب لا بعيد. ومنهم من شرط في العدول أن يكون الموضوع والمحمول داخلين تحت جنس ولو كان أعلى الأجناس. ومنهم من شرط فيه دخولهما تحت النوع السافل. ومنهم من شرط فيه اتفاق الموضوع بالمحمول المعدول يوماً ما، ومنهم من قال لا يصح العدول إلا حيث يكون الموضوع قابلاً للاتصاف بالمحمول المنفي، وهذا الخلاف في هذه الأقوال خلاف في الاصطلاح، وليخاطب مع كل باصطلاحهم.

والموجبة سواء كانت محصلة أو معدولة تقتضي وجود الموضوع، والسالبة فيهما لا تقتضيه ومن ثم كانت الشخصيتان إذا اختلفتا في الكيف وتوافقتا في التحصيل أو العدول تناقضتا، وبالعكس تعاندتا في الصدق موجبتين، وفي الكذب سالبتين، وإن اختلفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة، والموجبة المعدولة والسالبة المحصلة في قولنا مثلاً: زيد هو لا عالم، وقولنا: زيد ليس هو بعالم. يقولون معنى الأولى التي هي موجبة معدولة زيد الذي وجد بصفة غير العلم. ومعنى الثانية التي هي سالبة محصلة زيد الذي لم يوجد بصفة العلم. ولا شك أن هذا التفسير يقتضي وجود الموضوع في الموجبة المعدولة وعمومه للموجود والمعدوم في السالبة المحصلة.

وحق التفصيل في القضايا بأن يقال كل قضية اقتضت قيام صفة وجودية بالموضوع وجب أن يكون موضوعها موجوداً لاستحالة قيام الصفة

الوجودية بالمعدوم، كقولنا: زيد قائم أو جالس، وكل قضية لا تقتضي ذلك لم يجب لموضوعها أن يكون موجوداً، كقولنا: زيد ممكن أو معلوم، أو زيد غير واجب الوجود أو غير مستحيل، فقولنا من أجل اقتضاء الموجبة مطلقاً وجود الموضوع، والسالبة لا تقتضيه.

أما الشخصيتان أي القضيتان اللتان موضوعهما جزئي إذا اختلفتا في الكيف، أي في الإيجاب والسلب وتوافقاً في التحصيل أو في العدول لا يجتمعان في صدق أو كذب كقولنا: "زيد عالم، زيد ليس عالماً" و "زيد هو لا عالم، وزيد ليس هو عالماً".

ولا يخفى عليك التناقض في هذين المثالين إن صح ما ذكرناه من اقتضاء الموجبة وجود الموضوع وعدم اقتضاء السالبة لوجوده وقولنا وبالعكس، وهو أن تتفق الشخصيتان في الكيف ويختلفا في التحصيل والعدول. وقوله تعاندتا في الصدق موجبتين مثالهما الشخصيتان الأوليتان من المثالين السابقين، وإنما تعاندتا؛ لأنه إن وجد زيد فهما لا يجتمعان في الصدق وإن كان معدوماً كذلك، بل هما حينئذ كاذبتان معاً، لأنهما لما كانتا موجبتين، فهما لا يصدقان إلا عند وجود موضوعهما، فإذا فرض عدمه كذبنا معاً.

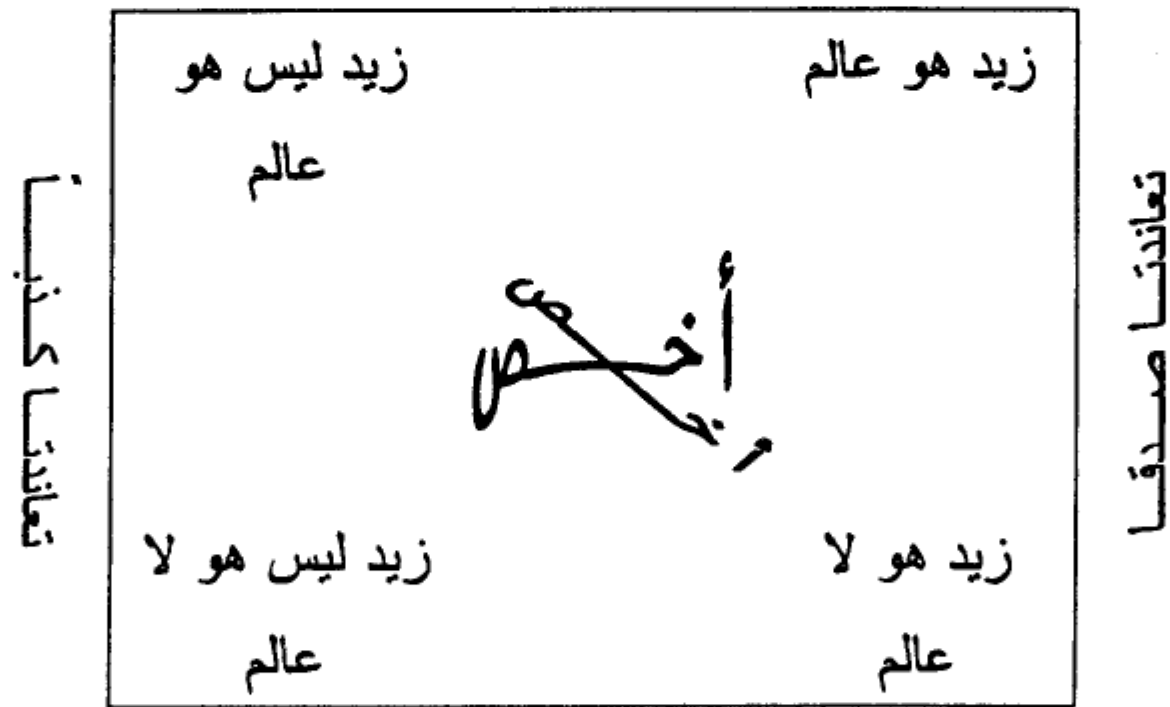
وقولنا في الكذب: سالبتين، أي وتعاندتا في الكذب، أي لا يجتمعان على الكذب في حال كونهما سالبتين ومثالهما الشخصيتان وهما قولنا: زيد ليس هو عالماً، زيد ليس هو لا عالماً، وإنما تعاندت في الكذب؛ لأن زيدا إن كان موجوداً فيجتمع على الكذب، بل هما صادقتان؛ لأن السالبة لما كانت لا تقتضي وجود الموضوع صح صدقها عند عدم موضوعها، وإنما صدقتا عند عدم زيد، لأن معنى السالبة المحصلة أن زيدا لم يوجد بصفة العلم.

ومعنى السالبة المعدولة، أن زيداً لم يوجد بصفة غير العلم. ولا شك أن زيداً المعدوم لم يجد متصفاً بالعلم ولا متصفاً بضده. وقولنا: وإن اختلفنا أي الشخصيتان فيهما، أي في الكيف وفي التحصيل أو العدول، ومثالهما الشخصية الأولى مع الشخصية الأخيرة من المثالين السابقين وهما قولنا: زيد عالم، مع قولنا كانت الموجبة أخص من السالبة المحصلة، وإنما كانت أخص من السالبة؛ لأنهما كلما صدقت صدقت معها السالبة، ولا تصدق الموجبة الأولى إلا حيث وجد زيد عالماً، والثانية إلا حيث وجد زيد غير عالم.

ونلاحظ وجوب صدق السالبة الأولى عند وجود زيد عالماً، وفي وجوب صدق السالبة الثانية عند وجود زيد غير عالم، وتزيد السالبتان على الموجبتين بصدقهما حال عدم زيد.

وجرت عادتهم بوضع هذه الشخصيات في هذا الشكل:

تناقضاً



تناقضاً

أما الشرطيات، فهي كالحمليات تكون مخصوصة، وهي أن يخص فيها اللزوم أو العناد بحالة معينة أو زمن معين، كقولنا: إذا جئتي اليوم أكرمتك، وكقولنا: إما أن تكون حياً عالماً، أو جاهلاً.

وغير مخصوصة، وهي ما لم يخص فيها اللزوم ولا العناد بذلك وتكون مهملة، ومسورة كلية وجزئية، وموجبات بإثبات اللزوم أو العناد، وسالبات برفعهما، بمعنى أن الشرطية أقسامها كأقسام الحملية، فتكون مخصوصة، إلا أن خصوص الحملية يكون موضوعها جزئي، أو خصوص الشرطية بأن يخص اللزوم في المتصلة، أو العناد في المنفصلة بحالة معينة، أو زمن معين مثال المنفصلة المخصوصة، قولنا: كلما مات شخص وهو كافر فهو مخلد في النار. ومثال المنفصلة المخصوصة، قولنا: إما أن يكون الإنسان وهو مكلف مطيعاً، وإما أن يكون عاصياً من أجل مفارقة خصوص الشرطية لخصوص الحملية في أن خصوصها لا يرجع إلي تشخيص مقدمها؛ قبلت المخصوصة الشرطية ستة أحوال وهي:

الكلية والجزئية والإهمال مع الإيجاب في كل واحدة من هذه الثلاث أو السلب، فقولنا في الأصل وتكون مهمة.. الخ راجع إلى الشرطية سواء كانت مخصوصة أو غير مخصوصة فتكون ستة أقسام في كل واحدة من المخصوصة وغير المخصوصة، فالمجموع اثنا عشر قسماً.

ومعنى الكلية الشرطية تعميم لزومها، أو عنادها في جميع الأحوال الممكنة إن كانت موجبة وتعميم سلب لزومها، أو عنادها في جميع الأحوال إن كانت سالبة.

ومعنى جزئية الشرطية، إثبات لزومها، أو عنادها، أو سلبهما في بعض الأحوال من غير تعيين أصلاً.

ومعنى إهمال الجزئية والكلية الشرطية، إثبات لزومها، أو عنادها، أو سلبها على وجه يحتمل التعميم في جميع الأحوال الممكنة والتخصيص ببعضها.

ومعنى إيجابها: إثبات اللزوم أو العناد.

ومعنى سلبها: رفع اللزوم أو العناد.

ولا عبرة بطرفي الشرطية، موجبتين كانتا، أو سالبتين، أو مختلفتين، وكذلك صدق الشرطية إنما هو بصدق المعنى الذي دلت عليه من إثبات لزوم أو عناد، أو نفيهما على العموم أو الخصوص، ولا عبرة في ذلك بصدق أجزائها، أو كذبها، ولهذا كانت الشرطية قطعية الصدق.

وسور الإيجاب الكلي في المتصلة "كلما ومهما"، وفي المنفصلة "دائماً"، وسور السلب الكلي فيهما "ليس البتة"، وسور الإيجاب الجزئي "قد يكون"، وسور السلب الجزئي "ليس كلما" و "ليس دائماً"، "وقد لا يكون" والإهمال بإطلاق "أن" و "لو" و "إذا" في المتصلة، ولفظة "إنما" في المنفصلة.

أما التناقض في القضايا فهو اختلاف قضيتين بالإيجاب أو بالسلب على وجه يقتضي لمجرد ذلك الاختلاف لزوم صدق إحداهما، وكذب الأخرى. وقولنا: اختلاف جنس في الحد، وقوله: قضيتين يخرج اختلاف المفردات كقولك: حيوان لا حيوان، ويخرج أيضاً اختلاف غير القضايا من المركبات الإنشائية.

وقوله بالإيجاب والسلب يخرج كثيراً من أنواع الاختلاف بكون القضية حملية، أو شرطية أو نحوهما، أو كالاختلاف بالعدول والتحصيل، وكالاختلاف بأطراف القضايا من موضوع ومحمول إلى ما لا يحصر أحاده من أنواع الاختلاف، وقوله على وجه يقتضي لمجرد ذلك الاختلاف

لزوم صدق إحداهما وكذب الأخرى، يعنى أن الاختلاف المذكور ليس المراد به كل اختلاف بالإيجاب والسلب، بل اختلاف يوجب القضيتين المختلفتين بمجرد أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. واحترز بذلك من الاختلاف بالإيجاب والسلب الذي لا يمنع اجتماع القضيتين لا على الصدق ولا على الكذب، فلا يوجب صدق إحداهما ولا كذب الأخرى.

واحترز أيضاً بقيد الاختلاف الذي يمنع اجتماع القضيتين على الصدق، ولا يمنع اجتماعهما على الكذب فيقتضي حينئذ كذب إحداهما، ولا يقتضي صدق الأخرى، لأنه إما أن يصدق المحمول على كل فرد من الأفراد في الموضوع، فتصدق السالبة الكلية، وإن صدق المحمول على بعض أفراد الموضوع، وانتفى عن بعضه كذباً معاً، ومثاله كل قضية موجبة كلية مع سالبها الكلية، كقولك: كل حيوان إنسان، ولا شيء من الإنساني الحيواني بإنسان.

واحترز أيضاً من الاختلاف الذي يمنع اجتماعهما على الكذب، ولا يمنع اجتماعهما على الصدق فيقتضي صدق إحداهما، ولا يقتضي كذب الأخرى، مثال ذلك الجزئية الموجبة وسالبها، فهما لا يكذبان معاً، لأنه إما أن يصدق المحمول على شيء من أفراد الموضوع فتصدق الموجبة، أو لا، فيجب صدق السالبة.

ويجوز صدق إحداهما فقط، وذلك حيث يكون الموضوع أخص من المحمول، فيكذب نفي المحمول الأعم عن شيء من أفراد الموضوع الأخص، ويصدق إثباته لكلها أو لبعضها كقولك: بعض الإنسان حيوان، بعض الإنسان ليس بحيوان.

ويجوز صدقهما معاً، وذلك حيث يكون الموضوع أعم من المحمول،

فيثبت المحمول لبعض أفرادهِ وينتفي عن بعضها، كقولك: بعض الحيوان إنسان، بعض الحيوان ليس بإنسان.

ومن المعروف أنه لا يعتبر في التناقض إلا الاختلاف بالإيجاب والسلب المقتضى لزوم صدق إحدى القضيتين، وكذب الأخرى.

أما إذا كانت القضية مخصوصة، كان نقيضها القضية التي تخالفها في كيفها من إيجاب أو سلب، وتتحد معها فيما سوى ذلك من الطرفين والزمان والمكان والشرط والكل والجزء والقوة والفعل والإضافة، يعني أن القضية المخصوصة الحملية وهي ما موضوعها جزئي يشترط أن يخالفها نقيضها في أمر واحد، وهو الإيجاب والسلب المعبر عنهما بالكيف، ويجب أن يوافقها فيما سوى ذلك وهو ثمانية أمور:

الأول: الموضوع. الثاني: المحمول. الثالث: الزمان.

الرابع: المكان. الخامس: الشرط. السادس: الكل والجزء.

السابع: القوة والفعل. الثامن: الإضافة.

ومنهم من اختصر هذه الثمانية، فردّها إلى ثلاثة:

(1) اتحاد الموضوع. (2) اتحاد المحمول.

(3) اتحاد الزمان.

ومنهم من ردها إلى اثنين وهما:

(1) اتحاد الموضوع. (2) اتحاد المحمول.

ومنهم من ردها إلى واحد وهو: اتحاد النسبة.

وإن كانت مسوّرة، أو ما في قوتها، شرط مع ذلك في نقيضها أن يخالفها في كمها، فإذا كانت إحداها كلية كانت الأخرى جزئية، يعني أن القضية إذا كانت مسوّرة بالسور الكلي أو الجزئي، أو كانت في حكم

المسورة، وهي لن تكون مهمة، فإنها في قوة الجزئية موجبة كانت أو سالبة، شرط ما تقدم في المخصوصة من وجوب الاختلاف في الكيف ووجوب الاتفاق في الثمانية أمور أن يختلفا في السور، فإذا كانت إحداهما كلية وجب أن تكون الأخرى جزئية؛ لأنهما إن كانتا كليتين جاز كذبهما معاً، وذلك حيث يكون المحمول خص في الموضوع، وإن كانتا جزئيتين جاز صدقهما معاً، وذلك في الموضوع الذي تكذب فيه الكليتان. فإذا عرفت هذا، فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس.

أما الكلية الموجبة، فإذا كان مثالها: كل حادث هو من فعل الله، كانت كلية صادقة، ونقيضها الكاذب بعض الحادث ليس فعلاً لله، وإذا قلت في الكلية السالبة لا شيء من الممكن بواجب على مولانا تبارك وتعالى، كان ذلك الممكن صلاحاً للعبيد، أو أصلح لهم أولاً، كانت كلية صادقة ونقيضها الكاذب، بعض الممكن واجب على الله، وهو ما كان صلاحاً لهم وأصلح⁽⁶⁾ للعبيد. ونقيض الكلية الموجبة، جزئية سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس، ونقيض المهمة موجبة وسالبة نقيض جزئيتهما، ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة، ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة، ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية، ونقيض العرفية العامة، مطلقة حينية، ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية، ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة. وما تركب من موجهتين، فنقيضها منفصلة مانعة خلو من نقيضهما بشرط تقييد موضوع الثانية من المركبة الجزئية بحكم محمولها من الأولى، وبالعكس في جميع هذه الموجهات. يعني أن

(1) واضح هنا تأثر المؤلف بالمعتزلة، وخاصة نظريتهم في الصلاح والأصلح.

القضية المسوّرة إن كانت موجهة، أي ذكر فيها اللفظ الذي يدل على مادتها، فإنه يشترط في نقيضها زيادة على ما سبق في شروط المسوّرة، أن يخالفها هذا النقيض في الجهة؛ لأنهما لو اتحدتا في الجهة لجاز صدقهما معاً أو كذبهما معاً.

أما ما في قوة الجزئية الموجبة، وهي كقولك: بعض الإنسان حيوان، فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة، وهي قولك: لا شيء من الإنسان بحيوان. ومثال المهملّة السالبة قولك: الحيوان ليس بإنسان، وترد أيضاً بالألف واللام الحقيقية دون الاستغراق، فهذه أيضاً في قوة جزئية سالبة، وهي قولك: بعض الحيوان ليس بإنسان، فنقيضها نقيض هذه الجزئية السالبة، وهي الكلية الموجبة، وهي قولنا: كل حيوان إنسان. وقوله: ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة، مثاله: كل ممكن فهو مفتقر في وجوده إلى الفاعل تبارك وتعالى بالضرورة، فهذه كلية موجبة ضرورية صادقة، فنقيضها الكاذب قولك: ليس كل ممكن مفتقراً في وجوده إلى الفاعل المختار جلّ وعلا بالإمكان العام، فهذه جزئية سالبة ممكنة عامة، قابلنا كلية الأفراد بجزئيتها، والضرورة بالإمكان العام، وخالفنا كيف الإيجاب بكيف السلب.

وبيان أقسام هاتين القضيتين للصدق والكذب، إن المحمول إما أن يجوز العقل سلبية عن شيء من أفراد الموضوع، أو لا، فإن جاز ذلك صدقت الجزئية السالبة؛ لأنها إنما حكمت بوجود ثبوت المحمول عقلاً لكل فرد من أفراد الموضوع، وذلك يستلزم استحالة سلبه عن فرد من أفراد الموضوع، وإن لم يجوز العقل السلب في شيء من الأفراد، فقد صدقت الموجبة وكذبت السالبة.

أما تناقض الكلية السالبة مع الجزئية الموجبة، فنقيض الدائمة المطلقة،

مطلقة عامة، مثاله قولنا مثلاً: كل داخل الجنة بعد البعث منعم عليه، فهذه كلية موجبة دائمة صادقة ونقيضها الكاذب، جزئية سالبة مطلقة عامة، وهي قولنا: ليس كل داخل الجنة بعد البعث منعماً عليه فيها بالإطلاق العام، وإنما احتيج إلى الإطلاق المؤذن بالصدق الفعلي في النقيض؛ لأن الدوام لا يستلزم الضرورة بل قد يصدق مع الإمكان الخاص، فلو قبل بالإمكان لجاز صدق القضيتين معاً.

وبيان أقسام هاتين القضيتين للصدق والكذب أن المحمول إن دام ثبوته لجميع أفراد الموضوع صدقت الموجبة، وكذبت السالبة، وإن لم يدم لجميعها، فهو سلب إما عن جميعها أو عن بعضها.

ونقيض المشروطة العامة حينية ممكنة مثال: كل متحيز فهو منتصف بالحركة والسكون بالضرورة ما دام متحيزاً، فهذه موجبة كلية مشروطة عامة صادقة، فنقيضها الكاذب جزئية سالبة حينية ممكنة، مثال: ليس كل متحيز متصفاً بالحركة والسكون بالإمكان العام حين هو متحيز، فقد اختلفنا في الكيف، وقابلنا الكلية بالجزئية، والضرورة بالإمكان العام، وعموم وقت الوصف بحين من أحيانه. وبيان اقتسامها للصدق والكذب: أن المحمول إما أن يجب ثبوته لجميع أفراد الموضوع طول اتصافها بالوصف الذي عبّر به عنها، وهو "المتحيز" في مثالنا أو لا، فإن كان الأول صدقت المشروطة الموجبة، وكذبت الحينية الممكنة، وإلا فالعكس.

ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية، مثاله: كل فاقد للساتر جاز أن يُصلي عريانا ما دام فاقداً للساتر، فهذه كلية موجبة عرفية عامة صادقة، ونقيضها الكاذب جزئية سالبة مطلقة حينية، وهي قولنا: ليس كل فاقد للساتر يجوز له الصلاة عرياناً بالإطلاق العام حين هو فاقد للساتر.

ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة، ووقتية، مثاله: كل ممكن فهو فعل الله تعالى بالضرورة وقت حدوثه، ونقيضها: ليس كل ممكن فعلاً لله تعالى بالإمكان العام وقت حدوثه. ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة، مثال: كل ممكن معدوم بالضرورة وقتاً ما، ونقيضها: ليس كل ممكن معدوماً بالإمكان العام دائماً.

وبيان اقتسامها للصدق والكذب إن المحمول إما أن يكون واجب الثبوت لكل فرد من أفراد الموضوع وقتاً ما بحيث لا يتصور في الفعل نفيه، أو لا يتصور في الفعل نفيه دائماً، أي في جميع الأوقات عن جميع الأفراد أو بعضها، وفي كليهما يصدق إمكان نفيه دائماً عن بعضها، فإن كان الأول لصدقت المنتشرة المطلقة، وإن كانت الثانية صدق نقيضهما الذي هو الممكنة الدائمة. وما تتركب من موجهتين فنقيضهما منفصلة مانعة خلو من نقيضهما. وينبغي أن تعرف أولاً أن كل محمول له نسبتان للموضوع نسبة ثبوته له، ونسبة نفيه عنه، فكل موجه لم يصرح فيه إلا ببيان جهة إحدى النسبتين، فهي بسيطة كقولنا: كل إنسان حيوان بالضرورة، أو لا شيء من الإنسان بفرس بالضرورة.

فالأولى بينت أن نسبة ثبوت الحيوان للإنسان ضرورية، ولم تتعرض باللفظ لجهة نسبة نفيه عنه، وإن كان يؤخذ بدلالة الالتزام أنها نسبة ممتنعة، والقضية الثانية بينت أن نسبة نفي الفرس عن الإنسان ضرورية، ولم تتعرض بلفظها لنسبة الثبوت، وكل موجه صرح فيها بجهتي النسبتين معاً، فهي مركبة، سميت بذلك لدالاتها على الجهتين في الثبوت والنفي، كقولنا في المشروطة الخاصة: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً، وتدل هذه القضية على أن جهة نسبة ثبوت محمولها إلى

موضوعها جهة المشروطة العامة، وعجزها، وهو قولنا: "لا دائما" دل على صحة نفي محمولها عن موضوعها، وأن جهة نسبة هذا النفي إطلاق؛ لأن مقابل الدوام إطلاق. ويؤخذ منه أن ذلك الوصف الذي أوجب ثبوت المحمول للموضوع ليس بلازم له، بل لا بد أن يفارقه، وعند مفارقه لا بد أن ينتفي المحمول عن الموضوع على سبيل الإطلاق.

إذن فكل قضية مركبة فيها قضيتان مختلفتان في الكيف والجهة، متفقتان في الكم إلا الممكنة الخاصة، ففيها قضيتان مختلفتان في الكيف خاصة متوافقتان في الكم والجهة، ومثلها في ذلك الوجودية اللادائمة، فالمركبات على هذا سبع وهي:

- (1) "الخاصتان" أي المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة.
- (2) "الوقتيتان" أي الوقتية والمنتشرة.
- (3) "الوجوديتان" أي الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية.
- (4) الممكنة الخاصة وهي، مركبة؛ لأنها دلت على أن نسبة ثبوت محمولها لموضوعها ممكن ونسبة نفيه عنه ممكن، ففيها إذن ممكنتان عامتان.

أما البسائط مما بقي من الموجهات، وهي اثنتا عشرة، وكل واحدة منها لا تتعرض إلا لبيان جهة نسبتها الموافقة فقط بخلاف المركبات، فإنها تتعرض كجهة نسبتها الموافقة ولجهة نسبتها المخالفة، ففي كل موجهة مركبة، موجهتان، موجبة وسالبة، إحداهما: موافقة لكيفها المصرح به فيها، والأخرى: مخالفة الكيف المصرح به فيها.

أما المشروطة الخاصة، فهي مركبة من مشروطة عامة موافقة، ومطلقة عامة مخالفة. والعرفية الخاصة مركبة من عرفية عامة موافقة،

ومطلقة عامة مخالفة.

والوقتية مركبة من قضية مطلقة موافقة، ومطلقة عامة مخالفة.

والمنتشرة مركبة من منتشرة مطلقة موافقة، ومطلقة عامة مخالفة.

والوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين، إحداهما موافقة،

والأخرى مخالفة.

والوجودية اللاضرورية مركبة من مطلقة عامة موافقة، وممكنة عامة

مخالفة.

والممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين، إحداهما موافقة،

والأخرى مخالفة.

ومن الملاحظ أن كل مركبة لا تصدق إلا بصدق الموجهتين اللتين

تركبت منهما معاً؛ لأنها حكمت بهما معاً، وتكذب تلك المركبة بكذبهما معاً

أو كذب إحداهما، والمركب يكذب بكذب أجزائه كلها، أو بعضها ومهما

كذب أحد جزئي المركبة وجب صدق نقيضه، فإن من مهما صدق نقيضا

جزئيهما أو نقيض أحدهما، فقد كذبت لاستلزام ذلك كذب جزئيهما معاً ولهذا

فنقيضها، مانعة خلو مركبة من نقيض جزئيهما، لأن معناها الحكم لأنه لا بد

من صدق النقيضين أو أحدهما، وهما لا يكذبان معاً، وذلك مستلزم لتكذيب

الموجهة المركبة لا محالة، كما أن الموجهة المركبة تستلزم تكذيب هذه

المنفصلة لا محالة؛ لأنها حاكمة بصدق نقيضي جزئيهما معاً، وهما

الموجهتان البسيطتان اللتان تركبت منهما. وإذا صدق نقيضيهما معاً فقد

كذبا معاً، ومانعة الخلو تكذب عند كذب جزئيهما معاً. وتسميتهم لهذه المانعة

الخلو نقيضاً للمركبة تسامح، وإلا فهي في الحقيقة مساوية لنقيضها، لا عين

نقيضها؛ لأن نقيضها الحقيقي إنما هو عملية تخالفها في الكيف والكم.

ومانعة الخلو هذه هي منفصلة موجبة كلية أبداً وإن كانت المركبة الحملية التي هي نقيضها موجبة كلية مثلها، والنقيض الحقيقي لا يكون موافقا لنقيضه في الكيف والكم.

ولكي نعرف مانعة الخلو التي هي نقيض الموجهة المركبة، فاعرف ما تركبت منه تلك الموجهة المركبة من الموجهتين البسيطتين، ونأخذ نقيضيهما على ما عرفنا، ونركب من نقيضيهما مانعة الخلو، ونجعلها نقيض لتلك الموجهة المركبة.

فالمشروطة الخاصة قد عرفنا أنها قد تركبت من مشروطة عامة موافقة، ومن مطلقة عامة مخالفة، فنأخذ نقيضها. وقد عرفنا أن نقيض المشروطة العامة ممكنة حينية، ونقيض المطلقة العامة دائمة مطلقة.

فتتركب مانعة الخلو من هذين النقيضين، فيكون نقيض المشروطة الخاصة مانعة خلو مركبة من ممكنة حينية ودائمة مطلقة، ومن ثم تركبت المشروطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة، ومطلقة عامة مخالفة.

ومن ثم أيضاً، فإن نقائض سائر المركبات يأتي بهذا الشكل، فنقيض العرفية الخاصة مانعو خلو مركبة من حينية مطلقة ودائمة مطلقة، ونقيض الوقتية، مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة، ونقيض المنتشرة، مانعة خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة، ونقيض الوجودية اللادائمة، مانعة خلو مركبة من دائمتين مطلقتين، ونقيض الوجودية اللاضرورية، مانعة خلو مركبة من دائمة مطلقة وضرورية مطلقة، ونقيض الممكنة الخاصة، مانعة خلو مركبة من ضروريتين مطلقاً.

أما الجزء الثاني من هذه المركبات لا يكون إلا نفي دوام، أو نفي ضرورة، فإن كان نفي دوام، فنقيضه الدوام؛ لأن نفي الدوام إطلاق،

ونقيض المطلقة هي الدائمة، وإن كان نفي ضرورة، فنقيضه ضرورة؛ لأن نفي الضرورة إمكان، أما نقيض الممكنة فهو الضرورية.

والمركبة الجزئية تنحل إلى موجهتين بسيطتين مجموعهما أعم منها، بدليل أنه قد يصدق ما تنحل إليه الجزئية، وتكون تلك الجزئية كاذبة لاقتضائها عدم دوام الإنسانية لما تثبت له، كقولنا: بعض الحيوان إنسان لا دائماً، وذلك كذب إذ كل ما ثبتت له الإنسانية، فهو إنسان دائماً بالضرورة، وإذا حللت هذه الجزئية إلى بسائطها انحلت إلى قولنا: بعض الحيوان إنسان بالإطلاق العام، وإلى قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان بالإطلاق العام. وهاتين القضيتين المطلقتين صادقتين، وإن كانتا في مادة الضرورة لوجوب صدق المطلقة، في جميع المواد الفعلية. وإذا تبين أن الجزئية قد تنحل إلى الأعم، لم يصح - في معرفة نقائض القضايا الجزئية المركبة - الطريق السابق في معرفة نقائض القضايا المركبة الكلية. وسر الفرق بين الجزئية المركبة، والكلية المركبة، أن الموضوع في القضيتين اللتين تنحل إليهما المركبة الكلية لما كان عاماً صار واحداً، وتوارد عليه ثبوت المحمول ونفيه كما كان ذلك في أصل القضية المركبة، فقد اتحد معناها مع ما تحللت إليه، وأما الموضوع في القضيتين اللتين تنحل إليهما الجزئية المركبة ما لم يكن عاماً، فلم يلزم اتحاده حتى يتوارد ثبوت المحمول فيهما ونفيه على شيء واحد كما كان كذلك في أصل الجزئية المركبة؛ لأن التركيب فيهما هو الذي دل على اتحاد الموضوع في حكميهما، فعند الانحلال وزوال التركيب صار جزئيين مستقلين لارتباط موضوع إحداهما بموضوع الأخرى، فأمكن أن يحمل إحداهما على خلاف ما يحمل عليه الآخر.

إذن فلم يلزم في الجزئية المركبة مساواة معناها لمعنى ما انحلت إليه،

فمانعة الخلو المركبة من نقيض ما انحلت إليه الجزئية المركبة، لا تصلح وحدها أن تكون نقيضاً لتلك الجزئية، بل لا بد من زيادة عند المحققين، ثم اختلفت طرقهم، فمنهم من لم يزد شيئاً في القضيتين اللتين تتحل إليهما الجزئية، وزاد في أجزاء مانعة الخلو التي تتاقض الجزئية المركبة جزءاً ثالثاً، فجعلها مركبة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: نقيض جزئيتي المركبة الجزئية.

الجزء الثاني: نقيض جزئيتي المركبة الجزئية أيضاً على الطريق المألوف في المركبة الكلية. وهذان الجزئيان النقيضان كليتان أبداً؛ لأنهما نقيضا جزئيتين.

الجزء الثالث: هو مجموع جزئيتي كل من الكليتين الأوليتين، موجهتين بمثل جهتيهما، ومكيفتين بكيفهما، إحداهما موجبة؛ والأخرى سالبة، وهاتين الجزئيتين مستغرقتين أفراد كل من الكليتين، بأن أثبت المحمول لبعضها ونفيه عن البعض الآخر.

فتقول مثلاً: بعض العدد زوج دائماً أو، بعض العدد زوجاً دائماً وبعض الباقي ليس زوجاً دائماً.

وقد جعل البعض نقيض الجزئية المركبة، بأن حمل المفهوم المردد بين المحمول ونقيضه على جميع أفراد الموضوع، فتقول: بعض العدد زوج لا دائماً، أو زوج دائماً، وليس بزواج دائماً. ومنهم من جعل زيادة قيد في الجزئية المخالفة في الجزئيتين اللتين تتحل إليهما الجزئية المركبة، فقيد موضوعها بحكم المحمول من الجزئية الموفقة من ثبوت، أو نفي.

ويؤخذ نقيض الجزئيتين على ما في المخالفة منهما من القيد المذكور، فإذا قلت: بعض الحيوان إنسان لا دائماً، حلتها إلى: بعض الحيوان إنسان بالإطلاق العام، وقولنا: بعض الحيوان الذي هو إنسان ليس إنساناً بالإطلاق

العام.

ونقيض تلك الجزئية المركبة، مانعة خلو مركبة من نقيض هذين الجزئين على ما في الثاني منهما من التقييد، فيكون نقيضها هكذا دائماً، إما لا شيء من الحيوان بإنسان دائماً، وإما كل حيوان الذي هو إنسان، فهو إنسان دائماً.

وأخذ النقيض على هذا الوجه يقتسم الصدق والكذب مع الجزئية المركبة ضرورة انحلالها إلى ما يساويها في المعنى لاتحاد الموضوع فيما انحلت إليه من القضيتين بسبب ذلك القيد الذي قيد به موضوع الثانية، كقولنا في السالبة: بعض الحيوان ليس بإنسان لا دائماً، انحلت إلى قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان بالإطلاق العام، فنقيض تلك الجزئية المركبة، مانعة الخلو المركبة من نقيض هذين الجزئين على ما في الثاني من التقييد، وهي مثال قولنا: إما كل حيوان إنسان دائماً، أو: لا شيء من الحيوان الذي هو ليس إنساناً بإنسان. وهذا النقيض صادق لصدق أحد جزئيه.

والجزئية المركبة كاذبة، لكذب أحد جزئيه، وهو الثاني ولو أخذت النقيض الغير مقيد بالقيد المذكور، فقلت: إما كل حيوان إنسان دائماً، أو: لا شيء من الحيوان بإنسان دائماً، لكان هو والجزئية المركبة كاذبتين معاً. أما العكس، فثلاثة أقسام:

1- عكس مستوى. 2- عكس نقيض موافق.

3- عكس نقيض مخالف.

أما العكس المستوى: فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم. عكس النقيض موافق: تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر، مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم.

عكس النقيض المخالف: تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم، مثل: العكس في اللغة مطلق التحويل.

وفي الاصطلاح يطلق لإزاء معنيين، المصدر والقضية التي وقع التحويل إليها، وهاك تفصيل ما أوجزنا:

(1) **العكس المستوي:** وحقيقته على المصدر تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف، والصدق على وجه اللزوم.

فقولنا: تبديل جنس، وقولنا: كل واحد من طرفي القضية احترازاً من تبديل أحدهما فقط، فلا يسمى عكساً مستوياً، ودخل في طرفي القضية طرفا العملية والشرطية المتصلة والمنفصلة، كقولنا: إما أن تكون الشمس طالعة، وإما أن يكون النهار مفقوداً، فإذا بدلنا طرفيها، قلنا: إما أن يكون النهار مفقوداً، وإما أن تكون الشمس طالعة، لم يسم هذا التبديل عكساً، فإن الترتيب بين طرفيها ليس طبيعياً أي يقتضيه المعنى بحيث، لو أزيل تغير المعنى، بل الترتيب في ذلك موكول لاختيار المتكلم.

وقولنا بعين الآخر، يخرج عكس النقيض؛ لأن التبديل فيهما ليس في عين الطرفين، وقولنا مع بقاء الكيف مخرج لتبديل كل واحد من الطرفين بعين الآخر مع الاختلاف في الكيف، بأن يكون أصل القضية موجبة وعكسها سالبة وبالعكس، وقولنا: والصدق مخرج للتبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق، كقولنا مثلاً: في عكس. "كل إنسان حيوان" ← كل حيوان إنسان، فالصدق الذي كان في الأصل قد انتفى في العكس إذ هو كاذب، فلا يسمى عكساً.

(2) عكس النقيض الموافق: فحقيقته تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم، وقيوده موافقة لقيود العكس المستوي، إلا أن التبديل هنا بالنقيض والمراد منه أن يجعل نقيض المحمول موضوعاً، ونقيض الموضوع محمولاً في الحملات، ويجعل نقيض التالي مقدماً، ونقيض المقدم تالياً في الشرطيات المتصلات، ومثاله في الحملات: كل إنسان حيوان، فعكس نقيضه الموافق: كل ما ليس حيواناً ليس بإنسان، وفي الشرطية إذا قلنا: كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً، فعكس نقيضه: كلما لم يكن هذا حيواناً لم يكن إنساناً.

وقولنا: مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم يخرج أيضاً ما يبقى معه الصدق على وجه اللزوم، كما لو قيل مثلاً في عكس قولنا: لا شيء من العدد الزوج بمفرد، بعكس النقيض الموافق: لا شيء من غير المفرد غير عدد زوج، فهذا العكس في الكلية السالبة كنفسها، اتفق صدقها في هذه القضية لما اتفق فيها من مساواة طرفيها للنقيض، فيلزم من نفي أحدهما ثبوت الآخر.

(3) عكس النقيض المخالف: وحقيقته تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم، فقد خالف هذا العكس العكسين السابقين في أمرين:

الأول: إن الكيف فيه مخالف لكيف الأصل.

الثاني: إن التبديل فيه ليس بعين الطرفين ولا نقيضهما معاً، بل بعين أحدهما، ونقيض الآخر، ومثاله في الحملات.

ويطلق العكس أيضاً بالاشتراك العرفي على نفس القضية المنعكس إليها، وقد تقدم أن العكس مشترك في الاصطلاح بين المصدر وبين القضية المنعكس إليها، والحد السابق بالعكس إنما هو مصدر، وأما حده، فهو اسم للقضية المنعكس إليها.

فهو أن يقال: العكس المستوى قضية تركبت بتبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم.

وعكس القضايا الموجبات أربع بالعكس المستوي حملية كانت، أو شرطية، متصلة جزئية موجبة أو سالبة، بدءاً بالموجبات لشرفها، ولوضوح ما ذكر من العكس لها، وقد عرفت أن القضايا المجردة عن اعتبار الجهة فيها ثمانية وهي:

- | | |
|----------------------|----------------------|
| 1- المخصوصة الموجبة. | 2- المخصوصة السالبة. |
| 3- الكلية الموجبة. | 4- الكلية السالبة. |
| 5- الجزئية الموجبة. | 6- الجزئية السالبة. |
| 7- المهملة الموجبة. | 8- المهملة السالبة. |

أما عن حكم العكس باعتبار الجهة في الحملات، فالممكنات العامة والخاصة تنعكسان موجبتين إلى ممكنة عامة، وموجبات غيرهما تنعكس إلى مطلقة عامة، يعني أن ما قدمه إنما هو حكم العكس باعتبار الكم والكيف من غير مراعاة جهة. وأما حكمه باعتبار الجهة وهي إنما تكون في الحملات، فالموجهات، تنقسم إلى قسمين:

(1) الممكنات: وهما الممكنة العامة، الممكنة الخاصة، وحكهما أنهما ينعكسان إلى ممكنة عامة.

(2) الفعليات: وهي ما عدا الممكنتين، وحكمها أنها تنعكس إلى مطلقة. هذا، وقد ذهب المتأخرون إلى أن الممكنتين لا تنعكسان أصلاً.

أما الفعليات، وهي ما عدا الممكنتين، فالدليل على صحة إنعكاسها إلى مطلقة عامة، وهي قولنا: بعض المعدوم ممكن بالإطلاق العام، والدليل على ذلك ثلاثة أوجه:

الأول: الافتراض: وهو أن يفرض ذات الموضوع معيناً، فيصدق عليه المحمول كلياً بالفعل، وكذلك يصدق عليه العنوان، فيتراكب من القضيتين، قياس من الضرب الأول، من الشكل الثالث، فينتج العكس المذكور، فتصدق حينئذ قضيتان:

أحدهما: المعدوم بالإطلاق. الأخرى: ممكن بالإطلاق.

الثاني: الخلف: وهو أن ينضم نقيض العكس إلى الأصل، فينتج من الأول المحال، وهو سلب الشيء عن نفسه، ولا خلل في صورة القياس، فيتعين أن يكون في مادته وإحدى مقدمتيه، وهي الأصل المعكوس، ومفروضة الصدق، فانهصر الكذب في المقدمة الأخرى، وهي نقيض العكس، فوجب أن يكون العكس صادقاً.

فإذا صدق في مثالنا كل ممكن، فهو معدوم، أو بعض الممكن معدوم بالإطلاق العام، وجب أن يصدق في عكس كل واحد منهما بعض المعدوم الممكن بالإطلاق العام، وإلا لصدق نقيضه، وهو لا شيء من المعدوم ممكن دائماً، فتضمنه كبرى لأصل القضية كلية كانت أو جزئية فينتج مع الكلية: لا شيء من الممكن ممكن دائماً، ومع الجزئية: بعض الممكن ليس هو ممكناً دائماً، وكلا النتيجتين مستحيلتان، ولا خلل إلا من نقيض العكس، فالعكس صادق.

الثالث: طريق العكس: وهو أن تعكس نقيض العكس المدعى لزوم صدقه؛ لصدق الأصل، فيكون عكسه نقيضاً للأصل المفروض صدقه إن كان ذلك الأصل جزئياً أو ضدّاً له إن كان كلياً، أو أخص من نقيضه إن كان كلياً، فلا بد أن يكون لازم نقيض العكس هو عكسه في كلا الوجهين، منافياً للأصل المفروض صدقه.

فما نافي الصادق فهو كاذب ضرورة، فلازم نقيض العكس كاذب، وإذا كذب اللازم كذب الملزوم ضرورة، فنقيض العكس الملزوم إذا كذب، صادق وهو المطلوب، وإذا صدق النقيض صدق لازمه أيضاً، فيكون العكس لازم الصدق؛ لما علم من وجوب صدق النقيض عند كذب نقيضه، ومن ثمّ فقد تبين صحة انعكاس الفعليات الموجبات كلها إلى مطلقة عامة. أما عن الدائمتان، وهما الضرورية المطلقة، والدائمة المطلقة، والعامتان، وهما المشروطة العامة والعرفية العامة، فتعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية.

وأما السالبة، فإن كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد انعكست كنفسها، وإلا لم تنعكس أصلاً، إلا المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة الجزئيتين، فإنهما ينعكسان كأنفسهما كالكليتين، ومراده بعمومها بحسب الأزمنة أن تكون إحدى القضايا الست الدائم حكمها، إما بحسب الذات وهي الضرورية المطلقة، والدائمة المطلقة، وإما بحسب الوصف، وهي المشروطة، والعرفية والعامتان، والخاصتان.

ومراده بالعموم في الأفراد أن تكون هذه الست كليات، وانعكساها لأنفسها يحتمل أن يكون المراد من التشبيه أن عكس هذه الست كليات، بحفظ كل ما كان فيها من كلية وجهة، وقد لا دوام.

ويحتمل أن يكون المراد أنها تنعكس، كنفسها فيما وصفها به هنا، وهو ثلاثة أشياء: السلب، والعمومان، وأما ما زاد على ذلك من قيد ضرورة، ولا دوام فلا يلزم في العكس، أما الدائمة المطلقة، والعرفية العامة فتنعكسان كأنفسهما، فإذا قلت في الدائمة، لا شيء من العالم القديم، تنعكس إلى دائمة مطلقة، كالأصل وهو قولنا: لا شيء من القديم بعالم. ولو لم يصدق هذا العكس عند صدق أصله لصدق نقيضه، وهو: بعض القديم عالم بالإطلاق العام.

وإذا أردنا طريق الخلف، فنضم هذا النقيض لصغرى أصل القضية، ينتج من الأول: بعض القديم ليس بقديم دائماً، وهو محال لما فيه من سلب الشيء الأول عن نفسه، ولا خلل إلا من نقيض العكس، فالعكس صادق. وإذا أردت طريق العكس، فاعكس هذا النقيض إلى: بعض العالم القديم بالإطلاق العام، وهو نقيض الأصل، فيكون كاذباً، فملزومه وهو نقيض العكس كذلك، فالعكس صادق.

وإذا صدق في العرفية العامة: لا شيء من فاقد العقل بمكلف، لزم صدق عكسه عرفية عامة مثله وهو قولنا: لا شيء من المكلف بفاقد العقل، وإلا صدق نقيضه، وهو: بعض المكلف فاقد العقل بالإطلاق حين هو مكلف، فإن ضممته إلى الأصل أنتج من الأول سلب الشيء عن نفسه، وهو بعض المكلف ليس بمكلف حين هو مكلف وهو محال، ولا خلل من نقيض العكس، فالعكس صادق، وإن عكست نقيض العكس، انعكس إلى: بعض فاقد العقل مكلف حين هو فاقد العقل، وهو نقيض الأصل الصادق، فيكون كاذباً، فملزومه وهو نقيض العكس كاذب، فالعكس صادق، وهو المطلوب. أما الضرورية المطلقة إذا كانت سالبة كلية، فقد اختلف فيما تنعكس

إليه إلى قولين: دائمة، وضرورية.

والمشروطة العامة إذا كانت سالبة كلية، فقد اختلف فيما تنعكس إليه أيضاً إلى:

* إن عكسها مشروطة عامة كنفسها.

* إن عكسها عرضية عامة.

وأما الخاصتان وهما: المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة، إذا كانتا سالبتين كليتين فإنهما ينعكسان كعامتيهما، وهما المشروطة العامة، والعرفية العامة، ويجري القولان السابقان في ذكر الضرورة في عكس المشروطة الخاصة كما جرى في ذكرها في عكس المشروطة العامة، ثم يزداد في عكس الخاصتين قيد لا دوام المذكور في الأصل، لكن يُنوي رجوعه في العكس إلى بعض أفراد الموضوع لا إلى جميعها كما كان في الأصل، لأنه في الأصل مطلقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس إلى مطلقة عامة موجبة جزئية.

والدوام بالطبع في البعض عبارة عنهما، فعل هذا لم تنعكس الخاصتان كأنفسهما في قيد لا دائماً، وهذا مذهب المتأخرين؛ لأنهم بنو على أن "قيد لا" دائماً راجع إلى كل فرد من الأفراد في الموضوع فهو كلية موجبة، وعكسها جزئية.

والخاصتان تنعكسان، كأنفسهما وفي قيد لا دائماً، راجع في الأصل إلى كل أفراد الموضوع من حيث هو "كل لا" إلى واحد والنفي عن الكل، من حيث هو، كل جزئي.

وعكس الجزئية الموجبة موجبة مثلها فقد اتحد معنى هذا القيد في الأصل والعكس، فقد انعكست الخاصتان إلى أنفسهما، وإلا لم تنعكس أصلاً،

ويدخل فيه ثلاثة أقسام: كليات الست الدوائيم، وجزئياتها، وجزئيات الست الدوائيم، أما غير الدوائيم فأخصها الكلية الوقتية، وهي لا تنعكس أصلاً، فما بقي وهو الأعم، كذلك؛ لأن كل ما لا ينعكس إليه الأخص لا ينعكس إليه الأعم.

ودليل عدم انعكاس الوقتية الكلية السالبة إنه يصدق مثل: لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً، وعكسه كاذب، وأما سوابب الجزئيات الست الدوائيم غير الخاصتين فإنما تنعكس لجواز أن يكون الموضوع فيها أعم من المحمول الأخص، لا كلياً، ولا جزئياً، لاستحالة وجود الأخص بدون الأعم.

أما الخاصتان الجزئيتان فأطلق عليهما عدم الانعكاس، كغيرها إلا أنهما ينعكسان كأنفسهما ولهذا استثناهما في الأصل مما لا ينعكس، والبرهان على هذا في العرفية الخاصة، لكونها أعم إذا صدق مثل: بعض "ج" ليس هو "ب" لا دائماً، فحكم هذه القضية بقولنا: لا دائماً هو حكم بثبوت المحمول للموضوع في وقت ما، وهو معنى المطلقة العامة.

إن فـإن ج الذي هو موضوع القضية له أفراد موجودة، وقد حكمت القضية على بعض تلك الأفراد لهذين الحكمين، فيكون هذا البعض من أفراد "ب"، ومن أفراد "ج" إذ قد صدقاً عليه بالفعل، ولا يجتمع صدقهما عليه في وقت واحد بوجه، لحكم القضية بأنه ينسلب عند "ب" ما دام متصفاً بـ "ج"، فهو إذن ينسلب عند "ج" ما دام متصفاً بـ "ب".

فقد صدق: بعض "ب" ليس هو "ج" ما دام "ب"، ثم سلب "ج" لا يدوم له لكونه عنواناً عليه يجب أن يصدق عليه بالفعل، فيصدق: بعض "ب" ليس هو "ج" ما دام "ب" لا دائماً، وهذه عرفية خاصة وهي عكس العرفية

الخاصة السابقة.

فقد صح عكس العرفية الخاصة الجزئية السالبة كنفسها، وإذا انعكست العرفية الخاصة إلى هذه القضية، لزم انعكاس المشروطة الخاصة إليهما؛ لوجوب انعكاس الأخص إلى ما انعكس إليه الأعم.

أما حكم الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف فهو حكم السالبة في العكس المستوي، وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه، ويعني أن الموجبة في عكس النقيض الموافق، والمخالف حكمها حكم السالبة في العكس المستوي، فتعكس في عكس النقيض كنفسها إذا كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد، وهي أن تكون إحدى الكليات الست الدوائم، وإلا لم تتعكس أصلاً.

والسالبة في عكس النقيض، حكمها حكم الموجبة في العكس المستوي، فتعكس جزئية بجهة الإطلاق في الفعليات، وبجهة الإمكان العام في الممكنتين على رأي، وعلى رأي بجهة الإمكان العام في الجميع.

أما الدائمتان، والعامتان، الموجبات الكليات، فقد اختلف في عكس نقيضها على ثلاثة أقوال:

الأول: إنها تتعكس بعكس النقيض، كنفسها.

الثاني: إنها تتعكس بالمخالف لا بالموافق، فتعكس الدائمتان دائمة والعامتان، كأنفسهما.

الثالث: تتعكس بالمخالف لا بالموافق، فتعكس الدائمتان دائمة، والعامتان تتعكسان عامتين إلا كأنفسهما.

أما الخاصتان، فقد اختلف أيضاً فيما ينعكسان إليه على ثلاثة أقوال:

* الأول: إنهما تنعكسان في عكس النقيض كأنفسهما.

* الثاني: إنهما تنعكسان إلى ما تنعكس إليه عامتهما بعكس النقيض المخالف، مع قيد "لا دوام" في البعض.

* الثالث: إنهما تنعكسان إلى ما تنعكس إليه عامتهما بعكس النقيض الموافق، كما تنعكسان بالمخالف، بخلاف عامتهما، فإنهما لا تنعكسان إلا بالمخالف فقط، ويصح انعكاس الخاصيتين بالموافق، بخلاف العامتين.

وهذه العكوس لوازم القضايا، حملية كانت أو شرطية متصلة. وللمتصلة لوازم أخرى غير العكس يعني أن الشرطية المتصلة قد شاركت الحملية في ثبوت هذه الوازم لها، وهي العكوسات وانفردت الشرطية بزيادة لوازم أخرى، فتستلزم المتصلة الموجبة للزومية المتعددة التالي، متصلات بعدد أجزاء التالي؛ لأن جزء التالي لازم له، والتالي لازم للمقدم.

فإذا تعددت المتصلة للزومية سواء أكانت كلية أو جزئية، يقتضي تعددها بعدد أجزاء ذلك التالي، كقولنا: كل ما كان هذا إنساناً كان حيواناً ناطقاً، فتستلزم متصلتين كليتين مثلهما وهما: كل ما كان هذا إنساناً كان حيواناً، وقولنا: كل ما كان هذا إنساناً كان ناطقاً.

ويستدل على ذلك بقياس من الشكل الأول صغراه المتصلة الأصل، وكبراه المستلزمة الكل لجزئه. وهكذا لحل ما كان هذا إنساناً، كان حيواناً ناطقاً، وكل ما كان حيواناً ناطقاً، كان حيواناً، ينتج كل ما كان هذا إنساناً كان حيواناً، وهذه إحدى المتصلتين اللازميتين للأصل.

ولو قلت في الكبرى: كلما كان حيواناً ناطقاً، أنتج المتصلة اللازمة الأخرى. وهي قولنا: كلما كان هذا إنساناً كان ناطقاً، وأما تعدد مقدمها، فلا يقتضي تعددها إن كانت كلية بجواز أن يكون الكل ملزوماً لشيء، ولا

يكون جزؤه ملزوماً له وليس الجزء، وأيضاً ملزوماً للكل حين يكون ملزوماً للضرورة؛ لأن ملزوم الملزوم لشيء، ملزوم لذلك الشيء مثال قولنا: كل ما كان هذا حيواناً ناطقاً كان إنساناً، فهذه متصلة صادقة، ولا تصدق إذا استلزم جزء مقدمها لتاليها، لكذب قولنا: كلما كان هذا حيواناً كان إنساناً، واستلزم بجزء الآخر.

وأما إن كانت المتصلة جزئية، فتعدد مقدمها يقتضي تعددها بعدد أجزائه، كما يقتضي بعدد تاليها تعددها بعدد أجزاء ذلك التالي بيانه من الشكل الثالث، والوسط فيه الكل الذي هو المقدم.

فإذا صدق قولنا: "قد يكون إذا كان أ ب وجد فهد"، لزم أن يصدق قولنا: قد يكون إذا كان أ ب فهد، وبرهانه أننا نضم كل واحدة من متصلتين قطعيتي الصدق وهما قولنا: كل ما كان أ ب وجد فهد، فتجعلهما صغرتين للمتصلة الأصل، فينتجان من الشكل الثالث المتصلتين المدعا لزومهما للأصل.

وبهذا يظهر أن المتصلة الكلية المتعددة المقدم يلزم تعددها بعدد أجزاء مقدمها جزئية كما في المتصلة الجزئية؛ لأنها أخص من الجزئية ولازم الأعم لازم الأخص، والمتصلة لا تتعدد بتعدد أجزاء المقدم مطلقاً وليس كذلك، والتحقيق ما قدمناه، ولهذا قيدنا في الأصل عدم اقتضاء تعدد المقدم، تعدد المتصلة بما إذا كانت كلية، وقيدنا المتصلة باللزومية احترازاً من الاتفاقية الموجبة، فإنها تعددت بعدد أجزاء مقدمها وأجزاء تاليها، كقولنا: كلما كان الإنسان حيواناً ناطقاً، كان الحمار ناهقاً، لأن الاتفاقية إنما معناها أنها التي اتفق أن صدق كل جزء أحدهما مع الآخر. والمنفصلة مثل الاتفاقية، تعددت بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها باعتبار منع الخلو؛ لأن

الجزء لازم لكه، فامتناع الخلو عن الشيء والملزوم الذي هو الكل يقتضي امتناع الخلو عن الشيء ولازمه؛ لاستحالة بقاء الملزوم مع نفي لازمه. أما تعدد أجزاء مانعة الجمع، فلا يقتضي تعددها بحسب الأجزاء؛ لأن منع الجمع بين الشيء والكل لا يستلزم منع الجمع بين الشيء وجزئه، لعدم استلزام انتفاء كل جزء من أجزائه، فيجوز أن لا يجمع الكل الشيء والجزء ويجمعه.

أما السوالب، فحكمها على العكس، فتتعدد فيهما السالبة اللزومية بعد أجزاء المقدم كقولنا: ليس البتة إذا كان هذا حيواناً ناطقاً، لأن سلب ملزومية الكل لشيء، يستلزم سلب ملزومية كل جزء من أجزائه.

وبرهانه من الشكل الثالث بجعل المقدمة القائلة باستلزام الكل جزئه صغري، والأصل مقدمة كبري، فتقول الكل يستلزم الجزء كلياً، والكل لا يستلزم الشيء جزئياً، ينتج من الشكل الثالث، الجزء لا يستلزم ذلك الشيء جزئياً.

وتعدد الجمع للسالبة، فيقتضى تعدد أجزاؤها اجتماع، لاستلزام جواز الشيء مع مجموع جواز اجتماعه مع كل جزء من أجزاء ذلك المجموع؛ لأن الاجتماع مع الكل يستلزم الاجتماع مع أجزائه ضرورة.

أما مانعة الخلو السالبة فتعدد أجزاؤها لا يوجب تعددها؛ لأن جواز الخلو عن الشيء ومجموعه لا يستلزم جواز الخلو عن ذلك الشيء وجزءه المجموع، فالمجموع أخص من جزئه والخلو عن الأخص لا يستلزم الخلو عن الأعم.

والحقيقة السالبة معلوم حكمها من مانعتي الجمع والخلو السالبتين. أما المتصلة، فتستلزم متصلة تمثلها في المقدم والكم، وتناقضها في التالي

والكيف، فكل متصلتين توافقتا في الكم والمقدم تخالفتا في الكيف وتناقضتا في التالي فإنهما متلازمتان صدقاً وكذباً.

بينما يقول ابن سينا، بعدم استلزام الموجبة السالبة، فإذا استلزم المقدم التالي لم يستلزم نقيض التالي وإلا كان مستلزماً للنقيضين، وهو محال. كما قدر استلزام الموجبة السالبة بأن لو لم يكن كذلك لزم صدق نقيض السالبة كبرى موجبة الأصل، فينتج من الثالث لزوم سلب الشيء لثبوته.

واحتج ابن سينا أيضاً على استلزام السالبة للموجبة، بأنه إذا صدق سلب استلزام المقدم للتالي، لزم أن يكون مستلزماً لنقيضه، وإلا لم يكن مستلزماً للنقيضين، فجاز أن يجتمعا معاً وهو محال.

وتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين مقدمها ونقيض تاليها، ومانعه خلو من نقيض مقدمها وعين تاليها، وهما مستلزماتان لمتصلتين كذلك، ووجه استلزامهما لمانعة الخلو؛ فلأن نقيض المقدم وعين التالي لو ارتفعا؛ لوجد الملزوم أيضاً بدون لازمه، ويجوز أن يجتمعا؛ لأن حاصله هو وجود اللازم بدون الملزوم وهو غير ممتنع.

أما استلزامهما لمتصلتين، معناه أن كل واحدة من مانعتي الخلو والجمع، تستلزم متصلة كما استلزمتهما.

أما مانعة الجمع، فتستلزم متصلة مقدمها عين أحد جزئها، وتاليها نقيض الجزء الآخر. وأما مانعة الخلو فتستلزم متصلة مقدمها نقيض أحد جزئها وتاليها عين الآخر.

والأول: فلأن جزئي مانعة الجمع لما استحال اجتماعهما، لزم أنه مهما صدق أحدهما صدق نقيض الآخر. والثاني: فلأن جزئي مانعة الخلو لما استحال رفعهما، لزم أن كل ما صدق نقيض أحدهما، صدق الآخر.

وتستلزم المنفصلة الحقيقية متصلات أربع، تتركب من عين أحد

طرفيها، ونقيض الآخر ومن نقيض أحدهما، وعين الآخر، فالمنفصلة الحقيقية لما اشتملت على منع الجمع ومنع الخلو استلزمت أربع متصلات.

* اثنتين، لأجل ما فيهما من منع الجمع، وهما اللتان من عين أحد جزئها، ونقيض الآخر.

* اثنتين، لأجل ما فيهما من الخلو، وهما اللتان من نقيض أحد جزئها وعين الآخر.

أما موجبة كل متصلة ومنفصلة، فتستلزم سوالب غيرها مركبات من جزئيتها من غير عكس، أي أن المتصلة الموجبة تستلزم سوالب غيرها، وهي سالبة الحقيقية. وسالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو مركبات من جزئي المتصلة، وكل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو تستلزم الأخرى مركبة من نقيضي جزئيهما، أما وجه استلزام مانعة الجمع لمانعة الخلو، فلأن جزئي مانعة الجمع لما استحال اجتماعهما على الصدق، استحال اجتماع نقيضيهما على الكذب، وجاز اجتماع النقيضين على الصدق، لجواز كذب نقيضيهما معاً، وهما جزءا مانعة الجمع، وذلك معنى مانعة الخلو.

والمعروف أن الكلية الموجبة المتصلة متى صدقت ومقدمها جزئي، صدقت وهو كلي، ومتى صدقت وتاليها كلي صدقت وهو جزئي، والسالبة الجزئية على العكس.

وأما الجزئية الموجبة، فمتى صدقت، وأحد طرفيها كلي، صدقت وهو جزئي، والسالبة الكلية على العكس.

القياس

القياس، قول مؤلف من تصديقين متى سلما لزم لذاتهما تصديق آخر، يسمى قبل الشروع في الاستدلال وعنده "مطلوبا"، وبعده "نتيجة" حيث إن الغرض من المنطق، هو التوصل إلى المطالب المجهولة، وهي منحصرة في التصور والتصديق.

وقولنا في حد القياس، إنه تصديقين، أي قضيتين وهو جنس، وإنما لم نقل فأكثر؛ لأن الصحيح أن القياس المركب من أكثر من مقدمتين، يرجع إلى أقيسة قد طُويت منها نتائج أي لم تذكر، وهي صغريات لما بقي من المقدمات، واستغنى عنها للعلم بها.

وقولنا: "متى سلما" يدخل فيه القياس الصادق المقدمات، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، والقياس الكاذب للمقدمات، كقولنا: كل إنسان فرس، وكل فرس صهال؛ لأن القياس من حيث هو قياس، إنما يجب أن يؤخذ بحيث يشمل البرهاني، والجدلي، والخطابي، والسوفطائي، والشعري.

وقولنا: "لزم" يخرج التمثيل والاستقراء، فإن مقدمتيهما إذا سلمت لا يلزم عنها شيء لإمكان تخلف مدلوليهما عنهما، ويتناول القياس الكامل وغير الكامل؛ لأن اللزوم أعم من المبين وغيره. وقولنا: "لذاتيهما"، معناه أن يكون اللزوم لذات تأليف التصديقين، أي لا يكون بواسطة مقدمة أجنبية، أي غير لازمة لإحدى المقدمتين لزوماً ضرورياً، فيخرج على هذا قياس المساواة، كقولنا: أ مساو ب، و ب مساو ج، فإنه ينتج أ مساو ج. وهو منتج بحسب الصورة.

وينقسم القياس إلى:

اقتراضي: وهو ما لم يُذكر فيه النتيجة أو نقيضها.

استثنائي: وهو ما ذُكرت فيه النتيجة بالفعل أو نقيضها.

ومثال الاستثنائي، قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، ينتج: النهار موجود. وهذه النتيجة مذكورة بالفعل في القياس؛ لأنها عين تالي الشرطية.

ومثال الاقتراضي قولنا: لو لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً، لكن النهار موجوداً، ينتج: الشمس طالعة، فهذه النتيجة نقيضها، قولنا: لو لم تكن الشمس طالعة وهذا بعينه هو مقدم الشرطية.

والقياس الاستثنائي مركب من مقدمتين، طرف إحدى مقدمتيه أصغر المطلوب، وهو موضوعه إن كانت حملية، ومقدمه إن كان شرطية، وتسمى هذه المقدمة صغرى. وطرف المقدمة الأخرى أكبر المطلوب، وهي محموله إن كانت حملية، وتاليه إن كانت شرطية، وتسمى هذه المقدمة كبرى. وتشترك المقدمتان في ثالث يسمى الوسط.

وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الوسط مع الأصغر والأكبر شكلاً، فإن كان محمولاً أو تالياً في الصغرى وموضوعاً، أو مقدماً في الكبرى، فهو الشكل الأول، وعكسه الشكل الرابع. وإن كان محمولاً أو تالياً فيهما، فهو الشكل الثاني، وعكسه الشكل الثالث، وتسمى المقدمتان ضرباً، فالمقدر في كل شكل ستة عشر ضرباً.

يعني أن كل قياس اقتراضي لا بد فيه من مقدمتين، تشتركان في حد! لأن نسبة محمول المطلوب إلى موضوعه في القياس الحلمي ونسبة تاليه إلى مقدمه في القياس الشرطي، لما كانت مجهولة، أحتيج إلى أمر ثالث يوجب بتلك النسبة المجهولة، ويسمى هذا الأمر الحد الأوسط، ويسمى

أصغر، لأنه في الأغلب أخص من المحمول، فيكون أقل أفراداً، فلذلك سمي الأصغر، وتسمى المقدمة المشتملة عليه صغرى؛ لأنها ذات الأصغر، وتنفرد المقدمة الثانية بحد وهو محمول المطلوب أو تاليه، ويسمى أكبر؛ لأنه في الأغلب أعم، فيكون أكثر أفراداً وتسمى المقدمة المشتملة عليه كبرى؛ لأنها ذات الأكبر، وإنما سميت القضية التي جعلت جزء قياس مقدمة لتقدمها على المطلوب، وإنما سمي ما تنحل إليه المقدمة من موضوع ومحمول أو مقدم وتالي، حد؛ لأنه طرف للنسبة، فعلم من هذا أن كل قياس اقتراني يشتمل على ثلاثة حدود: الأصغر، والأكبر، والوسط.

وتسمى هيئة نسبة الوسط إلى طرفي المطلوب بالوضع والحمل أو بكونه مقدماً وتالياً شكلاً، ويسمى اقتران الصغرى بالكبرى باعتبار الكيف، وهو الإيجاب والسلب، وباعتبار الكم، وهي الكلية والجزئية قرينة وضرباً. ثم الأشكال أربعة؛ لأن الوسط إن كان محمولاً أو تالياً في الصغرى وموضوعاً ومقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول.

* وإن كان محمولاً أو تالياً منهما، فهو الشكل الثاني.

* وإن كان موضوعاً أو مقدماً فيهما، فهو الشكل الثالث.

* وإن كان محمولاً أو تالياً في الكبرى، وموضوعاً، أو مقدماً في

الصغرى فهو الشكل الرابع.

ويأتي الأول في المرتبة الأولى؛ لأنه يبين الإنتاج؛ لأن الكبرى فيه دالة على ثبوت حكمها من إيجاب أو سلب، لكل ما يثبت له الأوسط، ومن حمله ذلك الأصغر فيثبت حكم الكبرى له؛ ولأنه أيضاً منتج للمطالب الأربعة، ولأشرف المطالب الأربعة الذي هو الإيجاب الكلي، ويتلوه الثاني؛ لأنه يوافق الأول في الصغرى، وهي أشرف المقدمتين، لاشتغالها على موضوع المطلوب، أو مقدمه، وهما أشرف من المحمول والتالي.

ولأن المحمول والتالي إنما هما مذكوران مطلوبان في القضية؛ لأجل الموضوع أو المقدم حتى يرتبطا عليه بالإيجاب أو السلب، وإنما تلاه أيضاً؛ لأنه ينتج الكلي وهو أشرف من الجزئي، وإذا كان الثالث أيضاً ينتج الإيجاب، وهو أشرف من السلب، فالجواب أن الثالث لا ينتج إلا الجزئي والكلي، وإن كان سلباً أشرف من الجزئي، وإن كان إيجاباً؛ لأنه انفع العلوم. وأيضاً، فهذا الشكل الثاني قريب من الأول في بيان الإنتاج.

ويتلوه الثالث لموافقة الأول في الكبرى، ولأنه في بيان الإنتاج أقرب من الرابع، ويتلوه الرابع لمخالفته الأول في مقدمته معاً.

ومن المقدر في أشكال القياس، أن كل شكل له ستة عشر ضرباً؛ لأن الصغرى إما كلية، وإما جزئية، وكل واحدة منهما إما موجبة أو سالبة، فهذه أربعة أضرب مضروبة في مثلها، فالمجموع ستة عشر ضرباً، منها المنتج، ومنها العقيم، ومنها الإيجاب والكلية، ومنها السلب والجزئية، فاحتيج إلى معرفة ضوابط ذلك في كل شكل.

أما الشكل الأول، فشرط إنتاجه إيجاب صغراه، ليندرج الأصغر تحت حكم الأوسط وكلية كبراه، وإلا جاز كون ما ثبت له الأكبر غير الأصغر فضروبه المنتجة أربعة، كلية موجبة مع مثلها ينتج كلية موجبة، ومع سالبة كلية ينتج سالبة كلية، وجزئية موجبة، مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة، ومع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية.

ومن ثم يشترط في إنتاج القياس الذي على هيئة الشكل الأول أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كلية أو جزئية، فبذلك يندرج الأصغر تحت الأوسط، بحيث يكون من أفراد ذلك مستلزم؛ لاندراجيه في الحكم الذي ثبت في الكبرى لكل ما صدق عليه الوسط.

ويشترط أيضاً أن تكون كبراه كلية، سواء أكانت موجبة أو سالبة، إذ بذلك يتعدى حكمها إلى الأصغر؛ لأنها لما حكمت بالأكبر إيجاباً أو سلباً على كل ما صدق عليه الأوسط دخل في هذا الحكم الأصغر لأنه من جملة ما صدق عليه الوسط على ما دلت عليه الصغرى الموجبة، ولو كانت الصغرى سالبة لم يصدق الأوسط على الأصغر، فلا يتعدى حكم الكبرى إليه، ولو كانت الكبرى جزئية لجاز كون البعض الذي ثبت له الأكبر غير الأصغر، لعدم تعيين ذلك البعض، فلم يلزم أيضاً تعدى حكم الأكبر إلى الأصغر.

فعلى ذلك تكون الضروب المنتجة في القياس من الشكل الأول أربعة؛ لأن شرط إيجاب الصغرى يثبت لها كلية، وجزئية، وكلية الكبرى يثبت لها موجبة وسالبة، فإن ضرب حالتي الصغرى في حالتي الكبرى يخرج أربعة أضرب:

الضرب الأول: من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة، الضرب الثاني: من كليتين سالبتين ينتج كلية سالبة. الضرب الثالث: من موجبتين، الصغرى جزئية، ينتج جزئية موجبة. الضرب الرابع: من جزئية موجبة صغرى، وسالبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة.

ومن المعروف أن ضابط إيجاب النتيجة في كل شكل، إيجاب المقدمتين معاً، وضابط كليتهما عموم وضع الأصغر بالفعل، أو القوة، أي في عكس الصغرى. وهناك ضابطان أحدهما يعرف به كون النتيجة موجبة، وفي ضمنه معرفة كونها سالبة، وذلك بعدم وجود ضابط الإيجاب. الثاني يعرف به كون النتيجة كلية، وفي ضمنه معرفة كونها جزئية أيضاً بأن لا يوجد ضابط كليتهما. أما ضابط الإيجاب في النتيجة، فهو أن تكون المقدمتان معاً

موجبتين، ومهما كان في إحداهما سلب تبعثها النتيجة في ذلك.

وأما ضابط كلية النتيجة، فهو أن يكون الأصغر عام الوضع للأوسط، إما بالفعل أو بالقوة، وفي معنى عموم الوضع أن يكون عام المقدمة، حيث يكون القياس شرطياً، وعموم وضعه بالفعل يكون في الشكل الأول والثاني، حيث تكون الصغرى فيهما كلية. وعموم وضعه بالقوة يكون في بعض ضروب الشكل الرابع، حيث تكون صغراه كلية سالبة؛ لأنها تنعكس كنفسها.

أما الشكل الثالث، فلا يوجد فيه عموم الوضع لا بالفعل ولا بالقوة؛ لأنه لا ينتج إلا حيث تكون صغراه موجبة، والأصغر فيها محمول، وإنما يصير موضوعاً في العكس، وعكس الموجبة جزئية أبدأً، ومن ثم ينتج الثالث إلا جزئية.

وأما الشكل الثاني، فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه وكلية كبراه؛ لأن وجه انتاجه أن الأصغر والأكبر تباينا في لازم واحد، فيلزم تباين أحدهما للآخر، ولا يحصل هذا إلا بمجموع الشرطين، إذ لو لم يختلفا في الكيف لما يلزم تباين الأصغر والأكبر، ولا توافقهما لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين في لازم إيجابي أو سلبي.

ولو لم تكن الكبرى كلية، لما لزم التباين في اللزوم، أي أنه يشترط لإنتاج الشكل الثاني بحسب: لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الصاهل فرس والحق هنا هو الإيجاب وهو: كل حيوان إنسان، ولو قلت بدل الكبرى: وبعض الصاهل فرس، لكان الحق السلب، وهو: لا شيء من الإنسان بصاهل.

وكذلك يصدق قولنا: كل إنسان ناطق، وليس: بعض الحيوان والفرس

بمناطق. والحق أيضا في الأول الإيجاب، وفي الثاني السلب، فضروره
المنتجة أربعة:

- * الصغرى كلية موجبة مع كلية سالبة، وهي تنتج سالبة كلية.
 - * والصغرى الجزئية مع سالبة الكلية، وتنتج جزئية سالبة.
 - * وجزئية سالبة مع موجبة كلية، وتنتج جزئية سالبة.
 - * والصغرى كلية سالبة مع كلية موجبة، وتنتج سالبة كلية.
- فالضروب المنتجة باعتبار الشرطين أربعة: إما بطريق الحذف؛ فلأن
الشرط الأول أسقط ثمانية أضرب: الموجبتين مع الموجبتين، والسالبتين مع
السالبتين، والسالبة الجزئية مع الموجبتين، وإما بطريق التحصيل؛ فلأن
الكبرى كلية إما أن تكون موجبة أو سالبة، والصغرى لا بد أن تكون
مخالفة لها، فالكبرى الموجبة لا تنتج إلا مع الصغرى الموجبة كلية أو
جزئية، فالمجموع أربعة:

- الأول: من كليتين والكبرى سالبة، ينتج سالبة كلية.
- الثاني: من كليتين والصغرى سالبة، ينتج سالبة كلية.
- الثالث: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة
جزئية.
- الرابع: من سالبة جزئية صغرى، ومن موجبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية.

ووجه وضع هذه الضروب على هذا الترتيب أن الضربين الأولين
أشرف من الأخيرين مقدمات ونتيجة، فالكلية مطلقاً أشرف من الجزئية،
وإنما يبقى الإشكال في تقديم الأول على الثاني والثالث على الرابع، مع
اتحاد المقدمات والنتيجة في القسمين. ولتقديم كمية المقدمات وكيفية

شرطان:

* الشرط الأول: اختلاف كيف مقدمتيه، أي كون أحديهما موجبة، والأخرى سالبة، حيث إنه إذا كانتا موجبتين، فلجواز اشتراك المتوافقتين، أي المتساويتين والمتباينتين في لازم واحد إيجابي لهما معاً أو سلبي معاً، وأما إذا كانتا سالبتين، فلجواز اشتراك المتوافقتين والمتباينتين أيضاً في لازم واحد سلبي.

الشرط الثاني لإنتاج هذا الشكل: كلية كبراه؛ لأنها لو كانت جزئية؛ لكان المباين للأصغر بعض أفراد الأكبر، وذلك غير مستلزم لمباينة حقيقة الأكبر للأصغر، ولذلك تصدق صورة القياس مع إيجاب النتيجة تارة، وسلبيها تارة أخرى.

أما الشكل الثالث، فشرط إنتاجه إيجاب صغراه، وكلية أحديهما، وإلا جاز عدم التقاء الأكبر والأصغر ولا ينتج إلا جزئية لجواز كون الأوسط أخص من الأصغر ومساوياً للأكبر أو مندرجاً معه تحت الأصغر، فيلزم فيهما أن يكون الأصغر أعم من الأكبر.

كما أنه يمكن القول: لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر، وحاصل الشكل الثالث، هو وضع موضوع لشيئين متغايرين، ليوضع أحدهما للآخر، وشرط إنتاجه بحسب الكيف هو إيجاب صغراه، وبحسب الكم، كلية إحدى المقدمتين؛ لأنه لا يلزم التقاء الأصغر والأكبر إلا بمجموع الشرطين، ولو انتقيا أو أحدهما، لجاز أن لا يلتقيا:

الأول؛ فلأن الصغرى لو كانت سالبة، فالكبرى إما موجبة أو سالبة وعلى التقديرين يتحقق الاختلاف الموجب للعقم، أما إذا كانت الكبرى موجبة، فالحق الإيجاب، ولو جعلت بدل الكبرى لكان الحق السلب، وأما إذا

كانت الكبرى سالبة، فكما بدلنا الكبرى وألحق في الأول الإيجاب، وفي الثاني السلب. وأما كلية إحدى المقدمتين، فلأنهما لو كانتا جزئيتين، جاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلا يلزم لأجل ذلك التقاء الأكبر مع الأصغر، والاختلاف في المواد يحقق ذلك.

أما إذا كانتا موجبتين كقولنا: بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ناطق، والحق في الأول الإيجاب، وفي الثاني السلب حكما بدلا الكبرى بقولنا: وبعض الحيوان ليس بناطق. والحق في الأول الإيجاب، وفي الثاني السلب، ولا ينتج هذا الشكل إلا جزئية موجبة، أو سالبة وإنما لم ينتج كلية موجبة لجواز كون الأوسط في الموجبتين أخص من الأصغر ومساويا للأكبر، والمساوي للأخص أخص، فيلزم أن يكون الأكبر أخص من الأصغر، وذلك يستلزم أن لا يصدق على جميع أفرادها، لاستحالة ثبوت الأخص لجميع أفراد الأعم، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق. فلاشك أن الأوسط الذي هو الإنسان أخص من الأصغر الذي هو حيوان ومساويا للأكبر الذي هو ناطق، فيلزم أن يكون ناطق أخص من الأصغر، فلا يثبت لجميع أفرادها وإنما لم ينتج كلية سالبة في الكليتين اللتين كبراهما سالبة، لجواز أن يكون الأوسط مشاركا للأكبر في الاندراج تحت الأصغر، فيكون الأكبر أيضا أخص من الأصغر، فلا يتبقى إلا عن بعض أفرادها لاستحالة انتقاء الأخص على جميع أفراد الأعم، مثال: كل إنسان حيوان، ولاشيء من الإنسان بفرس. فلاشك أن الوسط الذي هو إنسان أخص من الأصغر الذي هو حيوان، وهو مشارك للأكبر الذي هو حرس في الاندراج تحت الحيوان الذي هو الأصغر، فلا ينتفي إلا عن بعض أفرادها.

إذن يمكن القول إن ضروب هذا الشكل ستة:

- 1- الصغرى كلية موجبة مع جزئية موجبة \leftarrow وينتج جزئية موجبة.
- 2- الصغرى كلية موجبة مع سالبة كلية \leftarrow ينتج جزئية سالبة.
- 3- الصغرى جزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة.
- 4- والصغرى مع كلية سالبة \leftarrow ينتج جزئية سالبة.
- 5- الصغرى كلية موجبة مع كلية موجبة \leftarrow ينتج جزئية موجبة.
- 6- الصغرى كلية موجبة مع جزئية سالبة \leftarrow ينتج جزئية سالبة.

وبعني أن المنتج بمقتضى الشرطين السابقين ستة أضرب. أما بطريق التحصيل، فالصغرى لابد أن تكون موجبة، فهي إما كلية أو جزئية، فالكلية تنتج مع المحصورات الأربع، والجزئية لا تنتج إلا مع الكليتين الموجبة والسالبة، فالمجموع ستة:

- الأول: من موجبتين كليتين \leftarrow ينتج سالبة جزئية.
- الثاني: من كليتين والكبرى سالبة \leftarrow ينتج سالبة جزئية.
- الثالث: من موجبتين والكبرى كلية \leftarrow ينتج موجبة جزئية.
- الرابع: من موجبتين والكبرى جزئية \leftarrow ينتج موجبة جزئية.
- الخامس: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

السادس: من موجبة كلية وسالبة جزئية \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

أما الشكل الرابع فيشترط لإنتاجه أن لا يجتمع في مقدمتيه، أو أحدهما خستان من جنس واحد، أو من جنسين إلا إذا كانت الصغرى جزئية موجبة، فلا ينتج إلا مع السالبة الكلية. فالشكل الرابع يشترط لإنتاجه إن لم تكن صغراه موجبة جزئية أن لا تجتمع فيه خستان بحسب الكم أو بحسب

الكيف، أو بهما معا، ولو في مقدمة واحدة. فشرط إنتاجه أن تكون الكبرى كلية سالبة.

أما القسم الأول: فلأنه لو اجتمعت فيه خستان، فإما في مقدمتين أو في مقدمة واحدة، فإن كان في مقدمتين لم يكن ذلك إلا إذا كانتا سالبتين؛ فلأن أخص القرائن منهما المركب من سالبتين كليتين، والاختلاف الدال على العقم موجود فيه.

أما إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة؛ فلأن أخص القرائن منها هو المركب من السالبة الكلية، والموجبة الجزئية، والاختلاف متحقق فيه.

وإن اجتماع الخستين في مقدمة واحدة، كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية، والسالبة الجزئية إما صغرى أو كبرى، وأيا ما كان يلزم الاختلاف. فهذه القرائن الأربع أخص ما اجتمع فيه الخستان من القسم الأول، وإذا لم ينتج الأخص لم ينتج الأعم.

القسم الثاني: وهو ما إذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة، لكانت إما سالبة جزئية أو موجبة بقسميها وكلاهما لا ينتج.

أما السالبة الجزئية، فهي عقيمة مع الموجبة الكلية التي هي أخص من الموجبة الجزئية. أما الموجبة فلأن أخص القرائن منها ومن الموجبة الجزئية هو أن المركب من الموجبة الجزئية، صغرى، والموجبة الكلية، كبرى والاختلاف الموجب للعقم حاصل فيه.

وضروب الشكل الرابع المنتجة خمسة:

- كلية موجبة مع مثلها، أي مع كلية موجبة تنتج موجبة جزئية.

- كلية موجبة مع جزئية موجبة \rightarrow تنتج موجبة جزئية.
- سالبة كلية مع كلية موجبة \rightarrow تنتج سالبة كلية.
- وكلية موجبة مع كلية سالبة \rightarrow ينتج جزئية سالبة.
- موجبة جزئية مع سالبة كلية \rightarrow ينتج جزئية سالبة.

يعني أن المنتج بمقتضى الشرط السابق من الشكل الرابع، خمسة أضرب؛ لأن اجتماع الخستين في القسم الأول يسقط ثمانية أضرب، السالبتان مع السالبتين بأربعة، والسالبة الجزئية صغرى مع الموجبة كلية وجزئية، والسالبة الجزئية كبرى مع الموجبة الكلية صغرى، والسالبة الكلية صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى، فهذه ثمانية، واشترط كون الكبرى سالبة كلية مع الجزئية الموجبة الصغرى يسقط ثلاثة، الموجبة الجزئية صغرى مع المحصورات الثلاث غير السالبة الكلية، فهذه ثلاثة أضرب إلى الثمانية قبلها يجتمع إحدى عشرة كلها عقيمة، تبقى خمسة منتجة.

أما بطريق التحصيل فالصغرى، إما موجبة كلية وهي لا تنتج إلا مع الثلاث، ماعدا السالبة الجزئية. وإما موجبة جزئية وهي لا تنتج إلا مع السالبة الكلية. أما السالبة الكلية وهي لا تنتج إلا مع الموجبة الكلية ولا تصلح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع خستين فيها فالمجموع المنتج خمسة أضرب:

الأول: من كليتين موجبتين \rightarrow ينتج موجبة جزئية.

الثاني: من موجبة كلية صغرى، وموجبة جزئية كبرى \rightarrow ينتج موجبة جزئية.

الثالث: من كليتين والصغرى سالبة كلية \rightarrow ينتج سالبة كلية.

الرابع: من كليتين والكبرى سالبة \rightarrow ينتج سالبة جزئية.

الخامس: من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى \leftarrow ينتج سالبة جزئية.

هذا فيما يخص أضرب قياس النوع الأول، وهو القياس الاقتراني وضروبه المختلفة.

وأما القياس الاستثنائي، فلا بد أن تكون المقدمة الأولى فيه شرطية، وهي الكبرى فإن كانت متصلة، فشرط إنتاجه أن تكون موجبة كلية لزومية، وأن تكون الاستثنائية، وهي الصغرى حكمت بثبوت المقدم أو بنفي التالي.

فالقياس الاستثنائي، هو عبارة عن قياس مركب من مقدمتين، إحداهما شرطية، والأخرى وضع لأحد جزئيهما، أو رفعه ليلزم منه وضع الجزء الآخر أو رفعه، وليس يجب أن يكون الطرف الموضوع أو المرفوع شرطية، ولو كانت مركبة من شرطية وحملية، لكان الجزء الموضوع شرطية، إن كانت الشرطية مقدمتها، والجزء المرفوع شرطية إن كانت تاليها.

فالشرطية المستعملة فيه أن كانت متصلة، اشترط فيها أن تكون موجبة كلية لزومية، فلو كانت المتصلة الكلية سالبة لم ينتج بالفعل في القياس الاستثنائي شيئا، أي لا يلزم من وضع المقدم ولا من رفع التالي أو وضعه شيء بالفعل، لكن بالقوة يلزم من وضع المقدم رفع التالي أي وضع نقيض لاستلزام المتصلة السالبة، متصلة موجبة تناقضها في التالي.

ويلزم أيضا بالقوة من وضع التالي رفع المقدم، لاقتضاء العكس بالمستوى ذلك، وإن كانت المتصلة الموجبة جزئية لم تنتج؛ لأنه يحتمل أن يكون زمن صدق الشرطية غير زمان صدق الاستثنائية، فلا تجتمع

المقدمتان حقاً على الصدق، فلا يحصل الإنتاج، ولو كان وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت استثناء أحد جزئي الشرطية، أو نقيضه، أو كانت الاستثنائية عامة حتى تشمل وقت الاتصال والانفصال أنتج القياس، إن لم تكن الشرطية كلية. وإن كانت المتصلة الموجبة الكلية اتفاقية لم تنتج؛ لأن العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق جزئها، فلو استفدنا العلم بصدق أحد جزئها من صدقها، لزم الدور، هذا أن وضعت في الاستثنائية أحد جزئها.

أما إذا رفعته، كانت الاستثنائية كاذبة؛ لأن الاتفاقية طرفاها صادقين، فلا يصح رفع واحد منهما، هذا ما يتعلق بشروط المقدمة المتصلة. وأما المقدمة الاستثنائية، فيشترط فيها أن تثبت المقدم أو تنفي التالي. وبالجمله رفع تالي الاتفاقية كذب ووضع مقدياً لا فائدة له؛ لأن نتيجته معلومة من نفس الاتفاقية، فأن أثبت المقدم، كانت النتيجة بثبوت التالي؛ لأن المقدم ملزوم للتالي وبثبوت الملزوم ويستلزم ثبوت لازمه، وإن نفيت التالي، كانت النتيجة نفي المقدم؛ لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، مثال: كلما كان هذا إنسان كان حيواناً، فإن قلت في الاستثنائية لكنه إنسان أنتج، فهو حيوان.

وإذا قلت في الاستثنائية، لكنه ليس بحيوان أنتج، فليس بإنسان، ولا ينتج نفي المقدم ولا إثبات التالي شيئاً لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم، كما في هذا المثال، وإذا كان أعم لم يلزم من نفي المقدم نفي التالي؛ لأنه لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم، فلا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم، فلا يلزم من ثبوت التالي ثبوت المقدم؛ لأنه لا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص، فلا يلزم من كون

هذا حيوانا كونه إنسانا.

ومن ثم فالمقدمة الأولى، وهي الشرطية في القياس الاستثنائي هي الكبرى، والمقدمة الثانية وهي الاستثنائية هي الصغرى، وإن كانت الشرطية منفصلة حقيقية، فلا بد أن تكون موجبة كلية عنادية، وأن تكون مركبة من شيء مساوٍ لنقيضه، أما إذا كانت مركبة من شيء وعين نقيضه لم يفد الإنتاج؛ لأن النتيجة تصير عين الاستثنائية وتلزم فيه المصادرة عن المطلوب والنتائج في هذا القياس أربعة:

اثان في وضع الاستثنائية لأحد الطرفين.

اثان في رفعها لأحدهما.

وإن كانت الشرطية مانعة جمع، أنتجت الأولين، وإن كانت مانعة خلو أنتجت الأخيرين. فالمقدمة الشرطية في القياس الاستثنائي، إن كانت منفصلة، اشترك فيها شرطان:

أن تكون موجبة. أن تكون كلية.

وزاد بعضهم شرط ثالثاً، وهو أن تكون عنادية احترازاً من الاتفاقية، لعدم لزوم العناد فيها، فلا يلزم مع وضع شيء منها أو رفعه شيء في الطرف الآخر.

وبعضهم من صرح بأنه لا يشترط في المنفصلة أن تكون عنادية، وإن الاتفاقية فيها تنتج بخلاف الاتفاقية في المتصلة.

لكن إذا اتفق عدم صدق جزئها معاً وصدق أحدهما لزم كذب الآخر وكذلك لو اتفق عدم كذب جزئها معاً، وكذب أحدهما، لزم صدق الجزء الآخر.

وحاصل الفرق بين المنفصلة الاتفاقية لزوم الدور، وعدم الفائدة في

استعمال الاتفاقية في القياس الاستثنائي، ولا يلزم ذلك في المنفصلة الاتفاقية، وإذا عرفت هذا فالمنفصلة على ثلاثة أقسام حقيقية، وممانعة جمع، وممانعة خلو.

(1) الحقيقة: يشترط فيها مع ما تقدم أن تكون مركبة من الشيء والمساوي لنقيضه، كقولنا: إما أن يكون الموجود قديماً، وإما أن يكون حادثاً، وتنتج أربعة نتائج، اثنتين باعتبار ما فيهما من منع جمع، واستثناء عين أي جزء كان، ينتج نقيض الآخر.

هذا إذا تركبت الحقيقة من الجزئين، كالمثال السابق، إما إن تركبت من أكثر من جزئين كقولنا: إما أن يكون العدد زائداً وإما أن يكون ناقصاً وإما أن يكون مساوياً، فإن استثناء عين أحد الأجزاء، ينتج نقيض سائرهما، أي في نفس سائر الأجزاء واستثناء نقيض أحد الأجزاء، ينتج منفصلة تتركب من سائر الأجزاء.

وتتركب الحقيقة، من أكثر من جزئين، إنما هو على سبيل التسامح، وإلا فقد تقدم البرهان على أنها لا تتركب إلا من جزئين، وما يوهم أن التركيب من أكثر من جزئين راجع إلى تركيبهما من عملية ومنفصلة، أو من قضية، والمساوي لنقيضها، وذلك المساوي منفصلة وهذه النتيجة المنفصلة حقيقية؛ لأنه لما انتفى أحد الأجزاء لزم أن لا يجتمع باقي الأجزاء على صدق ولا كذب، فلو تركبت الحقيقة من الشيء وعين نقيضه، كقولنا: إما أن يكون الموجود قديماً، وإما أن يكون حادثاً، لم يزد الوضع والرفع شيئاً فإن عين الاستثنائية هي عين النتيجة فالاستدلال بها على النتيجة استدلال على الشيء بنفسه لأن الاستثنائية أن نثبت صدقها لم يحتج إلى قياس ولا غيره، إذ هي عين النتيجة، فالاستدلال عليها من باب تحصيل

الحاصل.

وإن لم يثبت صدقها، فقد استدل على الشيء بنفسه وهي مصادرة.

(2) **مانعة جمع:** كقولنا: إما أن يكون الجرم أبيض، وإما أن يكون أسود، فاستثناء عين أي جزء كان، ينتج نقيض الآخر، لامتناع اجتماعهما على الصدق، ولا ينتج استثناء نقيض شيء منهما لجواز اجتماعهما على الكذب.

ولمانعة الجمع النتيجتان الأوليتان من نتائج الحقيقة السابق ذكرها.

(3) **مانعة خلو:** كقولنا: إما أن يكون الجرم غير أبيض، وإما أن يكون غير أسود، فاستثناء نقيض أي جزء كان، ينتج عين الآخر، لامتناع اجتماعهما على الكذب، ولا ينتج استثناء عين شيء منهما لجواز اجتماعهما على الصدق، فلمانعة الخلو إذن النتيجتان الأخيرتان من نتائج الحقيقة.

-3-

شرح

السُّلَم المروني في علم

المنطق

للأخضري

sharif mahmoud

أولاً:

نماذج المخطوطة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. عَلَى اللَّهِ عَيْنِي إِذْ مَجَّدَ عَلَى اللَّهِ
 أَيُّ صِرَةٍ أَكْمَدَ بِهِ الَّذِي جَوَلَ قُلُوبَ الْعُلَمَاءِ سُبُوحَاتِ تَحِيَّتِي تَهْنِئَاتِي
 الْمَعَارِفِ وَسِعَ دَوَائِرَ فَنَائِمِهِمْ فَأَوْجَعَتْ قِيَامَ الْخِذْلَانِ مِنْ عَرَائِسِ
 الْمَعَانِي وَاللَّطَائِفِ وَجَدْتُمْ بِحَدَائِقِ الْعُقُولِ الْفَنَاءَ وَلَوْنِ تَمَرَاتِهَا
 وَتَبَاهَهُمْ فَأَصْبَحَتْ أَقْفَابُ قُلُوبِهِمْ مُشْرِقَةً بِأَفْهَامِ الْعِلْمِ فَنَاقُوا مِنْ عَدَامِ
 أَيُّ الْكَلَفِ مِنْ الْهَوَاكِ وَاسْتَقَرُّوا عَلَى ذُرَى الْمَجْدِ وَعَلَى مَنَابِرِ الْعِزِّ
 وَالْمَرَادِ الْغَنَاءِ مَا سَبَقَتْهُمْ فِي الْكِتَابِ الْمَرْفُومِ فَتَاهُوا فِي رَحَابِ الْعِلْمِ وَتَرَحَّاتِ
 السُّوَحِ الْخَفِيفِ ظَالِمُهُمْ عَلَى بَسَاطَةِ الْحَقِّ الْمَعْنُوتِ شَتَّى عَيْنِي أَثَارَ الْأَصُولِ طَلَبًا لِمُتَحَقِّ
 الْهَسُونَةِ الْمَقُولِ فَأَصْبَحُوا عَلَى بَصِيرَةٍ مِنَ الْبَدَنِ وَفِي كَيْسِ السُّبُلِ سَائِلِينَ
 وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الرَّبُّ الْكَرِيمُ الَّذِي
 أَيُّ تَرْجَمَةٍ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَحْكُمَ بِرَفِيعِ مَجْدِهِ وَعَظِيمِ جَلَالِهِ وَكَبِيرِ يَاقُوتِهِ
 وَأَوْشَكِهِمْ أَنْ تَسِدْنَ أَوْ تَوَلَّيْنَا وَجْهَهُمَا وَشَفِيعَنَا وَدَحْرْنَا بِمَجْدِ عِيدِهِ
 وَرَسُولِهِ تَطْلُعُ الْبُحَالُ وَتُجَاجِلُ الْكَمَالُ وَدِيْوَانُ الشَّرَفِ وَبَدْرُ التَّرَفِّ
 خَاتَمُ رُسُلِهِ وَأَنْبِيَاءِهِ وَسَيِّدُ أَصْنَافِهِ وَأَبْنَى أَوْلِيَاءِهِ عَلَى اللَّهِ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ صَلَوةً أَرْفَى بِهَا مُرَاقِي الْإِخْلَاصِ وَأَنْتَ
 الْأَمِينُ بِمَنْزِلَةِ رَحْمَتِهِ الْإِخْتِصَاصِ أَتَانِي عِلْمًا وَضَعْتَ الْأَمْرَ بِالْمَسْأَلَةِ بِالسَّلَامِ
 الْغُورِ وَمَعْنَاهُ الْكَمَالُ الْمُنَوَّرُ قَبْلَ عِلْمِ الْمُنْطَقِ وَجَانِ مُحَمَّدٍ جَلَّةُ كَافِهِ وَمَنْ قَامَ بِشَيْءٍ
 مِنْ بَيْنِ مَحْفِيٍّ خَاوِيَةٍ رَأَوْدِي لِعُضْرِ الْأَخْوَانِ مِنَ الطَّلَبَةِ الرَّحْمَةِ
 اللَّهُ تَعَالَى الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ أَنْ أَضَعُ عَلَيْهِمَا شَرْجًا مُتَبَدِّلًا يَبْنِي مَا نَلُوحُ

علمه من المعالي وبشيدته ما عرفت فيها من المعالي فاحسبه لذلك
 طاكنا من الله حشر التوفيق الى معالي التحقيق والله كنت لست
 اهلا لذلك لكن في جلتي على ذلك تعاوت ولم اضعه لمن هو اعلا مني
 بل لامثالي من المستدين فالله والله يا ارحم الراحمين لا تترك
 الاعتراض المومن بكمش المعاد من لاجه والله في المعالي والوالدين
 بالعبادة من ربه الذي قد افحاح الفكر لأرباب الحكما
 نترقال المحققون الحجة هو الشنا على البحر في حجابته بطلنا
 سوا كانت من باب الاحسان او الكمال والشكر هو الشنا للام
 وغوره على المنعم بسبب العامة على الشاكر فمن من من لفه العا
 بينهما موهبا وخصوصا من وجه يجمعان في صورة ويسفر
 كل قسم بصورة فالحمد أهم سببا واحص تحلا والشكر
 بالعكس في ما يعبر في الكلام دون اللسان كما فعل بعضهم
 فسمي المبادي الاربعة وفي قول الى في الحمد حقيسة الله
 حمده اذ طلب في لاجع انما حسيته واختار بعضهم
 العمدية محتميا بما يخرج من سبطه عن الشرط من اليجاز
 والاختصار ولما كان اسم الحلالة اعظم الاسماء كونه جامعيا
 للذات والصفات اقتران به الحمد دون غيره من الاسماء
 وانما انتخب الحمد اقتران بالقران العظيم والبي صلى الله
 عليه وسلم اذ كان يقول في خطبه ولما روى عنه عليه السلام

وكفاية وتفضلوا بالصلاة من الله زيادة شرف والكرام ورفع درجات
 والعام من الملائكة تسليحاً ومتارحاً وملائق قولاً ما دام بغير
 طرفه أو مدة دوام الكفاية من كفاية المعالي والجمع
 حجة وعلى البركة وعلى بعد الشبهة على أنه لا يحتوى على جميع المعالي إلا
 الله تعالى كما قال ولا يعطون بشئ من عمل الآخرة وقال ويوفى كل
 ذي علم عليم وقل رب زدني علماً وبعد البيت من تمام البراعة
 المذكورة في أول بيت وبالله التوفيق والحمد لله وحده والحمد لله
 من شئوا بحمدك لا يشركك شيئاً ورد في الحديث أنهم قالوا يا أبا السلام
 عليك كيف عرفتموه فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على
 محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد والله لك
 وجب علينا أن نصلي عليه ثم على آلهم كما أراهم واختلف في معنى
 الآية فقيل لهم أهل بيته وعشيرته وقيل سوادناهم وقيل بنوا
 عبد المطلب واختلف في إضافة إلى الصبر فمنها الكسائي
 والنجاشي وأجازها الجمهور وزعم الأبيدي أن إضافة إلى الصبر
 من كفاية العامة قال الزاوي والصحيح أنها من كلام العرب واختلف
 في الصلاة على غيره من غير السلام على أقوالنا فيها الأصح يجوز بالتسمية
 وأما حبه فم كل من اجتمع معه مؤناً وخياره من اجتمع أولى من
 عبارته من رتبة مثل ابن أم مكتوم ونظراً إلى اسم جمع السجادة
 وقولنا

وقولنا من شتهوا الى اخرى اشارة الى قوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بأيهم
 اقتديتم اهتديتم وفي البيت العطف على ضمير حقيق من غير الحادة
 حرفي بحر وهو ممنوع كجند حمير والبحريين واجازة الكوفيين
 والبشلوين والاحفش وهو الصحيح عند المحققين كما في ما ذكرناه
 دليله عندهم ثم نقرأ قوله حمزة يتسألون به والارحام وقوله
 ما في طاعته وفسرته وما لفظها مما استشهد به صديقنا
 في اليوم قد تم انجوى فنشبهونا فاذ له فينا بل والانام من عجب
 من بعد المنطق لسان يشبهه كالنحو لسان
 فيعلم الاقارب من الخطا ومن رتب الغم على العظم
 في هذا البيت اشارة الى تعريف المنطق وشرته وفيه
 خلاف من قال انه آله يعرفه بان قال المنطق فانوبة لعمدة
 مواعنا الذي هو عن الخطا في الفكر فهو لم مراعاتها تلبس على ان
 المنطق نفسه لا يعجم الفكر بل يقيد المرات اذا تخطى المنطق
 لذهوله عن المراجعة كما ان النحوي قد لحقه الخطا لذهوله ايضا
 قال انه علم قال المنطق علم يتعلم به كيفية الانتقال من امور حاصلة
 في القول من امور مستحصلة فيه وهذا الخلاف حكاية في المطالبات
 وهو لفظي وثابت التوفيق عن هناك من اصوله قوله قد
 جمع من نوعه فوايد سببه الفسحة الموزونة في سببه
 بل اسم المنطق نفسها معنى حذ والتجاذرة ما ينبغي عليه الشيء والشيء

عند لا يزال يا هاهنا الرثاء غداة السيفان شاع السر وانشر
 لعل في محرابي اللامع والبري اللهم وقفا لما تحب وترضاه ولا تخلفنا من
 ما نريدك به فواءه ولا خير لنا في منعه من اولياك في جلدنا طافيا لك
 بولايتك فينا الا انك لو لم لا تلتجنا الى الله يوم لا خير لك ولا حيا
 على هذا الرثاء العفيف الذي كسفت فيه شموخي الحيا وشاع فيه ظلام الليل
 عن حياي في سواد الفوق وديان المهيدي واعلم في الاشيا لئلا اسوي حياي
 بذا حرم قول حزن الا على انك لا تترك على الراجح لئلا تضع من الرثاء سقال
 حزن حياي في غلبه وتكون قلبه وتكون في موضع من خير ما في مال
 بسبب الله نيا في اها منته فلا يحظر له ذلك بيا لئلا يركب الا في علامة
 الحذر ان الصلال في حوزة علامة الحيران في السكالك لا قول ولا قول
 جنان العلي العظيم بماننا هذا هو الذي قال فيه عليه السلام لا ينبغي
 من الا سلام الا اسمه ولا من القرآن الا رسمه اللهم وقفا لساغ
 الشبه ياد الفضل والمنة واسودنا بملكاك بلا فحمة وعلى الله
 شيرنا محمد هو شير الهداية فالسند هو سر هذا على رسول الله
 غير من هدي ه والة وحية الثقات ه الا انك كنت سبيل
 انبياء ه ما قطعت شمس النبوا اسرياء ه واصلح البدي النبوي
 قد تقدم الكلام في الخطبة على ما يتعلق بصلاته عليه مني الله عليه وسلم
 وقوله ثابته في البيت ما شهد به من طرفه ولفظه ابره جرح قد
 والراد الكثر لا اله الا انتي خير من جرحا في كل رجع سلا نون ورجع

تتبع

تَطْعُ الشَّمْسُ كُلَّ يَوْمٍ بِرَجَةٍ فَتَقَطُّعُ النَّكِدَ فِي سِتِّهِ وَيَكُونُ الْبَلَدُ
وَقَصْرُهُمَا خَسِبَ الْمَيْلَ الشَّمَالِي وَاجْتَوَى لَا تَشَاعُ الْقُوسُ وَفَقْدَهُ
فِي الْأَنَاقِ الْمَرْبُودَةِ الَّتِي لَهَا مَرْفُوعٌ وَأَمَّا الْقَيْسَرُ فَيَقْعَمُ فِي كُلِّ بَرَجٍ لَيْلَتَيْنِ
وَكُلَّمَا نَقَطَ النَّكِدَ فِي شَهْرِ فُسْجَانٍ مَكُونَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا

مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

ثانياً: مضمون ومفهوم النص

بعد مقدمة طويلة استهل بها المؤلف شرح أرجوزته كعادة مؤلفي عصره، اشتملت على الحمد لله، والصلاة والتسليم على خير خلق الله كلهم أجمعين سيدنا محمد ﷺ، يبدأ حديثه عن المنطق بقضية كلية موجبة قائلاً: "المنطق الجنان نسبته كالنحو للسان". ثم يبين علة ذلك ذلك في بيت شعري بقوله:

فيعصم الأفكار عن عي الخطأ . . وعن دقيق الفهم يكشف الغطاء.
ففي ذلك شرح وتبيين وإشارة لتعريف المنطق "بأنه آلة تعصم الذهن من الوقوع في الخطأ، فهو على حد تفسيره - لا يعصم الفكر ولكن يقيه المراعاة، إذ قد يخطئ المنطقي لذهوله عن المراعاة، كما أن النحوي قد يلحن لذهوله أيضاً.. كما يورد تعريفاً آخر للمنطق: بأنه "علم يُعَلَّم به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن، لأُمور مُسْتَحْصَلَة فيه".
ثم يوضح الهدف من تسمية هذا المؤلف "بالسُّلم المرونق" وذلك لسهولة وتدرجه فهو بالنسبة إلى غيره من مصنفات المنطق الصعبة المطولة، بمثابة السلم الذي يرقى به من أرض إلى سماء، كأنه يعين على فهمها والدخول في علمها، فهذا الكتاب سلم لغيره من كتب المنطق.
ثم يفرد المؤلف فصلاً في جواز الاشتغال بعلم المنطق، وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال: حيث منعه النواوي وابن الصلاح، واستحسنه الغزالي ومن تبعه قائلاً: "من لا يعرفه لا يوثق بعلمه". ثم يرجح جواز الاشتغال به قائلاً: "والمختار الصحيح جوازه لزكى القريحة، صحيح الدين، سليم الطبع، ممارس للكتاب والسنة لنلا يؤول به إلى بعض الطرق الواهمية، فيفسد المقدمات والأقيسة النظرية فيزل قدمه في بعض الدركات الثقيلة، ومنه ضلّت المعتزلة والقدرية، وغيرهم من الطوائف البدعية، فخاضوا في ذلك

حتى بدأوا رَغَبُوا في المنة الشرعية، والملة المحمدية فباعوا بضلالة
جلية، وجهالة غبية".

ثم ينتقل بنا لجزئية أخرى متحدثاً عن "أنواع العلم الحادث"، ووصفه
للعلم بالحادث يدل على إخراج العلم القديم.. ويقسمه إلى قسمين: "إدراك
مفرد، وإدراك نسبة". والأول: يُسمَّى تصوُّراً: "وهو حصول صورة الشيء
في الذهن كإدراكنا معنى العالم أو الحدوث"، والثاني: يُسمَّى "تصديقاً" وفيه
خلاف:

فمذهب الإمام (أبو المعالي الجويني) أن التصديق إدراك الماهية مع
الحكم عليها بالنفي والإثبات، ومذهب الحكماء أنه مجرد النسبة خاصة،
والتصورات الثلاثة عندهم شروط، وهذا معنى قولهم: "التصديق بسيط على
مذهب الحكماء، ومركب على مذهب الإمام.

والعلم جازم وغير جازم، فالأول: إن لم يقبل التغيير، فعلم، كالحكم بأن
ال جبل حَجَر، والإنسان متحرك، وإن قَبْل، فاعتقاداً ما صحيح إن طابق،
كتوحيد المقلدين من المسلمين، وإما فاسد إن لم يطابق كاعتقاد المعتزلة نفى
الدوية، والفلاسفة قدم العالم، وغير الجازم: ما قارنه احتمال إماماً ظن أن
ترجح على مقابلة أو وهم وهو مقابلة، أو شك إن تساوى في النسبة.. قال
إمام الحرمين: "لا يعرف العلم بالحقيقة لتعذره بل بالقسمة".

والعلم الحادث قِسْمَان، ضروري: وهو ما يدرك بداهة بلا تأمل، كالعلم
بأن الواحد نصف الاثنين، والنار محرقة. والنظري: ما يُحصَل بالنظر
والاستدلال، كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة.. ثم ينبه المؤلف إلى أن
العلوم ثلاثة مذاهب، ثالثها: أن بعضها ضروري وبعضها كسبي.

ثم يشق بنا المؤلف الطريق في نسق تسلسلي إلى موضوع هام وحيوي

ألا وهو "أنواع الدلالة الوصفية" وتلك الدلالة ليست بمنأى عن الدلالة اللفظية وإن كان النحاة وأهل اللغة أكثر اهتماماً بها، وإن كان المقام لا يتسع للخوض فيها ولكن لزم التنويه؛ لأن دلالة اللفظ على ما وافقه من السياق يوحي بدلالة المطابقة من عدمها. ويرى المؤلف ثلاثة أنواع للدلالة الوضعية، وهي التي للوضع فيها مدخل؛ لأن اللفظ إما أن يكون على جميع المعنى الموضوع له، فدلالة المطابقة لمطابقة الدال على المدلول، أو على جزء معناه، ودلالة التضمن، سُميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول وعلى لازم معناه الذهني لزم مع ذلك في الخارج أم لا، فدلالة الالتزام لا تستلزم المعنى المدلول، فالأول، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق إذ هو موضوع لذلك المعنى، والثانية، كدلالة الإنسان على الحيوان، والثالثة: كدلالة الإنسان على قابل العلم، وهذا لازم ذهنياً، أو خارجاً، ولا يشترط فيه اللزوم الخارجي، لحصول الفهم بدونه كدلالة العمى على البصر، وهذا لازم في الذهن أي مَهْمَا ذُكِرَ ذَكَرَ معه، وهو منافي له في الخارج.

ثم يُعَرِّجُ بنا المؤلف واصلاً ما قطع من شرح إلى فصلٍ أسماء بـ "مباحث الألفاظ" وقد قَسَمَ الألفاظ إلى قسمين: سهّل، كحروف الهجاء، ومستعمل، وهو على قسمين: مركب: وهو ما دلَّ جزؤه على جزء معناه، وهو تقييدي في نحو: الحيوان الناطق، وهو المفيد في اكتساب التصور، فهو في قوة المفرد. وخبري في نحو: زيد قائم.

ومفرد: وهو عكس المركب، أي ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه، كزيد، وقام، وهل، وهي أقسام المفرد الثلاثة؛ لأنه إما أن يُستعمل بالمفهومية، فالحرف والأداة، وإلا فإن دلَّ على زَمَانٍ مُعَيَّنٍ والفعل، وإلا فالاسم.

ثم المفرد، إمّا كلي أو جزئي. فالكلي، هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه سواء استحال وجوده في الخارج كاجتماع الضدين أو أمكن، أو وُجدَ منه واحد مع إمكان غيره كالشمس أو استحالته كواجب الوجود، أو كان كثيراً متناهيّاً كالإنسان، أو غير متناه كالعدد.

والجزئي ما يمنع نفس تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه، ويُسمّى الحقيقي، كزيد، فإنّ ذاته يستحيل جعلها لغيره، ثم الكلي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته يُسمّى ذاتياً كالحيوان بالنسبة لزيد وعمر، ومثّل: إذ هو جزء حقيقتهم. وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة يُسمّى عرضياً كالكاكب مثلاً، فإنه ليس داخلاً في حقيقة "زيد" و "عمر"، وأمّا ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة، فلا يُسمّى ذاتياً ولا عرضياً بل واسطة، ونوعاً كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس، وفعل وهي الحيوانية والناطقة.

ويقول في أرجوزته:

ومستعمل الألفاظ حيث يوجد .: إمّا مركب وإمّا مفرد
 فأول ما دلّ جزؤه عكسي .: جزء معناه يعكس ما تلا
 وهو على قسمين أعني المبتدا .: كلي أو جزئي حيث وجدا
 فمنه اشتراك الكلي .: كاسد وعكسه الجزئي

فقوله: "مستعمل الألفاظ" احتراز من المهمل، و (أول) في البيت الثاني مبتدأ الموسع الابتدأ بنكرة وقوعه في معرض التفصيل، وقوله: (جزء معناه) هو بضمّ الزاي لغة في الجزء وبه قرئ في قوله تعالى: ﴿ثم اجعل على كل جبل منها جزءاً﴾، وتلا أي تبع.. والكليات خمسة دون انتقاص جنس نوع وخاص، وفصل وعرض حيث يقول في أرجوزته:

وأول ثلاثة بلا شطط .∴ جنس قريب أو بعيد أو وسط.

يعني أن الكلّي على خمسة أقسام: جنس، وفصل، وعرض عام، ونوع، وخاصته؛ لأنه إمّا أن يكون تمام ما تحته من الجزئيات، أو مندرجاً فيها، أو خارجاً عنها، فالأول: النوع وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو، أي: نوع هو، والثاني: الجنس: إن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو حال الشركة. والفصل: إن كان مقولاً على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو، والثالث إن كان مقولاً على كثيرين متفقين بالحقيقة، فالخاصة، وإن كان مقولاً على كثيرين متفقين بالحقيقة، فالعرض العام، مثال: الجنس كالحيوان للإنسان، والفصل: كالناطق، والنوع: كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، والخاصة: كالضاحك، والعرض العام: كالمتحرك، وهو ثلاثة أقسام: لارم، كالتنفس، والمتحرك للإنسان، وسريع الزوال كالحمرة للمحل، وصفرة الرجل، ثم الجنس العالي وجنس الأجناس، وقريب لا جنس تحته، الأسفل، والآخر كالحيوان الإنسان، ومتوسط؛ وهو ما بينهما كالجسم.

ثم ينتقل بنا المؤلف إلى نقطة أخرى وثيقة الصلة بما تقدم من تحديد لأهمية المنطق وضرورته، فمعرفتنا بأنواع العلم الحادث، وتقسيمه إلى قسمين ضروري ونظري، ثم التعرف على أنواع الدلالة الوضعية، وصولاً لهذا الفصل بـ "نسبة الألفاظ للمعاني" وهي خمسة أقسام بلا نقصان - على حد قوله:

تواطئ له تشكل تخالف .∴ والاشتراك عكسه الترادف.

فالتواطؤ أفراد معناه فيه، وإمّا أن يكون بعض معانيه أولى به من البعض الآخر كالبياض فإن معناه في الثلج أولى، وإمّا أن يكون بعض

معانيه أقدم من البعض كالوجود، فإن معناه في الواجب قبل في الممكن تشكك لتشكيك الناظر في انه متواطئ نظراً إلى اشتراك الأفراد، وفي أصل المعنى، وغير متواطئ نظراً إلى جهة الاختلاف. وإمّا أن يتعدد اللفظ والمعنى، كالإنسان والفرس، فتتباين؛ لأن أحد اللفظين مباين للآخر لتباين معناه، وإمّا يتخذ المعنى دون اللفظ كالإنسان والبشر ف مترادف؛ لترادفهما أي لتواليهما على معنى واحد، وإمّا يتحد اللفظ دون المعنى، كالعين فمشتراك الاشتراك للمعنى فيه.

واللفظ إمّا طلب، أو خبر .∴ وأول ثلاثة ستذكر

أمر مع استعلاء وعكسه دعاء .∴ في التساوي بالتماس وقعا.

أعني أن اللفظ المركب قسمان: طلب، وخبر، والطلب إن كان فعلاً كان مع الاستعلاء أمراً، ومع الخصوص دعاء، ومع التساوي التماس، وإلا فإن لم يحتمل صدقاً ولا كذباً كان تنبهاً، وكل ذلك إنشاء، ولا كلام للمناطق في الإنشاء؛ لأن الصدق والكذب لا يعرضان له، والخبر، ما يحتمل الصدق والكذب لذاته.

ثم ينتقل بنا المؤلف لفصل آخر يعالج جزئية القضايا و كليتها مطلقاً عليه اسم "في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية". حيث يقول في أرجوزته:

الكل حكماً على المجموع .∴ لكل ذاك ليس ذا وقوع

والحكم للبعض هو الجزئية .∴ والجزء معرفته جلية .

فالكل هو الحكم على المجموع، كقولنا: كل بني تميم يحملون الصخرة"، وكقوله تعالى: ﴿ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾ . والكلية هي الحكم على كل فرد من بني تميم، والجزئية: هي الحكم على

بعض الأفراد، والجزء ما تركب منه، ومن غيره كل، وقولنا: "ككل ذلك ليس ذا وقوع" إشارة إلى ما قُول به حديث ذي اليدين "أقصر الصلاة أم نسيت يا رسول الله" قال: كل ذلك لم يكن أي مجموعته، وإلا بعضه وقع، ويُروى أن الراوي قال: بل بعضه وقع...

ويري المؤلف في فصل "المُعَرَّفَات" أن مدار هذا الفن على العلم إذ العلم تصور، وتصديق معه تصور، ولا يتوصل للتصور إلا بالقول الشارح، وهو الحدود، كما أنه لا يُتَوَصَّل للتصديق إلا بالحجة، وهي البراهين، ثم تلك الحدود والبراهين لهما، ومادة وغاية، فمادتها معرفة الكليات الخمس وما يتعلق بها، وغايتها معرفة المحدود.

وعن كيفية تركيبه، ذكر الغزالي قولين: هل الحد عين المحدود، أو غيره، وجعل القوافي لفظاً قابلاً هو غيره إن أريد به اللفظ، وعينه إن أريد به المعنى، والمعرف لشيء ما يلزم من تصوره، وامتنازه عن غيره، قال: ولا يجوز أن يكون في نفس الماهية؛ لأن المعارف موجود قبل المُعَرَّف، والشيء لا يعلم قبل نفسه، ولا أعم لقصوره عن إفادة التعريف، ولا أخص لكونه أخفى، فهو مساويه في العموم والخصوص.

ويري المؤلف أن المعارف على ثلاثة أقسام، فيقول في أرجوزته:

معرفة على ثلاثة قُسم .: حد ورسم ولفظي علم

فالحد بالجنس وفصل وقعا .: والرسم بالجنس وخاصة معا

وناقص الحد بفصل أو معا .: جنس بعيد لا قريب وقعا

وناقص الرسم بخاصة فقط .: أو مع جنس أبعد قد ارتبط .

فالمعرف إذن على ثلاثة أقسام حقيقي، ورسمي، ولفظي، فالحقيقي قِسْمَان: تام، وناقص، فالتام ذكر الجنس القريب، والفصل كالحَيوان الناطق للإنسان، والناقص ذكر الفصل فقط، أو مع جنس بعيد، وسُمي هذا النَّوع حَقِيقَتًا؛ لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت عنها الحقيقة، فنسبت للحقيقة بهذا المعنى.

والرسم قِسْمَان: تام، وناقص، فالتام: ذكر الجنس القريب، والخاصة، كالحَيوان الضاحك للإنسان، والناقص: ذكر الخاصة وحدها، أو مع جنس بعيد كالضاحك بالقابلية لا بالفعل، والخاصة: معنى كلى يلزم الشيء، ولا يوجد في غيره، وهي خارجية بخلاف الفصل والجنس.

ويرى أنه يُشْتَرَط في كُلِّ واحدٍ من المَعْرِفَات أن يكون جامعاً لأفراد المحدود، وهو مطرد، أو مانعاً من دخول غيره في الحدّ، وهو معنّى منعكس، وذلك عند "القرافي". وقال الغزالي وابن الحاجب: "المطرد المانع، والمنعكس الجامع، وهو الجاري على السنة الفقهاء، وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مُساوياً له في الخفاء، كقولنا: ما هو البرّ؟ فنقول: الحنطة، والمساوي كقولنا: في المتحرك ما ليس بسّاكن، ويجتنب فيها أيضاً الألفاظ الغريبة والمُشتركة، والمجازية، وكل ما فيها جمال...

وفي باب القضايا وأحكامها يوجز ذلك الحديث في أرجوزته قائلاً:

ثم القضايا عندهم قسمان .: شرطية حملية والثاني كلية شخصية

والأول إما مسوّر وإما مهمل .: والسور كلياً وجزئياً يُرى

وأربع أقسامه حيث جرى .: إما بكل أو ببعض أو سلا .

يعني أن القضية شرطية حملية، والحملية إمّا شخصية، وهي التي يكون المحكوم فيها جزءاً مُعَيَّناً، كزيد كاتب، وإمّا أن يتميز جزؤه بذكر

السور، كبعض الإنسان كاتب، فهي المحصورة الجزئية، أو تتميز كلية بذكره، ككل إنسان حيوان، وإما أن تكون مُهملة، "كالإنسان كاتب" وهي في قوة الجزئية لتحقيقها فيها، فتلك أربع. وكلها إما موجبة أو سالبة، فصارت ثمانية، وينبه على ذلك حيث يقول:

وإن على التعليق فيها قد حكم .: فإنها شرطية وتنقسم أيضاً إلى
شرطية متصلة ومثلها .: شرطية منفصلة.

فالقضية الشرطية: هي التي يحكم فيها التعليق، أي وجود أحد قضاياها معلق على وجود الآخر، أو على نفيها، وهي قسمان: متصلة، ومنفصلة، والجزء الأول منها يُسمى مقدما، والثاني تالياً، والمتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضية أخرى، وهي التي توجب اللازم بين جزئياتها، نحو: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ ولقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار وموجود، فجزءاها يوجد بينهما تلازم. والمنفصلة، هي التي يُحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق وهي التي جزءاها متعاندان، نحو: العلم إما قديم أو حادث، وزيد إما حي أو ميت.

وهي ثلاثة أقسام: مانعة الجمع، نحو: هذا العدد إما مُساوٍ لذلك، أو أكثر، فيمتنع اجتماعهما، ويمكن الخلو عنهما بأن يكون أقل، ومانعة الخلو، نحو: إما أن يكون زيد في البحر، وإما أن لا يغرق، فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر، ولا يغرق، ويمتنع خلوه عنهما بألا يكون في البحر ويغرق. ومانعتهما كالعدد إما زوج أو فرد، فيمتنع اجتماع الزوج والفرد في عدد واحد، ويمتنع خلوه عنهما.

ولما فرغ المؤلف من القضايا وأقسامها، طفق يتكلم على أحكامها، فمن ذلك التناقض وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته

أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة.. فالتناقض عبارة عن اختلاف قضيتين في الصدق والكيف، وهو الإيجاب والسلب، فشرطه أن لا يختلفا إلا بالإيجاب والسلب، ولا بد أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة.

ثم يتكلم في فصل آخر على حكم من أحكام القضايا، وهو "العكس المستوي"، فالعكس المستوي هو تحويل جزئي القضية مع بقاء الصدق، والكيف والكم إلا بالإيجاب الكلي، فيعوض عنه الجزئي. وفي ذلك قال في أرجوزته:

مع بقاء الصدق والكيفية .∴ والكم إلا الموجبة الكلية
فعوضوها الموجبة الجزئية .∴ والعكس لازم لغير ما وجد .
فالعكس لا يكون إلا في القضايا، ولا للترتيب الطبيعي، وإليه الإشارة بقوله: "والعكس في مرتب البيت احترازاً من المفصلات، فإن تحويل طرفيها ليس عكساً؛ لأن كلاً من طرفيها صالح لأن يكون مقدماً أو تالياً.
ولما فرغ من الكلام على ما يتعلق بمبادئ التصديقات، شرع في الحديث عن مقاصد التصديقات، وهي "القياس وما يتعلق به". فالقياس: قول مؤلف من قضايا مستلزم بالذات لقول آخر، وهو قسمان: الأول: ما يشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالقوة، ويسمى اقترانياً وحملياً، الثاني: ما يشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالعقل، ويسمى استثنائياً وشرطياً.. فالقياس عند المناطقة، هو المركب من قضايا يلزم لذاته قول آخر، والاقتراني منه، ما كان مشتملاً على النتيجة أو نقيضها بالقوة، نحو: العالم مُتَغَيِّرٌ، وكل متغير حادث. يقول ناظماً:

فإن ترد تركيبه فركبا .∴ مقدماته على ما وحيا
 ورتب المقدمات وانظرا .∴ صحيحها من فاسد مختبرا
 فإن لازم المقدمات .∴ بحسب المقدمات آت.
 فتركيب القياس لا بُدَّ أن يشتمل على مقدمتين صغرى وكبرى،
 والصغرى مندرجة في الكبرى أي داخلة فيها، وفي هذا المعنى قال:
 وما من المقدمات صغرى .∴ فيجب اندراجها في الكبرى
 وذات حد أصغر صغراها .∴ وذات حد أكبر كبراهما
 وأصغر فذاك ذو اندراج .∴ ووسط يلغى لذي الإنتاج.
 أي لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى، وإلا لم يحصل اللزوم، إذ
 لم يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص، لا العكس، ثم إن
 الصغرى وهي المشتملة على موضوع النتيجة المُسمَّى بالحد الأصغر،
 والكبرى هي المشتملة على محمولها المُسمَّى بالحد الأكبر، والطرف
 المكرر المشترك بينهما، والحد الأصغر يسمى الحد الأوسط، وهو الجامع
 بينهما، والحد الأصغر مندرج في الأكبر، وعند الإنتاج يُلغى الحد الأوسط.
 وعن أشكال القياس قال:

الشكل عند هؤلاء الناس .∴ يُطلق على قضيتي قياس
 من غير أن تعتبر الأسوار .∴ إذ ذاك بالضرب له يُشار.

يعني أن المناطق اصطلاحوا على تسمية قضيتي القياس من غير اعتبار
 الأسوار شكلاً، ومع اعتبارها ضرباً أي نوعاً من أنواع الشكل.. والأشكال
 بحسب الحد المكرر (الأوسط) أربعة أقسام؛ لأنها إما أن يكون موضوعاً في
 الكبرى محمولاً في الصغرى، كالإنسان حيوان، والحيوان حادث، فهو
 الشكل الأول المسمي بالنظم الكامل؛ لأنه أقواها، وهي ترجع إليه في

الحقيقة. وإن كان محمولاً فيهما، كالإنسان حيوان، والفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأول لكونه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع. وإما أن يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان، والإنسان حادث، فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع. وإما أن يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، أى عكس الأول، كالإنسان حيوان، والكاتب إنسان، فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأول، لكونه لم يوافقه لا في حمل، ولا وضع، وهذا معنى قوله:

فحيث هذا النظام يعدل .: ففساد النظام

أما الأول فشرطه الإيجاب في صفراهِ .: وإن تكن كلية كبراه
والثاني إن تختلف في كيف مع .: كلية الكبرى له شرط وقع
والثالث الإيجاب في صفراهما .: وأن ترى كلية إحداهما
ورابع عدم جمع.... .: إلا بصورة ففيها نسبتين
صفراهما موحية جزئية .: كبراهما سالبة كلية .

أي إذا عدل عن هذه الأشكال، وهذا الترتيب فذاك فاسد. ويقول:

ومنه ما يدعي بالاستثناء .: يعرف بالشرطي بلا استثناء .

ومن القياس، القياس الاستثنائي، وهو المعروف بالشرطي، لكونه مركباً من قضايا شرطية، وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل، نحو: "لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة، ولو لم يكن النهار موجوداً ما كانت الشمس طالعة، فالنتيجة في الأخير ونقيضها في الأول مذكوران بالفعل، وقولنا: "له بالقوة، احترازاً من الاقتراني".

أمّا القياس المنفصل: ما كان مؤلفاً من قضائياً منفصلة، وهي المتعاندة، وهي على ثلاثة أقسام: مانع الجمع والرفع وهو الحقيقي، ومانع جمع ومانع

رفع، فإن كان حقيقياً وهو مانع الجمع، والخلو لخلو العدد إما زوج أو فرد،
أنتج وضع كل من طرفيه رفع الآخر لامتناع الجمع، والعكس لامتناع
الخلو، ولا كان مانع جمع أنتج، وضع أحد الطرفين رفع الآخر لامتناع
الجمع بخلاف العكس لإمكان الخلو، وإن كان مانع الخلو فعكسه، أي أنتج
رفع أحدهما وقع الآخر لامتناع الخلو لا العكس لإمكان الجمع، وفي هذا
قال:

وإن يكن منفصلاً فوضع ذا .: ينتج رفع ذاك والعكس كذا

وذاك في الأخص ثم إن يكن .: مانع جمع فوضع ذا تركن

رفع لذاك دون عكس وإذا .: مانع رفع كان فهو عكس ذا.

أي: وإن كان القياس الشرطي منفصلاً، فوضع كل من طرفيه منتج
رفع الآخر، والعكس إن كان حقيقاً، وهذا معنى قوله، وذاك في الأخص،
وإن يكن مانع جمع، فوضع كل، يوجب وضع الآخر دون عكس، أي لا
يوجب رفع كل وضع الآخر لجواز الخلو، وإن كان مانع رفع فهو عكس
مانع الجمع كما تقدم.

وأعد المؤلف فصلاً في "لواحق القياس"، فمن القياس قسم يُسمَّى
بالقياس المركب، ويُسمَّى بذلك لتركيبه من حجج متعددة، وتنقسم الحجة
باعتبار مادتها، فإن الحجة قسمان نقلية وعقلية، والحجة العقلية خمسة
أقسام: برهانية، وجدلية، وخطابية، وشعرية، وسفسطائية، وتسمى المغالطة،
وإلى هذا كله أشرنا بقولنا: "وحجة عقلية نقلية، وأقسام هذا خمسة جلية.."
فالخطابة، ما تألف من مقدمات مقبولة، وهي قضايا تؤخذ مما يعتد فيه
الصدق، وليس نسبي، والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه.
والشعر: ما تألف من مقدمات متخيلة لترغيب السامع في شيء،

والغرض من الشعر تأثير النفس.. والجدل: ما تألف من مقدمات مشهورة، وهو ما اعترف بها لجمهور مصلحة عامة، نحو: هذا ظلم، وكل ظلم قبيح، فهذا قبيح، وهذا كاشف لعورته، فهو مذموم، فهذا مذموم، والغرض من الجدل إما إقناع قاصر عن البرهان، أو ألزم الخصم ودفعه.

والسفسطة: ما تألف من مقدمات شبيهة بالحق ويُسمَّى بالمغالطة، كقولنا في صورة فرس في حائط: هذا فرس، وكل فرس صهَّال، فهذا صهَّال. أو شبيهة بالمقدمات المشهورة، وتُسمَّى مشاغبة.. والخاص من أقسام الحجة، البرهان وهو ما تألف من مقدمات يقينية، وهو المفيد للعلم اليقيني، فيه قال:

أجلها البرهان ما أُلِّفَ من . . . مقدمات باليقين تقترن

من أوليات مشاهدات . . . مجربات مواترات

وحدسيات ومحسوسات . . . فتلك جملة اليقينات .

أي: أن أجل الحجج الخمس البرهان، وهو ما تتركب من مقدمات يقينية، ثم ذكر أن اليقنيات ستة أولها: الأوليات، وتُسمَّى البديهيات، وهو ما يجزم به العقل لمجرد تصوّر طرفيه، نحو: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء.

وثانيها: المشاهدات الباطنية، كجوع الإنسان وعطشه. وثالثها: التجريبات: وهو ما يُجعل من العادة. ورابعها: المتواترة: وهو ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً، كالعلم بوجود مكة، وبغداد لمن لم يرها.. خامسها: الحدسيات: وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع القرائن، كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس.

سادسها: المحسوسات: وهو ما يُحصَّل بالحس الظاهر، يعني بالمشاهدة: كالنار حارة، والشمس مضيئة، فهذه جملة اليقينات التي يتألف البرهان منها.

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
3	قرآن كريم.....
5	مقدمة وأهداف الكتاب.....
	1- الرسالة الشمسية فى القواعد
29	المنطقية، للقروينى
31	أولاً : نماذج المخطوطة
40	ثانياً : مضمون ومفهوم النص
40	الفصل الأول : ماهية المنطق.....
43	الفصل الثانى : فى المعانى المفردة.....
45	الفصل الثالث : مباحث الكلى والجزئى.....
48	الفصل الرابع : التعريفات، وفيه فصول.....
49	الفصل الأول : فى القضية الحملية، وفيه أربعة مباحث..
49	المبحث الأول : فى أجزاء القضية الحملية، وفيه أربعة مباحث.....
49	المبحث الأول : فى أجزاء القضية الحملية وأقسامها.....
50	المبحث الثانى : فى تحقيق المحصورات الأربع.....
50	المبحث الثالث : فى العدول والتحصيل.....
51	المبحث الرابع : فى القضايا الموجهة.....
54	الفصل الثانى : فى أقسام الشرطية.....
56	الفصل الثالث : فى أحكام القضايا.....
56	المبحث الأول : فى التناقض.....
58	المبحث الثانى : فى العكس المستوى.....

60	المبحث الثالث : فى عكس النقيض.....
62	المبحث الرابع : فى لزوم الشرطيات.....
62	مقالة فى القياس.....
62	المبحث الخامس : فى المختلطات.....
66	المبحث السادس : فى الاقترانيات الكائنة من الشرطيات
68	الفصل الرابع : فى قياس الاستثناء.....
69	الفصل الخامس : فى لواحق القياس.....
70	الخاتمة.....
73	2- علم المنطق للسنوسى
	أولاً : نماذج المخطوطة.....
	ثانياً : مضمون ومفهوم النص.....
84	مبادئ التعريفات والحجج
161	القياس.....
179	3- شرح السلم المرونق فى علم المنطق للأخضري
181	أولاً : نماذج المخطوطة.....
190	ثانياً : مضمون ومفهوم النص.....
204	فهرس الكتاب.....

أعمال الدكتور خالد حربى

- 1- الرازى الطبيب وأثره فى تاريخ الطبعة الأولى، ملتقى الفكر، العلم العربى. الإسكندرية 1999.
- 2- نشأة الإسكندرية وتواصل نهضتها الطبعة الأولى، ملتقى الفكر، العلمية. الإسكندرية 1999.
- 3- بُرء ساعة للرازى الطبعة الأولى، ملتقى الفكر، (دراسة وتحقيق). الإسكندرية 1999.
- 4- خلاصة التداوى بالغذاء الطبعة الأولى، ملتقى الفكر، والأعشاب. الإسكندرية 1999. الطبعة الثانية، 2000 توزيع مؤسسة الأهرام.
- 5- الأسس الأبيستمولوجية لتاريخ الطب العربى. الطبعة الأولى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية 2002.
- 6- الرازى فى حضارة العرب، الطبعة الأولى، دار الثقافة العلمية، (ترجمة، وتقديم وتعليق). الإسكندرية 2002.
- 7- سر صناعة الطب للرازى الطبعة الأولى، دار الثقافة العلمية، (دراسة وتحقيق). الإسكندرية 2002.
- 8- كتاب التجارب للرازى الطبعة الأولى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية 2002.
- 9- كتاب جراب المجربات وخزانة الأطباء للرازى (دراسة وتحقيق). الطبعة الأولى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية 2002.

- 10- العولمة بين الفكرين الإسلامى الطبعة الأولى، منشأة المعارف،
والغربى "دراسة مقارنة". الإسكندرية 2003.
- 11- المدارس الفلسفية فى الفكر الطبعة الأولى، منشأة المعارف،
الإسلامى (1)، "الكندى والفارابى" الإسكندرية 2003.
رؤية جديدة.
- 12- الأخلاق بين الحلال والحرام، الطبعة الأولى، منشأة المعارف،
والصواب والخطأ. الإسكندرية 2003.
- 13- العولمة وأبعادها ضمن مجلد "رسالة المسلم فى
حقبة العولمة" الصادر عن وزارة
الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة
قطر، رمضان 1423 هـ، نوفمبر
2003.
- 14- دور الإستشراق فى موقف دار الثقافة العلمية، الإسكندرية،
الغرب من الإسلام وحضارته 2003.
(بالإنجليزية).
- 15- شهيد الخوف الإلهى، الحسن الطبعة الأولى، دار الوفاء،
البصرى. الإسكندرية 2003.
- 16- بنية الجماعات العلمية العربية الطبعة الأولى، دار الوفاء،
الإسلامية. الإسكندرية 2003.
- 17- علوم الحضارة الإسلامية وأثرها الطبعة الأولى، دار الوفاء،
فى الآخر. الإسكندرية 2004.

- 18- مقالة في النقرس للرازي الطبعة الأولى، دار الوفاء،
(داسة وتحقق). الإسكندرية 2004.
- 19- التراث المخطوط: رؤية في الطبعة الأولى، دار الوفاء،
التبصير والفهم (1) علوم الدين لحجة الإسكندرية 2004.
الإسلام أبى حامد الغزالي
- 20- التراث المخطوط: رؤية في الطبعة الأولى، دار الوفاء،
التبصير والفهم (2) المنطق. الإسكندرية 2004.